قضايا

"العلاقات المصرية-التركية"



مركز البحوث والدراسات السياسية

قضايا
العلاقات المصرية التركية

د.جلال عبد الله معوض
أستاذ العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

٢٠٠١

الآراء الواردة بهذا الكتاب تعبر عن وجهة نظر المؤلف
وكذا المناقشات ولاتعبر بالضرورة عن وجهة نظر المركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة للمركز
الطبعة الأولي ٢٠٠١

تليفون : ٥٧٢٨١١٦ ٥٦٧٩٦٥١ ٥٦٨٠٩٩٨
فاكس : ٥٧١١٠٢٠ ٥٦٨٠٩٩٨
E.Mail: cprs@cics.feps .eun.eg

المحتويات

الموضوع | الصفحة

الموضوع	الصفحة

مقدمة

تمـــثل هذه الندوة باكورة نشاط مركز البحوث والدراسات السياسية على صـــعيد إنشاء منتدى مصرى - تركى يعنى ببحث العلاقات بين البلدين وقضاياها ومشـــكلاتها وســـبل تطويرها خدمة لمصالح البلدين وللعلاقات العربية - التركية بوجـــه عـــام ، وذلك في إطار جهود المركز المستمرة منذ سنوات للاهتمام ببحث العلاقات العربية بدول الجوار "الطبيعي" للمنطقة العربية.

واقتضـــت الاعتـــبارات التـــنظيمية عقد ثلاث جلسات خُصصت كل منها لمناقشـــة أحـــد المحـــاور الـــثلاثة الواردة بالدراسة ، حيث يتعلق المحور الأول بـــالجوانب الاقتصـــادية لـــلعلاقات بيـــن مصر وتركيا ، والثانى بالتعاون الأمنى والعســـكرى وضبط التسلح في المنطقة ، والثالث بالقضايا العربية والإسلامية في العلاقات بين البلدين.

وافتتح الندوة **أ.د/كمال المنوفى** عميد الكلية ، وأدارت جلساتها الثلاث **أ.د/نـازلى معوض أحمد** ، وأعقـــب عـــرض ما ورد بالدراسة بشأن موضوع كل جلسة نقاش موسع شارك فيه تقريباً كافة المشاركين. وزاد من ثراء هذا النقاش الحضـــور الفعـــال لنخـــبة مـــتميزة من المعنيين بقضايا الحلقة من الدبلوماسيين والأكـــاديميين والإعلامييـــن المصـــريين والمستشـــار الإعلامى للسفارة التركية بالقاهـــرة، لاسيما في ظل مشاركة ثلاثة سفراء مصريين منهم اثنان شغلا منصب ســـفير مصـــر لـــدى تركيا في النصف الأول من الثمانينيات (السفير/محمد وفاء حجازى) وفى النصف الثانى من التسعينيات (السفير/مهدى فتح الله).

وغـــلب عـــلى الـــنقاش في جلسات الندوة طابع "الصراحة" والوضوح ، وتبادل الآراء و الخبرات بين المشاركين وبخاصة من الأكاديميين والدبلوماسيين، والحوار البناء القائم على احترام الرأي الآخر والرغبة في استجلاء حقيقة بعض

الأمـــور "الخلافية أو المثيرة للجدل. ومن ناحية أخرى تطرق النقاش إلى مسائل أخــرى مهمـــة غيــر واردة بالدراســـة ، ولاسيما الجوانب الاجتماعية والثقافية والــتاريخية للعلاقات المصرية- التركية والتى سيتم عرضها ضمن المحور الثالث للندوة باعتبار أنها تسد نقصا في هذه الدراسة.

تمهيد

إضـــافة إلى كونهمـــا مـــن أكـــبر دول منطقة الشرق الأوسط بالمعايير السـكانية والاقتصـادية والعسـكرية . وارتباطهما بعلاقات خاصة مع الولايات المـتحدة مـع اخـتلاف درجة هذه الخصوصية . تتفق مصر وتركيا في ناحية أخرى أساسية فرضتها عوامل متعددة تتصدرها خصوصية الوضع الجيوبوليتيكى لكل منهما. ويقصد بذلك تعدد دوائر اهتمامات السياسة الخارجية وتحركاتها . مع اخـتلاف أولويـة هذه الدوائر من منظور صانعى القرار في كل من البلدين : في حالـة تـركيا الدوائـر الأوروبية والغربية الأطلسية والشرق أوسطية والآسيوية (آسـيا الوسطى والقوقاز) والإسلامية والبحر الأسود والبلقان . وفي حالة مصر الدوائر العربية والأفريقية والإسلامية والأوسطية والمتوسطية والعالم الثالث.

وقد يكون من المفيد الإشارة ابتداء إلى الملاحظات الأساسية التالية:

١- أن الـبحث يسـتهدف مـن ناحية عرض وتحليل القضايا السياسية والاقتصادية محل الاهتمام المشترك في العلاقات بين البلدين على الأصعدة الثنائية والمـتعددة الأطـراف . مع التركيز بوجه خاص على القضايا الأكثر أهمية لمصر وللوطن العربى عموما . وإبراز ما تنطوى عليه مواقف البلدين إزاء هذه القضايا مـن أوجه للاتفاق وأخرى للاختلاف . ويستهدف من ناحية أخرى تحديد امكانات وآفـاق تطويـر هـذه العلاقـات بما يخدم ليس فقط مصالح البلدين وإنما ايضا العلاقـات العـربية- الـتركية بوجـه عام والتى تشهد توترات معينة منذ بداية التسعينيات وخصوصا في ظل تطور علاقات تركيا مع إسرائيل ودورها في شمال العراق وتوترات علاقاتها مع سوريا[١].

٢- أن الـبحث يركـز بالأسـاس على وجهة النظر المصرية إزاء هذه القضـايا موضع الاهتمام المشترك في العلاقات مع تركيا كتلك المرتبطة بالعلاقات الاقتصـادية والـتعاون الأمـنى والسلام والترتيبات الاقتصادية والأمنية الإقليمية

الشـــرق أوســطية والــتعاون التركى الاسرائيلى والمسألة العراقية والعلاقات الــتركية - الســورية وقضــايا العــالم الاسلامى. بيد أن ذلك لا يمنع من أهمية الإشارة الى وجهة النظر التركية بصدد هذه القضايا سواء كانت متفقة أو مختلفة بدرجة أو بأخرى مع التصور المصرى.

٣- أن تركيز البحث على القضايا السياسية والاقتصادية لا يعنى التهوين من شأن العلاقات التاريخية والثقافية والاجتماعية بين البلدين والتى تعود إلى ما قــبل بداية العصر العثمانى عام ١٥١٧ ، حيث تعود بداياتها إلى تعيين "أحمد بن طولون" والياً للخلافة العباسية في مصر عام ٨٦٨[٢].

المحـــــــور الأول

"الجوانب الاقتصادية للعلاقات بين مصر وتركيا"



أولاً: العلاقات الاقتصادية
المصرية - التركية

تتمثل أهم سمات هذه العلاقات في تعدد مجالاتها وأطرها من ناحية ، وضعفها النسبى من ناحية ثانية ، وتوافر إمكانات كبيرة لتطويرها مستقبلا من ناحية ثالثة[٣].

١- تعدد مجالات العلاقات وأطرها

تتنوع مجالات هذه العلاقات ما بين التجارة والاستثمارات والمشروعات الصناعية المشتركة و الطاقة والسياحة وغيرها ، كما تتنوع أطرها ما بين علاقات ثنائية – ما يزال لها الوزن النسبى الأكبر في شبكة المعاملات الاقتصادية بين البلدين – وعلاقات متعددة الأطراف سواء في النطاق العربى (كمشروع الربط الكهربائى بين تركيا ودول المشرق العربى) أو في النطاق الإسلامى (منظمة المؤتمر الإسلامى ومجموعة الثمانى للتنمية) أو في النطاق الشرق أوسطى أو في نطاق التعاون الأوروبى- المتوسطى.

٢- *الضعف النسبى للعلاقات*

يبرز هذا الضعف سواء بمقارنة الحجم الحالى لهذه العلاقات بالإمكانات الكبيرة للبلدين لتطويرها أو بمقارنته بحجم علاقات تركيا الاقتصادية مع الدول العربية الأخرى ولا سيما العراق (قبل أزمة الخليج الثانية) وبلدان مجلس التعاون الخليجى وليبيا . وذلك بالرغم من التطور المتزايد في هذه العلاقات في عقد التسعينيات. ومن الممكن الإشارة في هذا السياق إلى ما يلي:

أ) في مجال **الاستثمارات** ، لم تتجاوز قيمة الاستثمارات المصرية في

تـــركيا (١,٣) مـــليون دولار في الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٢ بنسبة (٠,٢٨ %) من مجمـــوع الاســـتثمارات العـــربية في تركيا . مقابل (٣٨,٨٢ %) للسعودية و (١٤,٨٩ %) للبحرين و (١٠,١١ %) لليبيا.

ب) في مجال السياحة ، وصل عدد السياح المصريين في تركيا في الفترة ١٩٨٩– ١٩٩١ إلى (١١١٤٠) فـــرداً بنســـبة (٤,٥ %) مـــن مجموع السياح العرب في تركيا مقابل (٤٢,٩ %) لسوريا و (١١ %) لليبيا.

ج) فـــي مجـــال **التجارة** التى زاد حجمها بين البلدين من (١٣١٢,٦٩) مـــليون دولار فـــي الثمانينيات (١٩٨٠ - ١٩٨٩) إلى (٢٩٢٩,١٣) مليوناً في الفـــترة ١٩٩٠- ١٩٩٧، ما تزال نسبتها من إجمالي التجارة التركية – العربية تتصـــف " بالتواضـــع ". فـــفى عقـــد الثمانيـــنيات بلغت حصة مصر من إجمالي الصـــادرات الـــتركية إلى الـــدول العربية (٦,٣%) مقابل (٣٣,٩%) للعراق و (١٧,١%) للســـعودية و(٩,٧%) لليـــبيا . وحصتها من إجمالي الواردات التركية من الدول العربية (٠,٥%) مقابل (٥١,١%) للعراق و(٢٢,٨%) لليبيا و(١٠,٥ %) للســـعودية ، وفى عام ١٩٩٤ بلغ نصيب مصر من إجمالي هذه الصادرات (٧,٥%) مقـــابل (٢٣,٦%) للسعودية ومن إجمالي هذه الواردات (٥%) مقابل (٤٩,٨%) للسعودية.

وتعكس التجارة بين مصر وتركيا اختلالاً نوعياً لصالح الثانية التى تغلب على صادراتها لمصر السلع الصناعية المتنوعة مقابل غلبة النفط ومنتجاته على معظم وارداتها من مصر. ففى عام ١٩٩٧ بلغ حجم التجارة بين البلدين (٦٩٤) مليون دولار ، منها (٣٠٤,٣) مليوناً قيمة صادرات تركيا إلي مصر و(٣٨٩,٦) مـــليوناً قيمة وارداتها منها ومعظمها (٣١٣) مليوناً من النفط ومنتجاته بنسبة (٨٠,٣%) ، وذلـــك مقارنة بـــ (٥٨٥,٢) مليوناً عام ١٩٩٦ كان منها (٣١٤,٤) مليوناً قيمة هذه الصادرات و(٢٧٠,٨) مليوناً قيمة هذه الواردات.

٣- الإمكانات المستقبلية لتطوير العلاقات

ثمة إمكانات كبيرة لتطوير هذه العلاقات مستقبلاً على نحو يُتوقع معه أن تحتل مصر مرتبة متقدمة نسبياً بين البلدان العربية المتعاملة اقتصادياً مع تركيا. ومن العوامل المعززة لذلك التطور:

أ) **توافر الإرادة السياسية على أعلى مستوى في البلدين لدعم علاقاتهما التجارية والاقتصادية** ، وعدم تأثر هذه العلاقات بما يثور بين البلدين من خلافات في وجهات النظر أو "توترات" بشأن بعض القضايا الإقليمية كتطور علاقات تركيا العسكرية والاستراتيجية مع إسرائيل ودورها المتزايد في شمال العراق منذ نهاية حرب الخليج الثانية. والواقع أن هذه السمة الأخيرة المميزة أيضا للعلاقات الاقتصادية بين تركيا والدول العربية عموما ، بما فيها الدول الأكثر "تضررا" من بعض أفعال وتحركات السياسة التركية كالعراق وسوريا، تعنى من ناحية عجز مصر أو عدم استعدادها وغيرها من البلدان العربية عن توظيف علاقاتها الاقتصادية مع تركيا كوسيلة للتأثير على الأخيرة لإعادة النظر في سياستها ، وتعكس من ناحية أخرى نجاح تركيا وقدرتها على "تحييد" علاقاتها الاقتصادية مع مصر والوطن العربى عموماً وما تحققه في إطارها من مزايا عن سياستها "المهددة في بعض جوانبها لمصالح العرب وأمنهم".

وعلى سبيل المثال ، فإن وزير الخارجية المصرى "عمرو موسى" خلال زيارة نظيره التركى "إسماعيل جيم" لمصر في مارس ١٩٩٨ ، وبرغم انتقاده لتركيا بسبب المسألتين سالفتى الذكر وتحفظه على مبادرة "الجيرة" التركية ، أكد في ١٩٩٨/٣/٢١ "أنه تم الاتفاق على دعم العلاقات الثنائية بين البلدين عبر وضع نظام للتشاور والتنسيق بينهما على مستوى كبار المسئولين ونواب وزيرى خارجية البلدين ، على أن يجتمعوا مرتين في السنة ، ويتم اللقاء بين وزيرى

الخارجيـــة مرة كل عام حتى يتسنى بحث الموضوعات المتعلقة بالعلاقات الثنائية والقضـــايا المشـــتركة لتحاشـــى أى سوء فهم بين البلدين ، كما تم الاتفاق على تنشيط الاتفاقيات الجارى بحثها بين البلدين والهادفة إلى توثيق علاقاتهما بدرجة أكـــبر ، وأن هناك ارتياحاً مصرياً-تركياً لزيادة حجم التجارة بين البلدين وتوجها نحو زيادة حجم التبادل التجارى و التعاون الاقتصادى.

ويتمـــثل المؤشر الأكثر أهمية في التعبير عن توافر هذه الإرادة في كثافة الاتصـــالات و الزيارات المتبادلة بين رئيسى البلدين. فخلال عام ١٩٩٩ وحده ، الـــتقى الرئيســـان "مـــبارك" و"دميريل" مرتين في"أنقرة" في ١٩٩٩/١/٢٩ وفى "الإســـكندرية" فـــي ١٩٩٩/٧/٢٦ ، حيـــث بحثا – ضمن مسائل أخرى – وسائل تعزيـــز العلاقـــات الثـــنائية ، وتم في ختام المباحثات الأخيرة التوقيع على (١٢) اتفاقـــاً وبـــروتوكولاً للـــتعاون فـــي المجـــالات التجارية والاقتصادية والسياسية والصحية.

ب) **اهـتمام البـلدين بـتوفير آليـات تفعيـل الـتعاون الاقتصـادى الثـنائى**، مـــن قـــبيل تنشـــيط اللجنة الاقتصادية المشتركة ، ومشاركة كل منهما بشـــكل مســـتمر وفعال في المعارض والأسواق الصناعية والتجارية لدى الآخر ، وتطويـــر خـــط النقل البحرى المباشر بين البلدين ، وزيادة الاتصال والتعاون بين المصـــدرين ورجـــال الأعمال في البلدين ولاسيما في إطار مجلس رجال الأعمال المصرى-التركى.

ج) **وجود مشروعات واتفاقـات كـبرى للـتعاون الاقتصادى الثـنائى أو متعدد الأطراف** ، سواء كانت قيد البحث أو جارى تنفيذها ، ومن أهمها ما يتعلق باتفاق منطقة التجارة الحرة بين البلدين ومشروع تصدير الغاز الطبيعي المصرى إلى تركيا ومشروع الربط الكهربائى بين تركيا ودول المشرق العربى ، فضلاً عن مشروعات أخرى مقترحة لتعاون البلدين مع أطراف ثالثة.

اتفاق منطقة التجارة الحرة بين مصر وتركيا

يستهدف هذا الاتفاق بالأساس زيادة حجم التجارة بين البلدين إلى ملياري دولار سنوياً طبقاً لاتفاق التجارة الموقع بينهما في أكتوبر ١٩٩٦. وقد تم خلال مباحثات "مبارك" و "دميريل" في "الإسكندرية" في يوليو ١٩٩٩ التوقيع على الاتفاق المبدئي لهذه المنطقة وبحث الخطوات التنفيذية لإقامتها وقوائم السلع المعفاة من الجمارك بالبلدين.

وانعقدت "بالقاهرة" في الفترة ٢٨ -٣٠ سبتمبر ١٩٩٩ الجولة الثالثة من المفاوضات بين البلدين بشأن إقامة هذه المنطقة ، وتم في ختامها الاتفاق على أن تكون الفترة الانتقالية بالنسبة للسلع الصناعية (١٢) سنة وأن يتم تخفيض الرسوم الجمركية عليها خلال أربع مراحل ، والتقى اقتراحا البلدين بشأن السلع الزراعية عن طريق الاتفاق على حصص تعريفية لبعض هذه السلع للنفاذ إلى البلدين مقابل بديل آخر تفضله مصر بتخفيض تدريجي للرسوم الجمركية مع الاحتفاظ بهامش تعريفة مخفضة تتراوح بين ١٠% و١٣% من التعريفة المطبقة حالياً أو التخفيض التدريجي للرسوم على ثلاث قوائم سلعية متفق عليها لتصل إلى الصفر.

وشكل أيضاً بحث سبل إقامة هذه المنطقة محور مباحثات وزير التخطيط والتعاون الدولي في مصر "أحمد الدرش" ووزير الدولة التركي "رمضان ميرز أوجلو" في "القاهرة" في ١٩٩٩/١١/١٨ ، وأشار الأخير في ختامها إلى "أهمية هذه الاتفاقية لدخول المنتجات المصرية إلى السوق التركية وأسواق آسيا الوسطى وأوروبا ، ودخول المنتجات التركية إلى مصر والأسواق الأفريقية والعربية".

وفى السياق نفسه ، ذكر الرئيس "دميريل" في ٢٠٠٠/٢/١٧ " إن توقيع اتفاقية التجارة الحرة بين مصر وتركيا في أسرع وقت لن يؤدى فحسب إلى

زيـــادة حجم التجارة الثنائية كما هو مستهدف ، وإنما سيوفر أيضاً فرصاً جديدة فـــي عـــدد مـــن القطاعات المهمة بما في ذلك صناعات النسيج والحديد والصلب والأغذية و السيارات"[٤].

مشروع تصدير الغاز الطبيعي المصرى إلى تركيا

تـــم الاتفـــاق عـــلى هذا المشروع في "القاهرة" في ١٣/١١/١٩٩٦ بين الهيـــئة المصـــرية العامة للبترول وشركتى "بوتاشى" BOTASI التركية و"أموكو" AMOCO الأمـــريكية ، ويتعـــلق بتصـــدير (١٠) مـــليارات م٣ سنويا من الغاز المصـــرى المسال و المنتج من حقول دلتا النيل إلى تركيا ابتداء من عام ٢٠١٠، ويتكـــلف (٤) مـــليارات دولار نصـــفها بتمويل أمريكى والآخر بتمويل إيطالي- مصـــرى عـــبر مشـــاركة شركة "أينال" الإيطالية في المشروع. واتفقت الشركات الـــثلاث المصـــرية و التركية والأمريكية في ١٤/٧/١٩٩٧ على اختيار مصرف "ســـيتى بـــنك" ليكون المستشار المالى للمشروع ، كما اتفقت الشركتان المصرية والأمـــريكية في ٢٤/٨/١٩٩٧ على إقامة محطة غرب بور سعيد بتكلفة قدرها (١.٢) مليار دولار لتجميع ومعالجة إسالة الغاز الذى سيتم تصديره إلى تركيا.

وتمـــت مناقشـــة خطـــوات تنفيذ المشروع خلال مباحثات وزير البترول المصـــرى ووزير الطاقة والموارد الطبيعية التركى في "القاهرة" في نهاية يونيو ١٩٩٨ وفى"أنقـــرة" فـــي ٢٥ - ٢٨ فـــبراير ١٩٩٩. وطرحت خلال المباحثات الأخيـــرة ثلاثـــة بدائـــل لنقل هذا الغاز ، أولها نقله بعد إسالته عن طريق ناقلات بـــترول مـــن بور سعيد إلى ميناء أزمير على الساحل الجنوبى لتركيا على البحر المتوسط حيث تجرى هناك إعادته إلى حالته الغازية، وهذا البديل عرض مشترك من جانب الشركات الثلاث المصرية والأمريكية والإيطالية . وثانيها نقل هذا الغاز خـــلال خطـــوط أنـــابيب بحـــرية تحت البحر المتوسط من بور سعيد إلى الموانى الـــتركية ، وثالـــثها نقلـــه خلال خطوط أنابيب من "طابا" عبر الأراضى الأردنية والسورية إلى جنوب شرق تركيا للاستفادة من المشروع الجارى التفاوض بشأنه

بيـــن مصر والأردن بمد خط أنابيب من عيون موسى إلى الأردن عبر طابا بحيث يمـــتد المشـــروع المقترح بعد ذلك إلى سوريا ثم تركيا . وذكر الوزير التركى في ١٩٩٩/٢/٢٦ "أنه سيتم في المستقبل القريب إجراء دراسة جدوى لهذه البدائل ، وأن الـــبديل الأخيـــر له مغزى مهم في تعزيز التعاون الإقليمى والمتعدد الأطراف بيـــن دول المـــنطقة ، فضلاً عن أنه أقل تكلفة" ، وكان الوزير نفسه قد أشار في ١٩٩٩/٢/٢٠ إلى "أن ســـوريا وافقت على هذا البديل . مما يُعد بادرة طيبة في إطار سعيها لتحسين علاقاتها مع تركيا".

وكـــانت دراســـة هذه البدائل محل بحث خلال زيارة "دميريل" لمصر في يوليو ١٩٩٩. وتم التوقيع في "أنقرة" في ٢٠٠٠/٢/٣ من جانب وزيرى البترول المصـــرى والطاقة التركى على بروتوكول بشأن المشروع . وينص على أن تقوم مصـــر بتصـــدير (٥) تريليونات قدم مكعبة من الغاز خلال (٢٠) عاماً إلى تركيا بقيمة (١٠) مليارات دولار ، بواقع (٨) مليارات م^{3} سنوياً منها (٤) مليارات عن طـــريق خط أنابيب من العريش إلى ميناء "جيهان" التركى و (٤) مليارات أخرى (تُـــنقل بحراً بناقلات) من خلال إنشاء محطة لإسالة الغاز في مصر تقابلها محطة أخرى في تركيا لإعادته إلى حالته الغازية ، وحرص الوزير التركى على أن يؤكد بهذه المناسبة "أن بلاده وضعت مصر في مقدمة الدول التى تستورد منها الغاز"(٥)

وينـــبع اهـــتمام البلدين بتنفيذ المشروع من تقديرهما لأهميته في تحقيق **مصالحهما المشتركة** . حيث يُتوقع أن يؤدى تنفيذه إلى:

أ) زيـــادة صـــادرات مصـــر إلى تركيا . وبالتالي زيادة حجم التجارة بين البلدين.

ب) مســـاعدة تـــركيا في تنويع مصادر إمدادها بالطاقة التى يزداد طلبها عـــليها بمـــا يـــتراوح بين ١١%و١٢% سنويا وبخاصة من الغاز الطبيعي الذى

يتوقع زيادة طلبها عليها الى ٣٠-٣٥ مليار م[٣] سنويا عام ٢٠١٠ مقارنة بـ (٨) مليارات عام ١٩٩٦ . فضلا عن أثر هذا المشروع -وغيره من المشروعات القائمة أو قيد البحث بين تركيا ودول أخرى كالعراق وإيران وقطر والبحرين والجمهوريات الآسيوية- في تحقيق طموحات تركيا وتطلعاتها للتحول مستقبلا إلى مركز عالمى لنقل وتصدير الغاز و النفط عبر موانيها على البحر المتوسط.

وقد أشار "دميريل" إلى هذه الأهمية في ٢٠٠٠/٢/١٧ بقوله: "إننا نؤمن بقوة بأن التعاون في مجال الطاقة ودراسة بدائل نقل الغاز الطبيعي المصرى إلى تركيا سيؤديان إلى تدعيم علاقاتنا ، كما أن التقدم في هذا المجال سيسهم في تحويل شرق المتوسط إلى سوق جديدة للطاقة في العالم"[٦].

مشروع الربط الكهربائي بين تركيا ودول المشرق العربى

يضم هذا المشروع تركيا ومصر والأردن وسوريا والعراق ، واقترحته تركيا في نهاية الثمانينيات واستضافت "أنقرة" في يناير ١٩٨٩ الجولة الأولى من مباحثات وزراء الدول الخمس التى انضم إليها لبنان لدى مشاركته في اجتماع المجلس الوزارى لدول المشروع في "دمشق" في ٦- ٧ نوفمبر ١٩٩٦ وتقرر نهائياً ضمه إلى المشروع في اجتماع المجلس بالأردن في ٢٠٠٠/٥/١٥.

يتكلف المشروع حوالي (١,٢) مليار دولار يساهم في تغطيتها الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والبنك الإسلامي للتنمية ، وتوفر البلدان المعنية التمويل الباقى غير المشمول بالقروض. ومن المتوقع ، طبقاً لتقدير وزير الكهرباء المصرى في ١٩٩٨/٦/٢٢ ، أن يغطى المشروع تكلفته خلال عامين من بدء تبادل الطاقة الكهربائية بين دوله.

وتم افتتاح مشروع الربط الكهربائى بين مصر والأردن في ٣/١٦/ ١٩٩٩ إيذاناً ببدء تشغيل المرحلة الأولى للمشروع التى تتضمن أيضاً ربط الشبكتين السورية والأردنية والشبكتين السورية واللبنانية وربط شبكتى سوريا

والأردن بتركيا لتكتمل بذلك حلقة الربط المصرى – الأردنى – السورى – التركى . وتغطى المرحلة الثانية للمشروع الفترة ٢٠٠٠ –٢٠٠٢ ، وتتضمن ربط الشبكتين العراقية والسورية والشبكتين العراقية والتركية. وسيؤدى ذلك إلى ربط دول المشرق العربى كهربانياً بالشبكة الأوروبية المرتبطة بالشبكة التركية ، فضلاً عن ربط شبكتى المشرق والمغرب العربيين بأوروبا عبر أسبانيا.

ويُتوقع في إطار هذا المشروع القائم على تبادل الطاقة الكهربائية (٦٠٠) ألف كيلو وات ساعة سنوياً بين الدول الست لاختلاف أوقات وصول استهلاكها فيها إلى الذروة ، أن تكون تركيا ومصر من أكثر الدول استفادة منه بحكم تمتعهما بفائض من هذه الطاقة.

مشروعات مقترحة للتعاون المصرى – التركى مع أطراف ثالثة

ينظر كل من البلدين إلى الآخر كشريك تجارى واقتصادى مهم للتعامل مع بلدان أخرى. وتبرز بوجه خاص في هذا الخصوص أهمية تركيا لمصر في التعامل مع **الجمهوريات الإسلامية** في آسيا الوسطى والقوقاز المرتبطة بتركيا بعلاقات متنوعة تاريخية وثقافية واقتصادية ، وأهمية مصر لتركيا في التعامل مع **البلدان الأفريقية**.

وقد عبر عن هذا الإدراك الرئيس "دميريل" في ١٩٩٤/٥/٦ ، وفى عدة مناسبات أخرى لاحقة ، كما اقترح رئيس الوزراء التركى الأسبق "أربكان" إبان زيارته للقاهرة في ١٩٩٦/١٠/٣ إقامة معرض دائم للمنتجات المصرية في ميناء "الإسكندرونة" لتشجيع تصديرها إلى جمهوريات آسيا الوسطى. وتم بحث آفاق التعاون بين البلدين في هذه الجمهوريات وفى الدول الأفريقية خلال اجتماعات الدورة الرابعة لمجلس رجال الأعمال المصرى-التركى في "أستانبول" في ٦-٨ يوليو ١٩٩٧.

وأشار وزير التجارة المصرى لدى افتتاحه الدورة الخامسة لهذا المجلس

في "القاهرة" في ١٩٩٨/٥/٦ إلى أن انضمام مصر إلى اتفاقية السوق المشتركة لشــرق وجــنوب أفــريقيا (كوميسا) سيمكن مصر من أن تكون بوابة للشركات التركية للدخول إلى أفريقيا. وكان وزير الخارجية "عمرو موسى" قد أشار في ١٦ /٥/٢٠٠٠ فــي بدايــة قمة الكوميسا بموريشيوس إلى أن مصر تتولى رئاسة المجموعة بعد الأخيرة وتتحمل مسئولية كبيرة لإدارتها بعد إقامة منطقة التجارة الحرة في ٣١ أكتوبر ٢٠٠٠(٧).

ثانيا: مصر وتركيا والتعاون الاقتصادى الإقليمى

هناك العديد من التصريحات الرسمية الصادرة عن المسئولين المصريين والأتــراك الــتى تؤكــد أهميــة البلدين كعنصرين للأمن والاستقرار في "الشرق الأوســط" واهتمامهما بتحقيق السلام و التعاون الإقليمى في المنطقة. رغم ذلك ، توجــد اخــتلافات "جوهــرية" بيــن مواقف البلدين تنبع بالأساس من تقديرهما "المختــلف" لماهيــة **السلام** ومــا إذا كان **التعاون الاقتصادى الإقليمى** يسبق أو يواكــب الــتطور في التسوية السياسية للصراع العربى-الإسرائيلي على مختلف المسارات.

عــلى خــلاف موقف **مصر** ، وكذا دول عربية أخرى مؤثرة بما فيها تلك المقاطعــة للمفاوضــات متعددة الأطراف كسوريا ، والقائم على أساس الربط بين الترتيــبات الاقتصــادية "الشــرق أوسطية" وبين ما يتحقق من تقدم سياسى على صــعيد المفاوضــات الثنائية بين إسرائيل والعرب على مختلف المسارات باعتبار "أن الســلام الحقيــقى يشكل أساساً لعلاقات التعاون الإقليمى في المنطقة" ، يقوم

موقف **تركيا** حتى قبل بدء العملية السلمية في مؤتمر مدريد في أكتوبر ١٩٩١ على أساس "أن علاقات التعاون الاقتصادى الإقليمى كفيلة بخلق المناخ الملائم لتحقيق السلام والاستقرار في المنطقة"، وهو ما يتوافق إلى حد كبير مع المنظور الإسرائيلى والأمريكى لعملية السلام. وبعبارة أخرى ، فإن موقف مصر في هذا الخصوص يتصف "بالتريث" على خلاف موقف تركيا المتسم بقدر كبير من "التعجل والاندفاع" باتجاه بناء هذه الترتيبات والمشاركة فيها قبل تحقيق السلام بمعناه الحقيقى(٨).

١- موقف مصر تجاه الترتيبات الاقتصادية "الشرق أوسطية"

رغم كون مصر أول دولة عربية تعقد اتفاقية سلام مع إسرائيل وتقيم معها علاقات سياسية واقتصادية ، ورغم مشاركتها في المفاوضات المتعددة الأطراف والمؤتمرات الاقتصادية لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا التى أنعقد ثالثها "بالقاهرة" عام ١٩٩٦ ، إلا أن مصر- في ضوء ربطها بين السلام والتعاون الاقتصادى الإقليمى- تتبنى موقفاً يغلب عليه "التحفظ والتريث" إزاء تلك الترتيبات منذ وصول الليكود إلى السلطة في إسرائيل في يونيو ١٩٩٦ وجمود العملية السلمية واستمرار هذا الجمود لاحقاً بالرغم من "وعود" رئيس وزراء إسرائيل الجديد "أيهود باراك" بالعمل لتحقيق التسوية السلمية. ومن بين المؤشرات المعبرة عن هذا الموقف المصرى:

أ) مقاطعة مصر وأكثرية الدول العربية قمة "الدوحة" الاقتصادية في نوفمبر ١٩٩٧ احتجاجاً على مواصلة إسرائيل سياستها المعرقلة للسلام ، وذلك اتفاقاً مع قرار القمة العربية الطارئة في القاهرة في يونيو ١٩٩٦ "بإعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل ما لم تلتزم بأسس عملية السلام" وتوصية الدورة (١٠٧) لمجلس الجامعة العربية في مارس ١٩٩٧ الداعية إلى

"تجميد خطوات التطبيع مع إسرائيل وتعليق المفاوضات المتعددة الأطراف إلى أن تحـترم إسـرائيل أسـس عملية السلام وتنفذ التزاماتها". وكان موقف مصر قبل اتخـاذ قرار مقاطعة المؤتمر يقوم على ربط المشاركة فيه بتقدم عملية السلام ، وعـبرت عـن الموقـف نفسه بلدان عربية أخرى (السعودية والمغرب وتونس والإمـارات العربية وعُمان) ، وذلك مقابل مطالبة قطر والأردن بعقد المؤتمر في موعـده و المشاركة فيه باعتباره "أمراً يتعلق بسيادة كل دولة" ، ودعوة سوريا ولبنان وليبيا والجزائر إلى إلغاء المؤتمر أو تأجيله ، وربط الدول الأخرى موقفها بتوافق عربى فشل اجتماع الدورة (١٠٨) لمجلس الجامعة في ٢٠ -٢١ سبتمبر ١٩٩٧ فـي تحقيقـه. وقـبل انـتهاء هذه الدورة ، أعلنت قطر قرارها بتوجيه الدعـوات لحضـور المؤتمـر اعتبارا من نهاية سبتمبر ١٩٩٧ ، وقرر الأردن المشـاركة ، وقـررت السـعودية في ٣٠ يونيو والإمارات العربية في ٦ يوليو ١٩٩٧ مقاطعة المؤتمر.

ورغم حرص قطر على تجنب انتقاد موقف السعودية والإمارات ، إلا أنها اتجهـت إلى "التصعيد" ضد مصر حتى قبل إعلان قراراها النهائى بعدم المشاركة فـي المؤتمر ، بل أنها شكت إلى الولايات المتحدة من "أن مصر تضغط من أجل إلغـاء المؤتمـر أو تأجيله". واتخذت مصر قرارها النهائى بمقاطعة المؤتمر قبل انعقـاده بخمسة أيام في مواكبة إعلان البحرين والجزائر عدم المشاركة. وانعقد المؤتمر بمشاركة (٨) دول عربية (قطر والأردن وعُمان والكويت واليمن وتونس وموريتانيا وجزر القمر) ومقاطعة (٧) دول عربية (مصر والسعودية والإمارات والمغـرب والـبحرين والجزائـر والسلطة الفلسطينية) وإذا ما أضيف إلى الدول المقاطعـة (٥) دول عـربية تـرفض مـنذ البداية صيغة المؤتمرات الاقتصادية الإقـليمية (سوريا ولبنان والعراق وليبيا والسودان) يرتفع عدد المقاطعين إلى (١٢) دولة عربية[٩].

ب) إعلان مصر استضافة المؤتمر الاقتصادى الإقليمى عام ٢٠٠٠ جاء

مشـــروطاً بـــتقدم عملية التسوية ، حيث واكب ظهور بوادر "لحلحلة" هذه العملية "المجمدة" منذ ١٩٩٦ إعلان وزير الخارجية "عمرو موسى" في ١٩٩٩/١١/١١ "أن مصـــر قـــررت استضافة هذا المؤتمر بشرط إحراز تقدم في عملية السلام ، خصوصـــاً بعـــد التطورات الإيجابية التى تشهدها منذ توقيع اتفاقية شرم الشيخ . وأنهـــا تقـــوم بوضـــع اللمســـات الأخيرة بشأن تحديد موعد انعقاده بالاتفاق مع المنـــتدى الاقتصادى العالمى بدافوس"(١٠). وفى السياق نفسه، أكد "د.أسامة الباز" المستشـــار السياسي للرئيس في ٢٠٠٠/٥/٢: "أن هناك ارتباطاً قوياً بين نجاح المؤتمر الاقتصادى لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الذى تستضيفه مصر في وقـــت لاحق من العام ٢٠٠٠ ومدى جدية إسرائيل وصدقها في السعى نحو سلام شـــامل وعادل في الشرق الأوسط ، لأنه بدون توافر ذلك لا يكون انعقاد المؤتمر مؤشـــر خيـــر وبشـــرى لمستقبل أفضل للمنطقة . وإذا ما عُقد المؤتمر وعملية السلام لم تراوح مكانها فإنه في العادة لن يكون للمؤتمر أى تأثير"(١١). وتقل إلي حـــد كبير احتمالات عقد هذا المؤتمر عام ٢٠٠٠ ، بصرف النظر عن نتائج قمة "شـــرم الشيخ" فى ٢٠٠٠/١٠/١٦ ، بالنظر إلي الوضع القائم فى المنطقة بسبب "وحشـــية" القمـــع الإســـرائيلى للانتفاضـــة الفلسطينية دفاعاً عن حرمة المسجد الأقصى.

ج) تأكيد مصر وجوب ربط التعاون الإقليمى بتقدم عملية السلام في اجتماع "موسكو" للمفاوضات متعددة الأطراف في ١-٢ فبراير ٢٠٠٠ برئاسة وزيـــرى خارجيـــة أمـــريكا وروسيا وبمشاركة وزراء خارجية مصر والسعودية والأردن وتونـــس والـــبحرين والســـلطة الفلســـطينية وإســـرائيل وكندا واليابان والاتحـــاد الأوروبـــي ، حيث حرص "عمرو موسى" على أن يؤكد "أن المفاوضات متعددة الأطراف لا تحل محل المسارات الثنائية في عملية السلام، ولن تؤدى إلى حل الصراع في الشرق الأوسط ، وإنما يتحقق ذلك من خلال هذه المسارات ، لأن الأســـاس فـــي عمـــلية السلام هو تحقيق تقدم مستمر على كل المسارات ، وأن

استئناف هذه المفاوضات يجب أن يسير بالتوازى مع هذا التقدم ، وأن هذه المفاوضات يجب أن تناقش كل القضايا وتعمل على إيجاد خطط للمستقبل". وشاركت الوفود العربية عموماً مصر في تبنى هذا الموقف ، وقرر الاجتماع استئناف أعمال أربع لجان لهذه المفاوضات في أبريل ٢٠٠٠ وهى اللجان المختصة بالمياه والإنماء الاقتصادى الإقليمى و اللاجئين والبيئة[١٢].

٢- مصر و"الشرق أوسطية" والتعاون العربى

يقوم التصور المصرى الرسمى على أساس أن التعاون الاقتصادى الإقليمي "الشرق أوسطى" حتى في حالة السلام لا يجب أن يكون على حساب العلاقات العربية- العربية والتعاون العربى ، مما يفسر اهتمام السياسة المصرية وتحركاتها لإقامة السوق العربية المشتركة ومنطقة التجارة الحرة العربية من ناحية ولتجاوز الانقسامات العربية القائمة منذ حرب الخليج الثنائية والإعداد "الجيد" لقمة عربية شاملة بحضور كافة الدول العربية بما فيها العراق من ناحية أخرى. وفرضت أحداث الانتفاضة الفلسطينية فى أكتوبر ٢٠٠٠ ضرورة دعوة الرئيس "مبارك" لعقد قمة عربية "بالقاهرة" فى ٢١ أكتوبر ٢٠٠٠ وتوجيه الدعوة لكافة الدول العربية بما فيها العراق للمشاركة فيها.

ومن التصريحات المهمة في هذا الخصوص ، ما ورد على لسان "د.أسامة الباز" في ٢/٥/٢٠٠٠: "أنه لابد أن نقوم بتصنيف الدول التى تشترك معنا تماماً في المصلحة الوطنية والقومية. فإذا كانت الدولة مشتركة معنا في هذه المصلحة مثل الدول العربية فإنها تكون دولة حليفة وشريكاً أساسياً ، ومن ثم نتعامل معها دون أى حساسية. أما إذا لم تكن دولة تتفق معنا في مصالحها الإستراتيجية فيجب معاملتها على أنها دولة صديقة لا أكثر حيث يمكن الاتفاق معها في بعض الأمور وعدم الاتفاق في أمور أخرى (يُقصد بذلك الولايات المتحدة التى حذر من مخاطر انفرادها بتحديد مصير العالم). وبالنسبة لإسرائيل

توجد بيننا وبينها أسباب كثيرة تجعلها لا تتفق معنا ونحن لا نتفق معها في كثير مـــن السياســـات.. إن تقدمـــنا يتوقف على قدرتنا على أن نعبئ قوانا وندخل في مشروع قومى كبير للتحول والتطور التكنولوجى.."[١٣].

٣- الموقـف الـتركى تجـاه الترتيـبات الاقتصـادية "الشـرق أوسطية"[١٤].

ينـــبع هذا الموقف المتميز بقدر كبير من "الترحيب" و"الاندفاع" إزاء بناء هـــذه الترتيـــبات والمشـــاركة فيها من عدة **عوامل** ترتبط بتقدير تركيا لمصالحها وبطـــبيعة علاقاتهـــا الإقليمية والدولية ولاسيما مع إسرائيل وأمريكا ، ومن هذه العوامل:

- رغبة تركيا في استغلال ما لديها من عناصر قوة ، ولاسيما في مجال الميـــاه ، في تدعيم دورها الإقليمى ، وتوقعها الحصول على مزايا اقتصادية من المشـــاركة في هذه الترتيبات في مجالات أخرى كالتجارة والتمويل بما يفيدها في مواجهة مشكلاتها الاقتصادية ، خصوصاً في ظل تأثير رجال الأعمال الأتراك وما يـــرونه من "فرص اقتصادية" يجب استغلالها عن طريق المشاركة الفعالة في تلك الترتيبات.

- تقديـــر تـــركيا ، رغـــم الجمود الحالى في عملية السلام والمفاوضات مـــتعددة الأطراف ومحدودية نتائج المؤتمرات الاقتصادية الإقليمية المنعقدة حتى الآن ، أن تـــلك الترتيـــبات "آتية لا محالة" ، وبالتالي فإن مصالحها تفرض عليها المشـــاركة فـــي صـــياغتها منذ البداية لتضمن لنفسها دوراً فاعلاً في إطارها بما يحقق مصالحها ويعزز مكانتها ودورها في المنطقة.

- تأثيـــر العلاقـــات القويـــة والخاصـــة بيـــن تركيا وأمريكا ، والأخيرة وإســـرائيل تشـــكلان القوة الأساسية الدافعة والمدعمة لهذه الترتيبات ، مع تقدير

تــركيا أهميــة تحــركها النشط في المنطقة على الأصعدة الاقتصادية (والأمنية) بالتنســيق مــع البــلدين في تحقيق أهداف مهمة لها كالحصول على دعم أمريكا والــلوبى الصــهيونى فــي الأخيــرة والجماعات اليهودية في دول غربية أخرى كبريطانيا لمواقفها سواء بصدد خلافاتها مع اليونان أو بصدد علاقاتها مع الاتحاد الأوروبى.

وتعــبر عن موقف تركيا في هذا الخصوص عدة **مؤشرات** كتلك المتعلقة بمشــاركتها في المفاوضات الاقتصادية متعددة الأطراف و المؤتمرات الاقتصادية الإقــليمية مــن ناحية، وطرحها مشروع مياه السلام ومشروعات أخرى للتعاون الإقــليمى المائى بمشاركة إسرائيل من ناحية ثانية ، وتطوير علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل من ناحية ثالثة.

المؤشــر الأول: تــركيا والمفاوضــات مــتعددة الأطــراف والمؤتمرات الاقتصادية الإقليمية

رغــم "انــزعاجها" من عدم دعوتها لحضور مؤتمر "مدريد" للسلام عام ١٩٩١ ولــو بصفة مراقب . شاركت تركيا في مفاوضات السلام متعددة الأطراف لــدى افتــتاحها فــي "موسكو" في نهاية يناير ١٩٩٢ وفى الاجتماعات اللاحقة لــلجانها الخاصة بقضايا المياه والتعاون الاقتصادى والبيئة (وكذا قضايا اللاجئين والحــد مــن التسلح والأمن الإقليمى) حتى توقفها منذ عام ١٩٩٦ وصدور قرار اجــتماعات هذه المفاوضات في موسكو في ١-٢ فبراير ٢٠٠٠ باستئناف أعمال هذه اللجان -عدا الأخيرة منها- في أبريل ٢٠٠٠ ، كما شاركت بفاعلية في القمم و المؤتمــرات الاقتصادية الإقليمية بدءاً بقمة "الدار البيضاء" عام ١٩٩٤ الهادفة إلى وضــع إطــار للــتعاون الاقتصــادى الإقليمى ومروراً بمؤتمرى "عمان" عام ١٩٩٥ و"القاهــرة" عام ١٩٩٦ وانتهاء بقمة "الدوحة" عام ١٩٩٧ ، فضلاً عن قمة "القاهرة" المتوقعة في نهاية ٢٠٠٠.

ويُلاحظ في هذا السياق:

أ) إن الآلية المقترحة في قمة "الدار البيضاء" لتمويل مشروعات التعاون الإقليمى عبر إنشاء **"بنك تنمية الشرق الأوسط"** كمؤسسة مالية متعددة الأطراف تــتكفل بــتمويل مشروعات التنمية ودعم التعاون الفنى بين دول المنطقة ، تكاد تــتفق بدرجة كبيرة مع اقتراح الرئيس الراحل **"أوزال"** قبل انعقاد مؤتمر "مدريد" ببضــعة أشهر ، وتحديداً في ٦ فبراير و٢٤ أبريل١٩٩١ ، بشأن "إقامة مصرف أو **صندوق للتنمية الاقتصادية في الشرق الأوسط** بعد حرب الخليج الثانية ، يــتم تمويله بنسب معينة من العائدات النفطية العربية وإسهامات الدول الصناعية الغــنية كاليابــان وألمانيــا ، مــن أجل تمويل المشروعات الحيوية في المنطقة وبخاصة مشروع مياه السلام ومشروعات البنية الأساسية الإقليمية وغيرها".

وكان السفير "ديفيد دانفورد" رئيس فريق العمل لهذا البنك ويضم أعضاء من مصر وإسرائيل وأمريكا وهولندا وإيطاليا وكندا واليابان قد أعلن في ١٢/٢/ ١٩٩٧ "أن تعثر عملية السلام أثر بشكل مباشر على مشروعات التعاون الإقليمى ، وأن تحسن هذه العملية سيساعد كثيراً في بدء افتتاح البنك وعمله ونجاحه بعد الإعــلان عــن تأسيسه في قمة عمان عام ١٩٩٥ برأس مال قدره (٥) مليارات دولار المدفــوع منها (١,٢٥) ملياراً ، وأن تسع دول صادقت بالفعل على اتفاقية البنك وهى الأردن وأمريكا وقبرص و اليونان وإيطاليا وهولندا وروسيا و النمسا ، ولــم توقع على الاتفاقية **مصر وتركيا** وإسرائيل والسلطة الفلسطينية والجزائر والمغرب وتونس وكندا وكوريا ومالطا" ، مضيفاً "أنه سيرسل لكافة أعضاء البنك تقريــراً عن اللوائح المالية و الفنية وسيجرى مفاوضات مع أعضاء بالكونجرس الأمــريكى بشــأن التمويل ومفاوضات أخرى مع الحكومة المصرية بشأن توفير المقر الرئيسى للبنك في القاهرة".

ب) إن ثمــة منافسة بين "القاهرة" و"استانبول" ومدن أخرى في المنطقة "كــبيروت" و"المــنامة" و"الكويــت" على أداء دور **المركز المالى للمنطقة** ، أى

المركـــز الـــذى يتم من خلاله تقديم الخدمات المالية بأنواعها المختلفة المصرفية والتأمينية وتلك المتعلقة بأسواق المال لخدمة المستثمرين والمتعاملين بالمنطقة ، خصوصـــاً وأن المنطقة وإن كانت لا تحتاج في الوقت الحالى لوجود هذا المركز تظـــل فـــي حاجة إلى مؤسسات مالية قوية يمكنها أن تلعب دوراً أكبر في السوق العالميـــة المتنافســـة ، كما أن دول المنطقة تتنافس فيما بينها حالياً على اجتذاب المؤسســـات الماليـــة للعمل بها واجتذاب رؤوس الأموال لتنمية أسواقها المالية الداخلية وتنشيطها.

وقد ظهرت هذه المنافسة خلال إحدى جلسات "منتدى التنمية المتوسطى الـــثالث" المـــنعقد "بالقاهرة" في الأسبوع الأول من مارس ٢٠٠٠ ، حيث عرض رئيـــس اتحـــاد البـــنوك الـــتركية التطورات المالية التى شهدتها تركيا في الفترة الماضـــية ومدى تقدم الخدمات المالية المقدمة التى تؤهلها لأداء هذا الدور . أما ممثل مصر (مستشار وزير الاقتصاد وعضو مجلس إدارة البنك المركزى) فتشدد على الإصلاحات الجارية في مصر لسوق المال وتطوير أساليب إدارة المؤسسات الماليـــة القائمة وزيادة مرونة النظام المالى، مشيراً إلى "أن دول المنطقة تتشابه كـــثيراً فـــي توجهـــات الإصـــلاح وإعـــادة هيكلة اقتصادياتها من خلال التحرير الاقتصـــادى وتنمية أسواقها المالية الناشئة ومؤسساتها . وأن الأسرع والأفضل فـــي النمو وفى اجتذاب رؤوس الأموال والمؤسسات العالمية و التوسع إقليميا قد تكـــون لديـــه فرصـــة أفضل في القيام بهذا الدور والتمتع بمزايا تصدير الخدمات المالية للمنطقة".

وفى السياق نفسه ، أعلن رئيس "مجموعة الكان الاستثمارية" في مصر فـــي ٢٠٠٠/٣/١٠ "أنـــه فـــي إطار إعداد القاهرة لتكون المركز المالى الإقليمى بالشـــرق الأوســـط فـــي ظـــل المنافسة الشديدة بين بعض عواصم دول المنطقة الأخـــرى، يجـــرى حالياً إقامة مركز مالى ضخم بالقاهرة يضم فروع المؤسسات

المالية والمصرفية والاستثمارية العالمية والإقليمية على مساحة (٥٥٠) ألف م٢ بتكلفة (١,٢) مليار دولار ، ويضم مقراً جديداً للبورصة المصرية ينتهى العمل فيه خلال (٣) سنوات كمرحلة أولى للمشروع الذى يضم فروعاً لحوالى (٢٠٠) مؤسسة مالية عالمية وإقليمية ومؤسسات التقويم المالى والاستثمار في الأوراق المالية وفروعاً للمصارف الكبرى ..."[١٥].

المؤشر الثانى: تركيا ومشروعات التعاون المائى الإقليمى

تتعلق هذه المشروعات بالأساس بمشروعى **"مياه السلام"** و **"نهر مانوجات"** ، بل وهناك إشارات تركية "متضاربة" أو تلميحات بإمكانية اشتمالها أيضاً على مشروع جنوب شرق الأناضول **"جاب"** GAP على الفرات ودجلة. وتتفق المشروعات الثلاثة في مشاركة إسرائيل فيها ، أو دعوتها للمشاركة فيها، بدور أو بآخر ، وفى تطلع تركيا إلى "بيع" جزء من فائضها المائى بما يعزز أيضاً دورها الإقليمى ، فضلاً عن الدعم الأمريكى و الغربى لهذه المشروعات ولا سيما أولها كتعبير عن التعاون الإقليمى "المطلوب" لمواجهة مشكلة نقص المياه في المنطقة.

مشروع مياه السلام

يتضمن هذا المشروع ، طبقاً لدراسة جدوى أولية أعدتها في نهاية ١٩٨٦ بتكليف من الحكومة التركية شركة Brown & Root الأمريكية ، مد أنبوبين (الأنبوب الغربى وأنبوب الخليج) لنقل (٦) ملايين م٣/يومياً من فائض نهرى سيهان وجيهان بجنوب تركيا إلى دول الخليج العربية الست وسوريا والأردن ، ويتكلف (٢١) مليار دولار ويستغرق تنفيذه ٨-١٠ أعوام ويُقدر عمره الافتراضى بحوالى (٥٠) عاماً. وكان "أوزرال" يرغب لدى طرحه المشروع في فبراير ١٩٨٧ فى مشاركة إسرائيل فيه عبر مد الأنبوب الغربى إلى الضفة الغربية لنهر الأردن ، ولكنه تخلى عن ذلك لدى بدء تحرك بلاده "لتسويق"

المشـــروع مـــنذ يونيـــو ١٩٨٧ بسبب معارضة هذه المشاركة من جانب البلدان العربية المعنية.

وكشـــفت الجهـــود السياســـية التركية المكثفة حتى نشوب أزمة الخليج الـــثانية لإقـــناع هذه البلدان وبخاصة الخليجية منها بجدوى المشروع وبالموافقة عـــلى إعـــداد دراســـة الجـــدوى النهائية له أن الأمر يتجاوز تطلع تركيا إلى نيل مكاسب مالية تُقدر بمليارى دولار سنوياً مقابل "بيع المياه" لهذه البلدان بما يعنيه ذلك من "مقايضة بين المياه والنفط" إلى تطلعها لأداء دور مؤثر في منطقة تعانى دولها من نقص المياه.

وبالـــرغم من فشل هذه الجهود في نيل الاستجابة العربية المطلوبة ، إلا أن الـــتطورات الإقـــليمية بعد هذه الأزمة أتاحت لتركيا مجدداً فرصة الدعوة إلى المشـــروع وبمشـــاركة إسرائيل هذه المرة "كضرورة لتحقيق السلام ودعمه في المنطقة". وجرت لهذا الغرض مباحثات بين الرئيس "أوزرال" و"شيمون بيريز" في "أمســـتردام" فـــي ١٩٩١/٤/٨ و"غوجيك" بتركيا في ١٩٩١/٨/١١. واستعاضت تـــركيا عن "قمة مياه شرق أوسطية" كان مقرراً عقدها في "استانبول" في نوفمبر ١٩٩١ بمشـــاركة دول المـــنطقة بمـــا فيهـــا إســـرائيل وبعض الدول الآسيوية والأوروبيـــة بالمفاوضـــات المتعددة الأطراف الخاصة بالمياه التى انعقد اجتماعها الأول فـــي "فييـــنا" فـــي مايو ١٩٩٢ بمشاركة (٣٨) دولة ومنظمة من المنطقة وخارجها ، وهى الدول نفسها التى كانت تركيا تستهدف مشاركتها في القمة عدا سوريا والعراق ولبنان.

وتحول موقف تركيا لاحقاً إزاء المشروع في اتجاهين هما:

الاتجاه الأول ، عدم طرح تركيا المشروع مجدداً وبشكل مباشر اعتماداً عـــلى جهودهـــا المنفردة ، وذلك لأن أطرافاً أخرى كإسرائيل وأمريكا كفيلة بأداء هذه المهمة. وقد ظهر ذلك على سبيل المثال في الإشارة "الضمنية" إلى المشروع

وأهميـــته في الدورة الثانية للجنة المياه في "واشنطن" في سبتمبر ١٩٩٢ وفى اجــتماعات لجنــتى الميـــاه والــتجارة الإقليمية إبان انعقاد قمة "الدار البيضاء" الاقتصـــادية عـــام ١٩٩٤. وفى مؤتمر "مياه العالم: تمويل مشروعات المستقبل" المــنعقد بأســتانبول فـــي ٢٩-٣٠ سبتمبر ١٩٩٧ بمبادرة من الحكومة التركية وصحيفة أمريكية وبمشاركة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي وهيئات المعونة الأمــريكية والأوروبيـــة وإســرائيل والأردن والعــراق وبعض الدول الإسلامية والأمــريكية اللاتينية وقاطعته مصر وسوريا وبلدان عربية أخرى ، أصبحت فكرة "بيـــع الميـــاه" المطــروحة لأول مـــرة من جانب تركيا عام ١٩٨٧ في إطار هذا المشـــروع مشروعاً قيد البحث وموضع اهتمام ودعم دوائر إقليمية ودولية تؤيده لأســباب اقتصـــادية وإستراتيجية ، وبرزت احتمالات بأن يتم تجاوز عقبة عبور خطــوط الميـــاه مـــن تـــركيا إلى إســـرائيل عبر سوريا في إطار الأنبوب الغربى للمشروع عن طريق مد الأنبوب تحت مياه البحر المتوسط أو أن يتم مد الأنبوب عبر سوريا في حالة تغير أوضاعها أو استجابتها لحافز يتمثل في زيادة إيراداتها من مياه الفرات بضخ مياه جديدة إليه من أنهار تركيا الداخلية مقابل تمرير المياه إلى إسرائيل والأردن ودول الخليج.

وثمـــة تصريحات غربية (أمريكية وبريطانية) عديدة تؤكد الدعم الغربى للمشـــروعات المائية التركية الإقليمية ولاسيما مشروع مياه السلام ، بالرغم من خلو معظمها من الإشارة الصريحة إلى هذه المشروعات ، ومنها:

- اقـــتراح وزيـــرة الخارجيـــة الأمريكية "مادلين أولبرايت" في ١١/٤/ ٢٠٠٠ تشـــكيل "تحـــالف عالمى لأمن المياه" لمواجهة أزمات عسكرية وسياسية محتمـــلة بسبب نقص المياه ، باعتبار أن عملية إدارة المياه تشكل قضية سياسية حيويـــة فـــي عدة مناطق على رأسها أفريقيا و الشرق الأوسط وأن نقص المياه يكـــون فـــي أحيـــان كـــثيرة سبب صراعات مسلحة مثل حالة الصومال والكونغو ويؤدى إلى اضطرابات إقليمية مثل حالة الشرق الأوسط. وأشارت "أولبرايت" إلى

أن "واشــنطن" تدعــو دول العــالم المعــنية بالقضية إلى اجتماع خلال هذا العام لمناقشــة "الــتحالف" المقترح و الذى لن يكون على غرار حلف شمال الأطلنطي القاصرة عضويته على دول بعينها ويمثل الحكومات فقط ، بل سيكون تحالفاً يقوم على ترتيبات أقل رسمية ومفتوحاً أمام الحكومات و الجمعيات الأهلية والخبراء ، وأضــافت أن "واشــنطن" ســتدعو ممثلى الدول الرئيسية لعقد اجتماع فيها خلال صــيف ٢٠٠٠ لإجراء محادثات حول قضايا المياه وأنها ستخصص كذلك مليون دولار لإقامة صندوق جديد تابع للأمم المتحدة لإدارة مصادر المياه[١٦].

– تحذيــر وزيــر الدولة البريطانى لشئون الشرق الأوسط "بيترهين" في مؤتمر نظمه معهد الخدمات المتحدة الملكى للدراسات العسكرية في "لندن" في ٦/ ٦/٢٠٠٠ بعــنوان "بدائــل حــروب: حل نزاعات المياه في الشرق الأوسط" من خطــورة أزمــة الميــاه فــي الشرق الأوسط ، ومطالبته دول المنطقة بالتعاون للحيــلولة دون تفجــر حرب جديدة فيما بينها بسبب ندرة المياه ، حيث أشار إلى "أنه لا يمكن أن يتحقق السلام في المنطقة بدون حل أزمة المياه التى تعانى دولها مــن ندرتها .. وأن الأسباب واضحة وراء كفاح مصر والأردن وسوريا وإسرائيل والعــراق وكــثير مــن الدول المجاورة لها من أجل تلبية احتياجات سكانها من الميــاه..، إن ثمــة حاجــة ملحة إلى تعاون ثنائى وإقليمى ودولى لحل المشكلة وتضــافر الجهود لابتكار حل مبتكر للأزمة" ، وتعهد "بالتزام بريطانيا بالتعاون مع الأطراف التى لديها هذا التصور لمواجهة مشكلة ندرة المياه"[١٧].

أمــا **الاتجاه الثانى** ، لموقف تركيا إزاء مشروع مياه السلام فيتمثل في "الــترويج" والدعــوة لمشــروعات أخرى "لبيع المياه" أكثر يسراً في التنفيذ وأقل إثــارة لاعتراضــات الأطراف العربية على مشاركة إسرائيل فيها ، وفى مقدمتها "مانوجات" الذى وصفه وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركى "جمهور ايرزومير" فــي ١٩/٢/٢٠٠٠ بأنــه "يشكل المرحلة الأولى من مشروع أنابيب السلام"[١٨]. وقــد يعنى ذلك تحول تركيا مؤقتاً إلى التركيز على تنفيذ مشروع "مانوجات" ليليه

فـــي مرحـــلة لاحقـــه مشروع مياه السلام عندما تقتنع الأطراف المعنية بجدوى "شراء المياه" من تركيا.

مشروع مانوجات

يتعـــلق هذا المشروع أصلاً باتفاق مائى بين تركيا وإسرائيل بدأ الحديث عـــنه مـــنذ يونيـــو ١٩٩٠ بغـــرض نقل حوالى (١٨٠) مليون م^{٣} من مياه نـهر "مانوجـــات" بجنوب تركيا إلى إسرائيل. وطبقاً لما ذُكر آنذاك "فإنه سيتم مد أنابيب تكلفتها (٢٠٠) مليون دولار لنقل مياه النهر إلى ميناء تركى على البحر المتوسط ليتم نقلها إلى إسرائيل بحراً بواسطة حاويات مطاطية ضخمة تسحبها سفن شركة تركية خاصة وشركة Medusa الكندية" ، ونفت آنذاك الحكومة التركية أى صلة لها بهذا الاتفاق.

وبالرغم من بعض التصريحات "المتضاربة" التى سيتم لاحقاً الإشارة إلى بعضـــها، لم يتم حتى الآن (منتصف أكتوبر ٢٠٠٠) التوصل إلى اتفاق نـهائى بين تركيا **وإسرائيل** بشأن هذا المشروع نتيجة اختلاف الجانبين حول "تسعير المياه". وتم بحث هذه المسألة خلال زيارة "تانسو تشيللر" لإسرائيل في نوفمبر ١٩٩٤ ، وزيـــارة وزيـــر الـــزراعة الإسرائيلى لتركيا في يونيو ١٩٩٥، وزيارة الرئيس "دميـــريل" لإســـرائيل فـــي مـــارس ١٩٩٦ وفى ١٤ يوليو ١٩٩٩، واتفق خلال الـــزيارة الأخيـــرة عـــلى تشـــكيل لجنة مشتركة للخبراء لدراسة إمكانية تحقيق المشروع على الصعيدين التقنى والتجارى ، وانعقد بالفعل اجتماع لهذه اللجنة في "أنقرة" في ١٩٩٩/٩/٥ ورأس وفد إسرائيل مسئول بارز بخارجيتها ، وتم بحث المشروع خلال زيارة "أيهود باراك" لتركيا في ١٩٩٩/١٠/٢٥ في مواكبة إعلان مصـــادر تـــركية في اليوم التالى عن زيارة جديدة لوفد فنى إسرائيلى لتركيا في الشـــهر اللاحـــق لاســـتكمال دراسة المشروع ، وعقدت اللجنة اجتماعاً آخر في "أنقرة" في أبريل ٢٠٠٠ للتوصل إلى صيغة "لشراء المياه" وكانت قد حددت عقب اجـــتماعها الأول فـــي ســـبتمبر ١٩٩٩ (٤٥) مليون م^{٣} سنوياً من المياه لتزويد

إســـرائيل بهـــا لمــدة خمــس سنوات[١٩]. وفى النصف الثانى من يونيو ٢٠٠٠ تواترت أنباء "متضاربة" بشأن هذا المشروع والاتفاق الخاص به:

- قيام وفد إسرائيلى يضم المستشار الخاص "لباراك" ورئيس قسم المياه في الخارجية الإسرائيلية بزيارة "أنقرة" في ١٩-٢١ يونيو ٢٠٠٠ ، حيث أجرى مباحـــثات مـــع المســـئولين الأتراك بشأن سبل تنفيذ مشروع "مانوجات" لتزويد إســـرائيل بالميـــاه ، وقام الوفد بزيارة منابع النهر ، وأكد وزير الطاقة والموارد الطـــبيعية الـــتركى "جمهـــور ايرزوميـــر": "أن هـــذه المنابع لاقت إعجاب الوفد الإســـرائيلى ، وأنه تم الاتفاق بين الجانبين على ضرورة الإسراع بتوقيع اتفاقية بيـــن حكومتى البلدين بشأن بيع المياه التركية لإسرائيل ، وأنه لم يتم بعد تحديد الســـعر الذى تطلبه تركيا مقابل بيع هذه المياه ، وأنه ينبغى على إسرائيل تحديد الكميـــة وعـــدد السنوات حتى يمكن تحديد السعر، وأن تركيا ستضيف سعر النقل إلى جـــانب المياه وأنها مستعدة لتزويد إسرائيل بالكمية التى تحتاجها وعلى مدى سنين عديدة"[٢٠].

- إعلان وزير الخارجية الإسرائيلى "ديفيد ليفى" في ٢٠/٦/٢٠٠٠: "أن إسرائيل وقعت اتفاقا مع تركيا لاستيراد مياه الشرب ، وذلك خلال زيارته الأخيرة لأنقـــرة. وكـــانت الصـــحافة الإسرائيلية قد أشارت في وقت سابق إلى أن الاتفاق يـــنص على استيراد إسرائيل (٥٠) مليون م^{3} من المياه من تركيا سنوياً اعتبارا من صيف عام ٢٠٠١ وسيتم نقل المياه بواسطة ناقلات سعتها (٢٥٠) ألف طن إلى ميـــناء عســـقلان جـــنوب تل أبيب حيث سيجرى ضخها فى شبكة المياه وأن القـــرار اتخـــذ بســـبب امتداد فصل الجفاف الذى يهدد باستنفاذ مصادر المياه فى إســـرائيل ، مـــع تحذيـــر مدير مصلحة المياه الإسرائيلي فى ١٨/٦/٢٠٠٠ من "كارثـــة" قد تحرم المزارعين من حصصهم من المياه خلال الصيف وإشارته إلى "أن اســـتيراد الميـــاه حـــل طارئ كان يمكن تفاديه لو أن إسرائيل نفذت برنامجاً واسعاً لتحلية مياه البحر"[٢١].

وقد أشار وزير الطاقة التركى"ايرزومير" فى تصريحات أدلى بها فى ١٩/ ٢/ ٢٠٠٠ إلى أمور مهمة بشأن هذا المشروع وجوانبه الإقليمية الأوسع ، ومن أهمها[٢٢]:

(أ) "إن تركيا لديها كمية فائضة من مياه مانوجات تُقدر بـ(٥٠٠) مليون م³ سنوياً تذهب إلى البحر المتوسط دون الاستفادة منها ، وإنها استثمرت (١٥٠) مليون دولار فى تأسيس إمدادات المياه فى المنطقة ويمكنها توفير (٢٥٠) ألف طن سنوياً من المياه الخام ومثلها من المياه النقية سنوياً. وقد قام وفد **أردني** مؤخراً بزيادة موقع هذه المياه لدراسة إمكانية الاستفادة منها. **وإسرائيل** من جانبها أعربت عدة مرات عن رغبتها فى الاستفادة من هذه المياه، والمسألة كلها تقوم على التفاهم حول السعر ، وإن كانت تكلفة نقل المياه التركية اقل بكثير من تكلفة تحلية مياه البحر. وتركيا مستعدة الآن لتجهيز ناقلتين للمياه طاقة كل منهما (٢٥٠) ألف طن ، وهناك (٨) شركات عالمية تقدمت بعروض لاستغلال هذه المياه وتسويقها ، وما زالت المباحثات جارية مع الدول والشركات حول هذا المشروع".

(ب) "إن مشروع مانوجات يشكل المرحلة الأولى من **مشروع أنابيب السلام** ، لان تركيا تريد الاستفادة من كمية المياه الفائضة لديها من نهر مانوجات ببيعها لأي دولة بصرف النظر عن القومية أو الدين أو العنصرين ، ولم تعط أي دولة أولوية على غيرها . وهى مستعدة لملء أي ناقلة بالمياه دون النظر إلى جنسيتها. وإذا طلب **الأردن** الحصول على هذه المياه وان تصل إليه عبر قناة السويس وخليج العقبة فسنوفرها له ، ولن نعترض على قيامه بتخزين المياه فى أحد الموانئ **الإسرائيلية** وقيامه بنقلها إلى أراضيه عبر خط أنابيب . وليس لدى تركيا مانع لبيع **سوريا**-إذا أرادت- أي كمية من مياه مانوجات".

ويُلاحظ بشأن التعاون المائى "المقترح" فى إطار هذا المشروع بين

تركيا وإسرائيل والأردن ، ويُحتمل أن تنضم إليها لاحقاً **فلسطين** ، ما يلى:

* إن شراء إسرائيل والأردن -وفلسطين لاحقاً- لمياه مانوجات قد يشكل وسيلة لمعالجة مشكلة نقص المياه المثارة لدى هذه البلدان التى تشكل المياه أحد أهـم بنود العلاقات بين طرفيها العربيين و إسرائيل. ومن ذلك إشارة وزير المياه والـرى الأردنـي "كـامل محادين" فى ١٩٩٩/١٢/٦ إلى "أن اللجنة الأردنية - الإسـرائيلية المشتركة حول المياه تجتمع دورياً لبحث مختلف اوجه التعاون بين البـلدين والحقـوق المائيـة الأردنيـة المنصوص عليها فى اتفاقية السلام بين البلدين"[٢٣].

* إن تركيا أكثر تفضيلاً لتزويد الأردن بالمياه عبر إسرائيل . ففى ١/١٧/ ٢٠٠٠ قام الوزير الأردني "محادين" بزيارة تركيا لإجراء مباحثات بشان شراء (١٨٠) مليون م³ من المياه خلال العامين المقبلين ونقلها عبر إسرائيل ، وأعلنت مصـادر تـركية آنـذاك "أن تـركيا تربط بين موافقة الأردن وإسرائيل على هذه الصـفقة ، وإنها طالبت الأردن فى حالة رغبته فى شراء المياه التركية أن يوقع اتفاقاً موازياً مع إسرائيل"[٢٤].

وكان الملك "عبد الله الثانى" قد بحث موضوع "شراء" المياه التركية خلال زيارته لتركيا فى ٧-٩ مارس ٢٠٠٠[٢٥]. ويبدو أيضاً من تحليل مضمون بعض التصـريحات الرسـمية الأردنية أن الأردن يتعامل مع هذا المشروع كحل "مؤقت" لمشـكلته المائية انتظاراً لحل "إقليمي" اشمل تتعاون فى إطاره كافة دول المنطقة وبدعـم دولى لـتعاونها. وعلى سبيل المثال أشار رئيس الوزراء الأردني "د.عبد الـرءوف الـروابدة" فى ٢٠٠٠/٢/٩ إلى "أن الأردن يفكـر فى بدائل لإيجاد حل لمشكلة نقص المياه ، ومنها استيراد المياه من تركيا. وأن أى حل للمشكلة يجب أن يـتم على مستوى المنطقة وكجزء من حل إقليمي بإعادة دراسة مصادر المياه وأوضـاع الأحـواض المائية بصورة جماعية دون أن يقتصر الأمر على الأردن وإسـرائيل وتركيا"[٢٦]. وأوضح الوزير "محادين" خلال اجتماعه بسفراء النرويج

وكـــندا واليابـــان والولايـــات المتحدة والاتحاد الأوروبي فى "عمان" فى ١٣/٣/ ٢٠٠٠ "أن الوضـــع المـــائى العام فى الأردن يعانى من نقص ، وأن المشروعات الـــتى اعتمدتها وزارته تحتاج إلى التمويل اللازم لتنفيذها حتى يتسنى للأردن حل موضـــوع نقص المياه ، وان نقل المياه من تركيا يحتاج أيضاً إلى تكلفة عالية ، وان الأمر يتطلب تعاون جميع دول المنطقة لحل مشكلة المياه"[٢٧].

<u>مشروع جنوب شرق الأناضول "جاب"</u>

يتضـــمن هـــذا المشـــروع إقامة (٢١) سدا منها (١٧) سداً على الفرات (أكـــبرها سد أتاتورك) و(٤) سدود على دجلة و(١٧) محطة للطاقة الكهرومائية على النهرين وروافدهما فى جنوب شرق تركيا ، فضلاً عن مشروعات أخرى فى قطاعـــات الزراعة والصناعة والمواصلات والاتصالات والصحة والتعليم وغيرها. وقد اكتملت بالفعل بعض مكونات المشروع ، وأهمها سد "أتاتورك" عام ١٩٩٢ ، ومن المخطط الانتهاء من تنفيذه ككل عام ٢٠٠٣ (أو عام ٢٠١٠ على حد تقدير وزيـــر الطاقـــة التركى فى فبراير ٢٠٠٠). وتُقدر تكلفته الإجمالية بحوالى (٣٢) مـــليار دولار أنفقـــت مـــنها تـــركيا حتى تاريخه (١٦) ملياراً منها (٤) مليارات خُصصـــت لسد "أتاتورك" ومحطته الكهرومائية ، ويُتوقع تغطية هذه التكلفة خلال عشر سنوات بعد اكتمال المشروع.

وتـــتعدد الجوانب والتأثيرات الإقليمية القائمة والمحتملة لهذا المشروع ، ومنها:

(أ) **أثـر المشروع فى تـأزيم علاقـات تـركيا مع سوريا والعراق**، وذلك بســـبب تـــنفيذه مـــنذ الســـبعينيات دون تشـــاور أو تنسيق مع البلدين العربيين المشـــاطئين لهذيـــن الـــنهرين الدوليين اللذين تعتبرهما تركيا من "المياه العابرة للحدود" مما يعطيها "حقوقا سيادية" على النهرين وروافدهما داخل إقليمها ، وذلك بالرغم من التأثيرات السلبية للمشروع على البلدين نتيجة نقص كمية المياه التى

تصـــل إليهمـــا عبر تركيا وتلويثها. وقد فشلت اللجنة الفنية الثلاثية المشكلة عام ١٩٨٣ وحـــتى توقــف اجــتماعاتها عام ١٩٩٢ فى التوصل إلى تسوية مقبولة و"عادلــــة" لمشكلة المياه نتيجة إصرار تركيا على صيغة معينة اقترحتها للتعاون الفـــنى بيـــن الدول الثلاث لاستغلال المياه وليس اقتسامها ، مقابل مطالبة البلدين العربيين بضرورة التوصل إلى اتفاقية لتنظيم استغلال مياه الفرات واقتسامها بين البـــلدان الـــثلاثة بشكل عادل وفق قواعد القانون الدولى وخاصة الاتفاقية الدولية لعام ١٩٩٧ بشأن قانون الاستخدامات غير الملاحية للمجارى المائية الدولية التى لـــم توافـــق تـــركيا عـــليها بدعـــوى "أنها مجحفة بالدول التى شيدت سدوداً فى أراضيها".

ويـــزيد مـــن حدة تعقيد هذه المشكلة ، تعامل تركيا مع النهرين "كحوض نهـــر واحد" ، وربطها بقضايا أخري فى علاقاتها مع سوريا كمسألة الأسكندرونة (تسوية مشكلة نهر العاصى) وقضية أمن الحدود فى ارتباطها بقديرات تركيا "أن دعـــم ســـوريا لحـــزب العمـــال الكردى – على الأقل حتى أزمة أكتوبر ١٩٩٨- يســـتهدف عرقلة مشروع جاب" ، فضلاً عن تقديرها أن البلدين العربيين "يبالغان" كـــثيراً فى تقويـــم الآثـــار الســـلبية للمشروع عليهما خصوصاً مع حرصها على مواصـــلة الالـــتزام بتعهدها بموجب اتفاقيتها مع سوريا فى يوليو ١٩٨٧ لتزويد الأخيرة (وبالتالى العراق أيضاً) بـــ ٥٠٠ متر مكعب فى الثانية من مياه الفرات.

(ب) **الآثـار الإيجابيـة للمشـروع علـى اقتصـاد تـركيا** ، ولا ســـيما فى قطـــاعى الزراعة وإنتاج الكهرباء . ففى قطاع الزراعة وحده ، سيؤدى المشروع إلى زيـــادة رقعـــتها الزراعية بحوالى (٢٠%) ، وزراعة أراضيها بجنوب شرق الأناضـــول مرتين أو ثلاث مرات سنوياً بدلاً من مرة واحدة حالياً ، وتغيير الهيكل المحصـــولى للزراعة فى هذه الأراضي كمياً ونوعياً باتجاه إنتاج كميات كبيرة من الحاصلات المتنوعة سنوياً كالقمح والأرز والبنجر والخضروات والفواكه والقطن والـــبذور الزيتية وغيرها ، وزيادة إنتاجها السمكى فى بحيرات سدود المشروع ،

ممـــا ســـيزيد صادراتها الزراعية والغذائية إلى بلدان المنطقة لتصبح "سلة غذاء الشرق الأوسط".

(ج) **مشاركة بلدان أخرى فى المشروع** ، ممـــا يعقـــد أيضـــاً إمكانات التوصل فى المستقبل المنظور إلى تسوية حقيقية لمشكلة المياه المثارة بين تركيا وســـوريا والعـــراق. ومن هذه البلدان ، **إسرائيل وبريطانيا ومصر**. فإسرائيل أعلنت على لسان وزيرها للتجارة والصناعة "شارانسكى" فى ختام زيارته "لأنقرة" فى ١٩٩٨/٣/٢٥ "أنهـــا وتـــركيا ســـتتعاونان فى مشروع جاب ، وأنها ستضع خـــبراتها وتقنيـــتها المتقدمة فى الزراعة والرى لخدمة المشروع" ، وأعلنت هذه الـــوزارة فى ٢٠٠٠/٥/٧ أنهـــا تلقت طلباً من الحكومة التركية لإسهام الشركات الإســـرائيلية فى تـــنفيذ مشروع مائى كبير على الحدود التركية – العراقية ، وان لجـــنة خاصـــة بالوزارة وجهت الاقتراح التركى إلى (٣٨) شركة إسرائيلية قادرة عـــلى تـــنفيذ هـــذا المشروع الذى تقدر قيمته بحوالى (٧٠٠) مليون دولار[٢٨]. وتتردد منذ مارس ١٩٩٩ تقارير "متضاربة" بشأن اتفاق بين شركة تابعة لوزارة التجارة والصناعة البريطانية وبين تركيا لتمويل سد "أيلى صو" على دجلة. وزار مصـــر فى أبريل ١٩٩٩ وفد تركى لبحث سبل التعاون المشترك وتبادل الخبرات والمعـــلومات الخاصـــة بمشروعى "جاب" و"توشكى" من خلال الزيارات الميدانية وإبـــداء المشورة الفنية فى تفاصيل العمل بالمشروعين والتعاون بوجه خاص فى كيفية تطوير مصادر المياه وتنميتها.

(د) **دعوة تركيا إلى "بيع" مياه الفرات ودجلة** ، عبر عنها صراحة "صـــالح يـــلدرم" وزير الدولة المسئول عن مشروع "جاب" فى أغسطس ١٩٩٧ والأســـبوع الأول مـــن الشهر اللاحق بتأكيده "أن بالشرق الأوسط موارد بترولية كـــبيرة ، وهى هبة من الله كالمياه. وإذا رضى العرب ضخ نفطهم دون مقابل فان تركيا سترسل لهم المياه الموجودة لديها فى بحيرات سدودها. وان تركيا ستباشر العمل فى بورصة المياه لبيع مياه مشروع جاب إلى العرب ودول الشرق الأوسط،

لأنهـا ليسـت مستعدة لإعطاء مياهها دون مقابل ؛ ولذلك ستعمل على تسويقها بحيـث تـتمكن الإدارة الخاصـة بالمشروع من طرح سندات فى الأسواق المالية العالمية".

وانـتقد العـراق وسـوريا بشـدة هذه الدعوة التركية ، ونددت سوريا "بمشـروع السـوق الدوليـة لـلمياه" المطروح أمام مؤتمر "مياه العالم: تمويل مشـروعات المسـتقبل" المنعقد "بأستانبول" فى ٢٩-٣٠ سبتمبر ١٩٩٧ ودعت الـدول العـربية إلى مقاطعته "لمخاطره على سوريا والمشرق العربي بأكمله لأنه يساهم فى إيجاد رأى عام دولى لمصلحة تركيا التى صرح مسئولوها بأنهم ينوون بيع المياه مقابل النفط العربي ويعتبرون الفرات ودجلة من أنهارهم الوطنية". أما العـراق المشارك فى المؤتمر فأعلن على لسان مندوبة لدى الجامعة العربية فى ١٩٩٧/١٠/٢٨: "أن هـذا المؤتمـر لـم يتطرق إلى مسألة بيع المياه أو إنشاء بورصـة للمياه كما تردد فى أجهزة الإعلام ، وإنما خُصص لمناقشة سبل تشجيع إجـراءات تمويـل مشـروعات المياه فى المستقبل...وان تركيا استهدفت خلال المؤتمـر جذب المزيد من رؤوس الأموال لتمويل مشروعاتها المندرجة فى إطار جـاب عـلى الفـرات ودجـلة ، ولكـن العراق تصدى لهذه المحاولة واستهدف بمشاركته بوفد فنى فى المؤتمر توضيح وجهة نظره بشأن مسألة المياه".

وقد حرص الرئيس "دميريل" فى ١٩٩٧/٩/١٥ على تأكيد "أن مسألة بيع بـلاده لـلمياه لا تنصـرف إلى دجلة والفرات" ، وأكد المعنى نفسه وزير الطاقة والمـوارد الطـبيعية الـتركى "جمهورايزروميـر" فى ٢٠٠٠/٢/١٩ بقوله: إن المشـروعات المائية لتركيا فى جنوب شرق الأناضول تستهدف الاستثمار الأمثل لمواردهـا المائية وتتم بأموال تركية ويُخصص عائدها لتطوير الحياة فى الداخل وليسـت مـن اجـل بيع المياه فى الخارج"[٢٩]. رغم ذلك ، فان مجرد طرح هذه المسـألة ولـو من باب "الاختبار الأولى لردود الفعل من الأطراف العربية وغير العـربية المعنية" يشكل فى حد ذاته تطوراً نوعياً مهماً فى السياسة المائية لتركيا

بالنظر إلى اقتصار مشروعاتها المعلنة حتى الآن "لبيع المياه" على ثلاثة من أنهارها الوطنية (سيهان وجيهان ومانوجات) ، كما أن هذا الطرح قد يشكل وسيلة إضافية "للضغط" على سوريا والعراق لقبول "الوضع القائم" لمشكلة المياه أو في افضل الأحوال قبل "التسوية الفنية" المقترحة لها من الجانب التركي.

المؤشر الثالث: تركيا وعلاقاتها الآخذة في التطور مع إسرائيل

يتمثل ثالث المؤشرات المعبرة عن موقف تركيا إزاء الترتيبات الاقتصادية"الشرق أوسطية" فى تزايد اهتمامها وتحركها منذ منتصف التسعينيات بوجه خاص لتطوير علاقاتها مع إسرائيل فى مجالات متنوعة بما فى ذلك المجالات الاقتصادية ، باعتبار أن العلاقات الاقتصادية الثنائية مكملة ومدعمة لعلاقات البلدين الأكثر تطوراً فى المجالات الأخرى العسكرية والأمنية والاستراتيجية ، فضلاً عن أهميتها فى ضمان دور أو مكانة مهمة لتركيا فى نطاق هذه الترتيبات الرامية إلى بناء "شرق أوسط جديد" بالنظر إلى كون إسرائيل وأمريكا القوة الرئيسية الدافعة نحو تحقيق هذا التطور والذي تُؤهل إسرائيل فى إطاره "لقيادة" المنطقة.

ورغم أن العلاقات بين البلدين فى مجالات التجارة والاستثمارات والسياحة والعمالة وغيرها غير قابلة للمقارنة حالياً ومستقبلاً بعلاقات تركيا ومصالحها الاقتصادية مع العرب ، إلا أنه لا يمكن التهوين من دلالتها فى التعبير عن موقف تركيا إزاء تلك الترتيبات وفى دعم التعاون/التحالف بين البلدين ، فضلاً عن أنها تثير كالأخير العديد من المخاطر بالنسبة للمنطقة العربية كتوفير "منافذ إضافية" لإسرائيل لاختراق الأسواق العربية ، إضافة إلى ما سبق ذكره بشأن مخاطر مشاركة إسرائيل فى مشروع "جاب".

المناقشات

أثـــار الـــنقاش عـــدة مســـائل مرتبطة بعلاقات البلدين الثنائية و"الشرق أوسطية".

١- العلاقات الاقتصادية الثنائية

تســـاءل **السفير/أحمد توفيق خليل** عن ماهية العقبات التى تحول دون تطويـــر هـــذه العلاقات بالرغم من توافر الكثير من المقومات والإمكانات اللازمة لتنميـــتها. ورد **د/جلال معوض** أنـــه قـــد يكون من أسباب ذلك تشتت البلدين في تحـــركاتهما الاقتصادية (والسياسية) بين أكثر من دائرة ، ووجود قدر من التماثل الاقتصـــادى والإنـــتاجى بيـــنهما ، والمشـــكلات المـــثارة في تمويل المشروعات المشـــتركة. أمـــا **د/محمد السيد سليم** فأعاد ذلك إلى الاختلاف بين طبيعة رجال الأعمال الأتراك الأكثر حيوية وديناميكية وتنوعاً في نشاطاتهم الاقتصادية مقارنة بأقرانهم المصريين ، مقترحاً مجالات معينة لتفعيل هذه العلاقات:

أ) تنشـــيط التعاون السياحى بين البلدين ، والاستفادة من اختلاف توقيت الموســـم الســـياحى فـــي كل منهما في تنظيم رحلات مشتركة للسائحين الأجانب وخاصة من الآسيويين.

ب) تدعيم مشروعات التصنيع المشترك والتصدير إلى أوروبا بالاستفادة مـــن الإمكانات المتاحة بفضل اتفاق الاتحاد الجمركى بين تركيا والاتحاد الأوروبى (بدأ سريانه في يناير ١٩٩٦) واتفاق المشاركة بين مصر والاتحاد الأوروبى.

ج) استكمال مشروع الربط الكهربائى يربط سوريا بالشبكة التركية.

د) الإســـراع فـــي إبـــرام الاتفاق النهائى لمشروع تصدير الغاز الطبيعي

المصرى إلى تركيا ، مع إعطاء الأولوية لمصر في نقل الغاز المسال إلى تركيا.

هـ) استغلال فرص التعاون بين شركات الإنشاءات والمقاولات المصرية والتركية لتنفيذ مناقصات عالمية خصوصاً في آسيا الوسطى.

و) تدعيم تعاون مصر اقتصادياً مع جمهوريات آسيا الوسطى عن طريق تـركيا بتوسـيع مشـروع "طرابـزون" لتصـدير المنـتجات المصرية إلى هذه الجمهوريـات ، كمـا أن عـدم وجود خطوط طيران مصرية إلى الأخيرة يفرض ضرورة تنظيم رحلات جوية مشتركة بين البلدين إليها.

وشـدد أيضـاً عـلى وجـوب سعى مصر مستقبلاً إلى عدم التعامل مع الجمهوريـات الآسيوية عبر "البوابة التركية" وحدها ، مقترحاً أن يتم هذا التعامل أيضـاً عن طريق إيران. أما **المستشار/صالح ملك** فأشار إلى أهمية تركيا لمصر فـي التصـدير إلى هذه الجمهوريات ذات الروابط المتنوعة بتركيا ، وأوضح أنه توجد حالياً بالفعل شركات مصرية في تركيا تصدر منتجاتها من الأدوية والأدوات الصحية إلى هذه الجمهوريات.

وأشـاد **د/محمد سليم** بالميزان التجارى بين مصر وتركيا لأنه لا يعانى مـن عجـز كـبير بالنسبة إلى مصر على عكس تجارة الأخيرة مع دول آسيوية أخرى. وقلل **د/جلال معوض** من أهمية دلالة ذلك بالنظر إلى تشكيل النفط ومنتجاته أكـثر من (٨٠ %) من إجمالى الصادرات المصرية إلى تركيا ، مما يثير التساؤل عـن حجـم هذه الصادرات مستقبلاً في حالة رفع الحظر المفروض على العراق واسـتئناف تركيا الاعتماد على الأخير كمصدر رئيسى لتزويدها بمعظم احتياجاتها النفطية على غرار الحال قبل أزمة الخليج الثانية.

وأشـار **السفير/مهدى فتح الله** إلى اهتمام مصر بمشروع تصدير الغاز الطـبيعي إلى تـركيا ، حـتى أن السيد "عمرو موسى" وزير الخارجية بحث هذا المشـروع مـع نظيره التركى خلال زيارته الأخيرة لتركيا (في ٢٠٠٠/١٠/٩) ،

بالرغم من أن الغرض الرئيسي للزيارة ارتبط بالجهود المبذولة لمواجهة الأوضاع "المتفجرة" في الأراضى الفلسطينية.

وأثار **د/حسن نافعة** في مداخلته أمرين هما:

أ) إن العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا ما تزال محدودة و"ثانوية" ، وإنه قد يكون من الأجدى تطوير صيغة لعلاقات سياسية وأمنية أقوى كأساس لبناء علاقات اقتصادية أوثق بين البلدين.

ب) إن احتمال انضمام تركيا إلى عضوية الاتحاد الأوروبى يثير مجموعة من الآثار المتوقعة على علاقاتها الاقتصادية مع مصر ويتعين بحثها بقدر كبير من التعمق.

ورد **د/جلال معوض** على المسألة الأولى بأنه رغم صعوبة الفصل بين تطوير العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين ، إلا أنه ليس من صالح مصر أن تجعل الأولوية في تعزيز روابطها الاقتصادية مع تركيا "للتعاون السياسي والأمنى" بالنظر إلى أن صيغة هذا "التعاون" في ارتباطه بالتحالف التركى – الإسرائيلى و بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة تتعارض مع جوهر الموقف المصرى "الثابت" في هذا الخصوص.

وأشار **المستشار/أشرف عقل** إلى أن الندوة الأولى للحوار المصرى – التركى التى نظمتها الخارجية المصرية في مايو ٢٠٠٠ انتهت إلى وجود أرضية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، وشدد على ضرورة الاهتمام بدعم هذه العلاقات في كافة المجالات وخاصة السياحة ، والاهتمام بالعلاقات الثنائية في نطاق التعاون الأوروبى – المتوسطى. وأشار إلى تأجيل مصر المفاوضات بشأن اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا إلى حين الانتهاء من مسألة المشاركة المصرية – الأوروبية ، ومراعاة أن الدعوة إلى تعاون البلدين في أفريقيا لا تنفى تحرك تركيا مؤخراً بمفردها في القارة الأفريقية عبر زيارات

وفودها الاقتصادية إلى عدد من الدول الأفريقية وإسهامها بخمسين مليون دولار في بنك التنمية الأفريقية.

تساءل **السفير/محمد وفاء حجازي** عما إذا كان نجاح تركيا في تحييد علاقاتها الاقتصادية مع مصر عن مشكلاتها السياسية مع مصر والدول العربية الأخرى يّعد أمراً سلبياً أو إيجابياً من وجهة النظر المصرية أو العربية عموماً؟ ورد **د/جلال معوض** بأن هذا الأمر إيجابى بالنسبة إلى تركيا لقدرتها على مواصلة جنى مزايا اقتصادية من هذه العلاقات دون إدخال تغييرات "جوهرية" على مواقفها بصدد هذه المشكلات ، وأن الإخفاق العربى عموماً في هذا الخصوص يشكل عاملاً مساعداً ومشجعاً لتركيا على مواصلة تبنى هذه المواقف ، وأن تركيا نفسها لم تفصل بين علاقاتها السياسية والاقتصادية مع إيطاليا لدى تهديدها الأخيرة بمقاطعتها اقتصادياً إبان وجود "عبد الله أوجلان" على أراضيها في نهاية ١٩٩٨ وبداية ١٩٩٩.

وفى السياق نفسه ، تساءلت **د/نادية مصطفى** كيف تصبح العلاقات الاقتصادية أداة قوية للتأثير في السياسة التركية؟ أشار **د/جلال معوض** في هذا الصدد إلى أهمية التعامل المصرى والعربى مع العراق والتنسيق الاقتصادى العربى ، وإدراك وجود بدائل اقتصادية أمام مصر والدول العربية عموماً في حالة مواصلة تركيا سياستها ، والأهم من ذلك توافر الإرادة السياسية المصرية والعربية لممارسة هذا التأثير الاقتصادى على تركيا.

٢- العلاقات الاقتصادية المصرية - التركية في إطار "الشرق أوسطية"

أشار **السفير/محمد عز الدين** إلى أن الإطار الإقليمي لهذه العلاقات سبق زمنياً طرح مفهوم "الشرق أوسطية" ، وأنه من الضرورى التركيز على بحث طبيعة هذه العلاقات لتحديد مساحات التعاون أو التنافس بين البلدين. وأنتقد

السفير/محمد وفاء حجازى اعتبار "الشرق أوسطية" مدخلاً لهذه العلاقات ، مطالباً بأن تكون العلاقات مباشرة بعد ثبوت فشل "الشرق أوسطية".

وذكـــر **د/جلال معوض** أنه رغم اتفاقه مع الدعوة الأخيرة ، إلا أن هناك احتمالات تعززها تصريحات من الجانبين المصرى والتركى بإمكانية ضم إسرائيل مستقبلاً في حالة "السلام" إلى مشروعات ثنائية مصرية- تركية (كالغاز الطبيعي) أو عربية -تركية (كمشروع الربط الكهربائى).

وأشـــار **السفير/مهدى فتح الله** إلى أن تركيا تواجه حالياً مشكلة "تعدد الخيارات" ، وأنها منذ نهاية حرب الخليج الثانية وانهيار وتفكك الاتحاد السوفيتى والـــدول الشيوعية السابقة تشعر "بأنها دولة كبرى تحتاج إلى سياسة كبرى" في الـــتعامل مـــع الدوائر المحيطة بها ، وأن أولوياتها تشمل الغرب أولاً ثم القوقاز والبـــلقان وآســـيا الوسطى وأخيراً الشرق الأوسط (والعالم الإسلامي) ، مع دعم أمـــريكى واضح للدور التركى في آسيا الوسطى والقوقاز. ورد **د/جلال معوض** أن "الشـــرق الأوســـط" مـــازال يشـــغل مرتـــبة متقدمة ضمن أولويات سياسة تركيا وتحـــركاتها السياســـية والاقتصادية ، وأن هذه المرتبة تكاد تسبق الجمهوريات الإســـلامية فـــي آســـيا الوسطى والقوقاز التى لا يمكن أن تشكل بديلاً لتركيا عن "الشرق الأوسط" في قطاعات التجارة والإنشاءات والعمالة وكذلك النفط والغاز.

المحــــــور الثانى

"التعاون الأمنى والعسكرى بين مصر وتركيا وضبط التسلح فى الشرق الأوسط"

أولاً: التعاون الأمنى بين مصر وتركيا وانعكاسات التعاون الأمنى التركى - الإسرائيلى على المنطقة العربية

يتعلق هذا التعاون بالأساس بما اصطلح على تسميته **"بمكافحة الإرهاب"** ، أى مواجهة الدولة أعمال العنف السياسي المنظم من جانب جماعات معينة تستهدف التأثير السلبى على الاستقرار السياسي والاجتماعى وتحدى هيبة الدولة وإنهاكها وخلق انطباع عام – في الداخل والخارج – بضعفها بما يساعد هذه الجماعات على تحقيق أهدافها وفق منطلقاتها العقائدية والأيديولوجية ، وقد تقتصر هذه الأهداف على الضغط على الدولة لدفعها للاستجابة لمطالب بعض الجماعات للحصول على نصيب عادل من الثروة والسلطة أو العدول عن قرارات وسياسات اتخذتها أو تزمع اتخاذها أو السماح لبعض الجماعات بالتعبير عن هويتها الثقافية ، وقد تتسع هذه الأهداف باتجاه محاولة إسقاط النظام القائم وبناء نظام جديد(٣٠).

١- مقارنة بين العنف/الإرهاب في مصر وتركيا

ترتبط الظاهرة في مصر بالأساس منذ منتصف السبعينيات بالجماعات الإسلامية المتشددة كجماعة "المسلمين" المعروفة إعلامياً باسم "التكفير والهجرة" و"تنظيم الجهاد" و"الجماعة الإسلامية" وغيرها ، ونشاطاتها للتنوعة المستهدفة لرموز الدولة وأحياناً المجتمع واقتصاده ، ولم يتجاوز ضحايا عمليات العنف هذه المئات من القتلى والمصابين من أعضاء هذه الجماعات ورجال الأمن والمواطنين والسائحين(٣١).

أمـــا فـــي تـــركيا فُـــتعد المشكلة أكثر حدة وخطورة ، وذلك بالنظر إلى اعتبارين أساسيين هما[٣٢]:

أ) **تعدد الجماعات التركية القائمة بالعنف** ما بين **منظمات يسارية** مـــتطرفة يصـــل عددهـــا إلى (٢٢) مـــنظمة ومن أهمها "منظمة اليسار الثورى" DEV-SOL و"حـــزب تركيا الشيوعى" و"جيش تحرير شعب تركيا" و"حزب تركيا الشـــيوعى الماركســـى اللينيـــنى" و"حزب فلاحى وعمال تركيا الثوريين" و"جبهة تحريـــر المـــزارعين والعمال" ، **ومنظمات يمينية قومية متطرفة** يُقدر عددها بحوالى (٢٥) منظمة منها "جمعية الشباب القومى" و"جمعية الفلاحين القوميين" ، وعـــدة **منظمات إسلامية متطرفة** كمـــنظمات "حـــزب الله" و"الحركة الإسلامية" و"الثأر الإسلامى" و"الاتحاد الفدائى الإسلامى التركى" و"الحركة الإسلامية الثورية" و"اتحـــاد الرابطة والجماعة الإسلامية" و"الجبهة الإسلامية لفاتحى الشرق الأكبر" و"الحـــزب الإســـلامى لكردســـتان" ، **ومنظمات أرمنية** أهمها "الجيش السرى الأرمـــنى لتحرير ارمينيا" SALA و"الجيش الثورى الأرمنى" و"قوات الكوماندوز للانتقام من المذابح الأرمنية" JCAG ، وحزب "العمال الكردى" PKK الذى تزعم حـــركة الـــتمرد الكـــردى فـــي جنوب شرق الأناضول وبدأ في شن عملياته منذ أغســـطس ١٩٨٤ لينقـــلها لاحقاً إلى قلب بعض المدن التركية الكبرى الأخرى ، وإن كـــان زعيم الأخير "عبد الله أوجلان" قد عدل منذ اعتقاله في فبراير ١٩٩٩ وإصدار حكم بإعدامه في يونيو ١٩٩٩ من استراتيجية الحزب حيث دعاه إلى نبذ العـــنف وفـــتح حوار سياسى مع الدولة ، وهو ما أسفر فعلياً عن إعلان الحزب رســـمياً فـــي بداية فبراير ٢٠٠٠ عن انتهاء عمله العسكرى والتحول إلى حزب سياســـى[٣٣]، وإن كـــان ذلـــك لـــم يمنع الدولة من مواصلة عملياتها الأمنية و العســـكرية ضـــد عناصر هذا الحزب في تركيا وخارجها (شمال العراق) باعتباره "منظمة إرهابية".

ب) **ارتفاع عدد ضحايا عنف هذه الجماعات و العنف الرسمى المضاد**

والتكلفة المادية لهذا العنف بنوعيه – وعلى سبيل المثال فإن "الحرب الكردية" ، بمعنى عمليات حزب PKK والعمليات التركية المضادة ، أسفرت في الفترة أغسطس ١٩٨٤ – نوفمبر ١٩٩٨ عن مصرع (٣٠) ألف كردى و(٨٥٠٠) تركى ، بما يزيد سبع مرات عن عدد ضحايا الاضطرابات الداخلية السابقة لانقلاب سبتمبر ١٩٨٠ و البالغ (٥) آلاف قتيل ، فضلاً عن ارتفاع تكلفة تمويل هذه الحرب إلى حوالى (١٠) مليارات دولار سنوياً منذ عام ١٩٩٢، وأثر العمليات التركية في المحافظات الجنوبية – الشرقية في تدمير آلاف القرى (حوالى ٢٦٠٠ قرية حتى يوليو ١٩٩٥) ودفع مالا يقل عن مليونى نسمة من سكان هذه المحافظات إلى الهجرة باتجاه محافظات أخرى وبخاصة "استانبول".

٢- دوافع التعاون الأمنى بين مصر وتركيا ومجالاته

رغم اختلاف **عمليات المنظمات الإسلامية المتطرفة** في البلدين من حيث حدتها ونطاقها ونوعية أهدافها ، ولا سيما في ظل تركز هذه العمليات في تركيا منذ مطلع التسعينيات وحتى الآن على عمليات اغتيال تستهدف بالأساس مثقفين وصحفيين علمانيين[٣٤]، دون أن تمتد إلى أهداف أخرى كمسئولى الدولة والأمن والسياحة ، إلا أنه يجمع بين البلدين اهتمامهما "المفرط" بالأبعاد والعوامل الخارجية لهذه المشكلة بما يتجاوز كثيراً اهتمامهما بأسبابها الداخلية و المجتمعية . ففى حالة تركيا ، ويثور فيه أيضاً هذا الأمر الأخير بشأن حركة التمرد الكردى ، يثير عنف هذه المنظمات مخاوف الأوساط العلمانية التى تربط بين تهديده للجمهورية العلمانية القائمة وبين التأثيرات الإيرانية[٣٥]، واستفادة بعض هذه المنظمات من المشاركة في عملية "الجهاد" ضد السوفيت في أفغانستان واحتمالات وجود تنسيق معين بينها وبين منظمات مماثلة في بلدان أخرى في "الشرق الأوسط"[٣٦].

ولا تتوافر بيانات محددة عن وجود ارتباطات مباشرة بين هذه المنظمات

فــي مصــر وتركيا ، أو حتى بين الحركات الإسلامية "المعتدلة" في البلدين. وهذا صــحيح بالرغم من وجود "تعاطف" معين بين الإسلاميين "المعتدلين" في البلدين ، على نحو ما ظهر في إشادة كثير من المثقفين و الصحفيين الإسلاميين في مصر بــتجربة مشــاركة حزب "الرفاه" RP في السلطة في الفترة يونيو ١٩٩٦–يونيو ١٩٩٧ وطرحهم توقعات إيجابية بقدرة رئيس الوزراء "أربكان" على حل مشكلات تركيا القائمة مع بلدان عربية كسوريا والعراق(٣٧)، فضلاً عن ما تردد إبان زيارة "أربكــان" لمصر في أكتوبر ١٩٩٦ حول "إثارته مع الرئيس مبارك مسألة الوضع السياســي للإخــوان المسلمين في مصر". ولا يدحض أيضاً من صحة هذا الأمر احــتمال وجــود ارتــباط ما بين هذه المنظمات في البلدين سواء بالنظر إلى دور "أيمــن الظواهــرى" القيــادى الإســلامى المصرى في تنظيم "الجهاد" في تنظيم "القــاعدة" بأفغانســتان والــذى يضــم طبقاً للمصادر التركية والمصرية عناصر "مــتطرفة" مــن البــلدين وبلدان أخرى ، أو بالنظر إلى علاقة "حزب الله" التركى بــالإخوان المســلمين ولو على المستوى الفكرى. وكان وزير الداخلية التركى قد أشــار تلميحاً إلى المسألة الأخيرة في ٢٠٠٠/٥/٢٦ بقوله: "إنهم –أى الأتراك– لم يصلوا حتى الآن إلى قواعد هذا الحزب الإرهابى ، ومازالوا في مرحلة اعتقال العديــد من عناصره والتى تُقدر بسبعة آلاف شخص اعتقل منهم ألفان، وأن أحد قيادات حركة الإخوان المسلمين في سوريا قام بتشكيل نواة هذا الحزب بعد فراره مــن مدينة حماة إلى إحدى مدن جنوب تركيا ، ولكن القواعد والعناصر الرئيسية للحزب تشكلت بالتعاون والتنسيق مع جهات إيرانية...(٣٨).

بالــرغم مــن عــدم توافر بيانات محددة بشأن هذه الارتباطات ، إلا أن حــرص كــل مــن البلدين على تعزيز أمنه واستقراره في مواجهة عمليات هذه المــنظمات "المدعومة من الخارج" وفق الرؤية الرسمية لكل منهما يفسر –ضمن عوامل أخرى – اهتمامهما بالتعاون الأمنى والذى يُلاحظ بشأنه ما يلى:

أ) أن هذا التعاون كان محل اهتمام خلال الزيارات المتبادلة بين مسئولى

البلدين في التسعينيات ، ولا سيما على مستوى رئيسى البلدين ورئيسى الوزراء. وعلى سبيل المثال ، أعلنت رئيسة الحكومة التركية "تانسو تشيللر" في ١١/٧/ ١٩٩٤ "أن مباحثاتها في القاهرة تناولت قضايا مرتبطة بتطوير العلاقات الثنائية وقضايا أخرى إقليمية كالترتيبات الجارية لإقامة سوق شرق أوسطية وإحلال السلام في الشرق الأوسط ومكافحة الإرهاب والتطرف في المنطقة ، وأن البلدين يملكان نظرة مشتركة ومبادئ متطابقة تجاه هذه القضايا"(٣٩). واكتسب هذا التعاون قوة أكبر في نهاية التسعينيات مع اتفاق الرئيسين "مبارك" و"دميريل" على إعطاء دفعة قوية له خلال المرحلة المقبلة(٤٠). وكان الرئيسان قد التقيا مرتين خلال عام ١٩٩٩ في ٢٩ يناير و٢٦ يوليو ، وتم في ختام اللقاء الأخير التوقيع على (٢١) اتفاقاً وبرتوكولاً للتعاون الثنائى في مجالات مختلفة ومنها بروتوكول للتعاون الأمنى(٤١).

ب) أن زيارة وزير الداخلية التركى "سعد الدين طنطان" لمصر في ٢٠-٢٣ مايو ٢٠٠٠ تمت في إطار هذا البروتوكول ، واكتسبت أهميتها من الاعتبارات التالية(٤٢):

- حرص الرئيس "مبارك" على الالتقاء بالوزير التركى في ٢٢/٥/ ٢٠٠٠ ، وحضر المقابلة نظيره المصرى "حبيب العادلى" والسفير التركى "بالقاهرة".

- توقيع الوزيرين "طنطان" و" العادلى " في ختام مباحثاتهما على **اتفاق للتفاهم الأمنى** بين البلدين ينص على تبادل الخبرات والمعلومات و التنسيق بين البلدين في مواجهة جميع أنواع الجرائم وأهمها الإرهاب و الجريمة المنظمة وتهريب المخدرات وغسيل الأموال وغيرها. واتفق الطرفان في هذا السياق على تشكيل لجان لعمل المشترك في مختلف مجالات العمل الأمنى ، ودعم أطر التنسيق المشترك في مكافحة الإرهاب الدولي ، وتنظيم بعض الزيارات الميدانية لعدد من خبراء الأمن في البلدين.

- تـــأكيد "طـــنطان" في ختام المباحثات على عدة أمور مهمة منها: "أن القيـــادة السياســـية الـــتركية تولى أهمية بالغة لتعزيز التعاون مع مصر في شتى المجالات خاصة المجال الأمنى لأن مصر قوة إقليمية رئيسية ومهمة في المنطقة، وأن اتفـــاق الـــتفاهم الأمـــنى يكتسب أهمية بالغة ليس فقط بالنسبة للبلدين وإنما ســـتمتد آثـــاره لتشمل منطقة البحر المتوسط والشرق الأوسط ، خاصة وأن أى دولـــة مهمـــا كانت إمكاناتها وقدراتها لا يمكنها بمفردها مواجهة الجرائم العابرة لـــلحدود ، كمـــا أن تـــركيا حريصـــة على الاستفادة من خبرات الأجهزة الأمنية المصـــرية المهمـــة والإيجابية في مكافحة الإرهاب ، وهناك آفاق واسعة للتعاون بين البلدين في المجال الأمنى. وفى ظل إدراك الجميع للآثار السلبية التى تلحقها هـــذه الجرائم بجميع الدول دون استثناء ، يكتسب تطوير التعاون الأمنى بين دول المـــنطقة أهميـــة بالغة لا تقل بأى حال عن التعاون السياسي الاقتصادى، فالأمن والاستقرار هما أساس التنمية و التطور الاقتصادى...".

ويُفهـــم مـــن مضمون هذا التصريح أن الموقف التركى يقترب كثيراً من **الموقف المصرى القائم على الدعوة للتعاون الدولي لمكافحة الإرهاب** وفـــق مـــبادرة الـــرئيس "مبارك" لعقد مؤتمر دولى لهذا الغرض. وفى هذا السياق تبنى المؤتمـــر الـــبرلمانى الـــثانى لـــدول حـــوض الـــبحر المتوسط في ختام أعماله "بالإســـكندرية" فـــي ٢٠٠٠/٥/٢٤ اقتراح الرئيس مبارك "بضرورة عقد مؤتمر دولى تحـــت إشراف الأمم المتحدة لمعالجة ظاهرة الإرهاب من مختلف جوانبها و العمل على إبرام وتطبيق الاتفاقيات الدولية القائمة لاستئصال هذه الظاهرة".

٣- التعاون الأمنى التركى-الإسرائيلى وانعكاساته على علاقات تركيا بالمنطقة العربية

أكد وزير الداخلية التركى "طنطان" في ٢٠٠٠/٥/٢٦ "أن التعاون الأمنى بين تركيا وإسرائيل لا يمثل أى ضرر على مصالح الدول العربية ، خاصة أن لدى

تركيا علاقات وطيدة وعميقة وذات جذور تاريخية مع هذه الدول، حتى أن الشعب التركى كان منتمياً أكثر من الحكومة للعرب ، وأن السبب الرئيسى لزيارته للقاهرة هو تطوير العلاقات الأمنية بين تركيا والدول العربية في المنطقة ... وأن الأتراك جادون في رغبتهم في تطوير العلاقات السورية - التركية وتحسينها وبحث المشكلات المعلقة بين البلدين في الناحية الأمنية ..."[٤٣].

وبرغم اتفاق هذا الموقف مع موقف تركيا عموماً إزاء طبيعة علاقاتها مع إسرائيل في المجالات العسكرية والأمنية والاستراتيجية باعتبارها "علاقات اعتيادية غير موجهة إلى أى طرف ثالث" ، إلا أن الواقع الفعلى يشهد تطوراً ملحوظاً في هذه العلاقات منذ منتصف التسعينيات في مجالات متعددة تنطوى في معظمها على مخاطر آنية وبعيدة المدى على المنطقة العربية وأمنها ولا سيما أمن سوريا والعراق. ويُلاحظ في هذا السياق ما يلى[٤٤]:

أ) أن التعاون الأمنى والاستخبارى بين تركيا وإسرائيل يتم بموجب اتفاق وقعته "تانسو تشيللر" خلال زيارتها لإسرائيل في ٣ - ٥ نوفمبر ١٩٩٤ للتعاون بين البلدين في مجال "مكافحة الإرهاب" واستفادة تركيا من خبرات إسرائيل في هذا المجال ، وكذا بموجب بعض بنود اتفاق التعاون العسكرى (والإستراتيجى) المبرم في ١٩٩٦/٢/٢٣كتلك المتعلقة "بإنشاء منتدى أمنى للحوار الإستراتيجي بين البلدين لرصد الأخطار المشتركة التى تهدد أمنهما وإقامة آلية مشتركة لمواجهتها ، والتعاون الأمنى والاستخبارى في مجال مكافحة الإرهاب وجمع وتبادل المعلومات ، وامتداد هذا الحوار ليشمل مجالات تتعلق بأنشطة الاستخبارات وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أى تحركات عسكرية فى سوريا وإيران وجمع المعلومات عنهما" ، واتفاق ١٩٩٧/٤/٨ بشأن "خطة تقدير مخاطر إيران وسوريا و العراق على البلدين ، عن طريق عقد اجتماعات كل ثلاثة شهور على مستوى الفنيين وكل ستة شهور على مستوى وزيرى الدفاع ورئيسى الأركان" ، واتفاق أبرم خلال زيارة وزير الدفاع الإسرائيلى "إسحاق

موردخــاى" لــتركيا فــي ديسمبر ١٩٩٧ بشأن إمكانية ربط قيادتى الأركان في البــلدين عــن طريق القمر الصناعى الإسرائيلى واستفادة تركيا منه في تزويدها بالمعلومات.

ب) أن مــن نــتائج هــذا التعاون ، طبقاً للبيانات المتاحة ، زيادة حركة "الموساد" الإسرائيلى في تركيا منذ نهاية ١٩٩٧ وخصوصاً في عمليات المراقبة والتجســس عــلى الحــدود العراقية والسورية والإيرانية ، وقيام إسرائيل بنصب أجهــزة للتنصــت الإلكــتروني على هذه الحدود ، وحصول تركيا على مساعدات إســرائيلية فــي مجــال "المراقــبة الإلكترونية" لتأمين حدودها مع هذه الدول ، ومساعدة إسرائيل – والولايات المتحدة– لتركيا بالخبرة و التجهيزات الإلكترونية فــي إقامة "منطقة أمنية تركية" في شمال العراق في ١٩٩٧/١٠/٢٢ ، والتعاون القــائم بيــن البــلدين مــنذ مايو ١٩٩٧ في تحليل إمكانيات طائرات "ميج ٢٩" الروســية الــتى تمثل أفضل مقاتلات لدى سوريا ، ودور المخابرات الإسرائيلية والأمــريكية فــي إطــار عملية "سفارى" لاختطاف "اوجلان" في كينيا في ١٦/٢/ ١٩٩٩.

ثانياً: التعاون العسكرى المصرى-التركى وموقف مصر تجاه العلاقات التركية-الإسرائيلية واحتمالات تطورها

يــثير هــذا العنوان "الطويل" نسبياً ضرورة بحث ثلاثة مسائل أساسية ، أولهــا عــن طبيعة التعاون بين مصر وتركيا في المجال العسكرى ، وثانيها عن طــبيعة علاقات تركيا العسكرية والاستراتيجية مع إسرائيل ، وثالثها عن جوانب

الموقف المصرى إزاء هذه العلاقات.

١- التعاون المصرى - التركى في المجال العسكرى[٤٥]

تمثل الجانب الأهم لهذا التعاون في إبرام اتفاقية بين البلدين في ٢٤/٤/١٩٩١ حصلت مصر بموجبها في الفترة ١٩٩٢ - ١٩٩٥ على (٤٦) طائرة F١٦ منتجة في تركيا بقيمة (١.٣) مليار دولار وتم تمويلها عن طريق القروض والمساعدات العسكرية الأمريكية لمصر. ويشمل هذا التعاون أيضاً تبادل الزيارات بين كبار المسئولين العسكريين في البلدين ، ولكن بشكل أقل بكثير بالمقارنة بالزيارات المماثلة بين تركيا وإسرائيل ، ومن ذلك زيارة رئيس الأركان العامة التركى "قاراداى" لمصر في ١٥-١٨ ديسمبر ١٩٩٧ وتم خلالها الاتفاق على "بذل كافة الجهود لدعم التعاون العسكرى بين البلدين في كافة المجالات ، وخاصة في مجال تبادل الخبرات العسكرية".

ويظل هذا التعاون أقل بكثير في حجمه ونطاقه من التعاون/التحالف العسكرى والإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل ، كما أن احتمالات تطوره بشكل ملموس في المستقبل المنظور تبدو "متواضعة" خاصة في ظل موقف مصر "المعارض" للأخير أو "المتحفظ" عليه. رغم ذلك ، يُتوقع استمرار حرص مصر على هذا التعاون وتطويره في "حدود معينة" باعتباره أحد وسائل وقنوات الاتصال وتبادل الرأي مع تركيا بشأن هذا "التحالف" بمخاطره على المنطقة العربية عموماً، كما أن هذا التعاون قد يعكس رغبة مصر في إقامة نوع من العلاقات العسكرية المتوازنة نسبياً مع كل من تركيا واليونان وفى إقناع الأولى بأن التحركات المصرية باتجاه التعاون العسكرى المحدود مع اليونان ليست وسيلة للضغط أو التأثير على الموقف التركى بشأن هذا التحالف.

٢-طبيعة العلاقات التركية - الإسرائيلية[٤٦]

تشـــهد هذه العلاقات تطوراً ملحوظاً منذ منتصف التسعينيات ، ولا سيما منذ إبرام اتفاق فبراير ١٩٩٦ للتعاون العسكرى و"الإستراتيجي" بين البلدين وما تبعه من اتفاقات لاحقة عسكرية واقتصادية وزيارات متبادلة رفيعة المستوى بين مســئولى الجانبين وبخاصة من العسكريين. وأضحت مجالات هذه العلاقات تغطى -إضـــافة إلى المجـــالات الاقتصـــادية - الـــتعاون فـــي الصـــناعات العســـكرية والمشـــروعات العســـكرية المشـــتركة والـــتعاون بيـــن القوات الجوية والبحرية والمـــناورات الثـــنائية والثلاثية بالمشاركة مع الولايات المتحدة والتعاون الأمنى والاستخبارى.

وتُعــد قضية تحديد طبيعة هذه العلاقات في المجالات العسكرية والأمنية والاســـتراتيجية مســـألة "خلافية" في مصر ولاسيما على الصعيد غير الرسمى ، حيـــث يوجـــد مـــا يشبه "الانقسام" بين الباحثين بين فريق يراها تعبر عن "تعاون عســـكرى وليـــس تحالفـــاً اســـتراتيجياً" بالنظر إلى افتقادها المقومات "الرسمية" المعروفة للتحالف كوجود أجهزة دائمة وقوات مشتركة وقيادة موحدة وتصورات محددة للمخاطر المشتركة وآليات مواجهتها[٤٧]، وفريق آخر أكبر عدداً -ويعبر عـــنه الـــباحث- يتبنى رأياً مغايراً. أما وجهة النظر المصرية الرسمية فتميل إلى تبـــنى الرأي الأول الأكثر اتفاقاً مع التصور التركى الرسمى لهذه العلاقات ، وإن كـــان بعـــض التصـــريحات لمسئولين مصريين يتضمن إشارات إلى الرأي الآخر (إضـــفاء صـــفة الـــتحالف عـــلى هـــذه العلاقات) حتى لو تم ذلك بالاستناد إلى "التوصيف" الإسرائيلي الرسمى لهذه العلاقات.[*]

وثمـــة تصـــريحات متكررة وعديدة للمسئولين الأتراك بشأن طبيعة هذه

---

[*] ســـتتم الإشـــارة لاحقاً -لدى بحث المسألة العراقية- إلي تصريح لوزير الخارجية المصرى كمثال لهذا الموقف

العلاقات غرضها بعث "الطمأنينة" لدى العرب عموماً بأنهم "غير مستهدفين" بهذه العلاقـــات لأنهـــا "اتفاقات عادية للتعاون العسكرى في مجالات التسليح والتدريب مماثـــلة لاتفاقات مبرمة بين تركيا وبلدان أخرى بما فيها بعض البلدان العربية ، دون أن تســـتهدف بـــلداناً أخرى في المنطقة ، وأن التعاون التركى –الإسرائيلى يســـتهدف إرســـاء السلام والاستقرار في المنطقة". رغم ذلك ، فإن هذه العلاقات أقـــرب في حقيقتها إلى "تحالف عسكرى وإستراتيجي" مدعوم أمريكياً ويستهدف بالأســـاس دولاً معيـــنة (كسوريا والعراق) والمنطقة العربية عموماً. ويستند هذا التقدير إلى الاعتبارات التالية:

أ) اتساع نطاق العلاقات التركية – الإسرائيلية وتهديدها للأمن والمصالح العـــربية ، ومـــن ذلـــك آثار مشروعات التصنيع العسكري المشترك على تطور الصـــناعات العسكرية الإسرائيلية وزيادة أسواقها التصديرية ودعم اختلال توازن القـــوى فـــي المـــنطقة فـــي غير صالح الجانب العربى عموماً وسوريا والعراق خصوصـــاً ، وآثار التعاون بين القوات الجوية للبلدين في إتاحة عمق إستراتيجي أكـــبر لإســـرائيل وسلاحها الجوى. ب) وجود تصور مشترك بين البلدين لمصادر الـــتهديدات المشتركة وآليات مواجهتها، وذلك عن طريق "المنتدى الأمنى للحوار الإســـتراتيجي" المنصـــوص عليه في اتفاق فبراير ١٩٩٦ والاجتماعات الدورية عـــلى مســـتوى الفـــنيين ووزيرى الدفاع ورئيسى الأركان بموجب اتفاق "تقدير المخاطر" المبرم في أبريل ١٩٩٧ ، فضلاً عن تصريحات رسمية إسرائيلية عديدة وأهمهـــا تصريح وزير الدفاع "موردخاى" في ١٩٩٧/٤/٢٦ بشأن "استهداف هذا الـــتعاون تكويـــن قوة ردع ثنائية مدعومة أمريكياً بما يتيح ردع دول مثل إيران والعـــراق وســـوريا عن استخدام القوة أو تغيير الأمر الواقع والحدود القائمة في المنطقة".

ج) تـــزايد دعـــم الولايـــات المتحدة للتحالف التركى–الإسرائيلى وطرفيه ومشاركتهما في المناورات الثلاثية "حورية البحر المتمكنة" فى ٥-٩يناير ١٩٩٨

وفى ١٥-١٧ ديسمبر ١٩٩٩ والتى تجاوزت في حجمها ونطاقها وعملياتها هدفها المعلن"كتدريبات على عمليات البحث والإنقاذ" ، ودعمها احتمالات تطور هذا التحالف إلى "تحالف إقليمى" أوسع بمشاركة بلدان أخرى كالأردن الذى شارك بصفة مراقب فى تلك المناورات وتتطور بشكل ملحوظ علاقاته العسكرية مع الأطراف الثلاثة. جدير بالذكر في هذا الخصوص أن وزير الدفاع الأمريكى "كوهين" جدد في ٢٠٠٠/٤/٥ دعوته للأردن للمشاركة في المناورات الثلاثية الجديدة ولتوثيق التعاون في مجال الاستخبارات بينه وبين إسرائيل وتركيا[٤٨].

٣- مصر وموقفها تجاه العلاقات التركية - الإسرائيلية[٤٩]

بصرف النظر عن توصيف طبيعة هذه العلاقات: تعاون أو تحالف ، فإن مصر تبدو أيضاً مستهدفة بهذا الأخير بالرغم من عدم تحديدها من قبل طرفيه ، إذ أنه لا يستهدف فحسب سوريا والعراق وإنما يستهدف أيضاً "تضييق الخناق" على مصر بحكم امتدادها التاريخى مادياً ومعنوياً وسياسياً واقتصادياً وثقافياً وعسكرياً جهة الشرق ، وذلك بالرغم من معاهدة السلام بين مصر وإسرائيل وعلاقات مصر السياسية والاقتصادية الطيبة مع تركيا.

وكانت "واشنطن" تعول كثيراً على **انضمام مصر** إلى "التعاون" العسكرى التركى- الإسرائيلى ليصبح نواة **لمنظومة أمنية إقليمية** يكون بمقدورها مواجهة "قوس الأزمات" في المنطقة. بيد أن مصر رفضت هذه الفكرة سواء لدى طرحها عليها من جانب "واشنطن" إبان زيارة وزير الدفاع الأمريكى لها في ٣/٤/ ١٩٩٦ ، وكذا من جانب "أنقرة" إبان زيارة الرئيس "دميريل" لمصر في مارس ١٩٩٦. وكان وزير الخارجية "عمرو موسى" قد نفى بعد زيارته تركيا في ٢-٣ مايو ١٩٩٦ ما نشرته الصحف التركية حول "طلب مصر عقد اتفاقية عسكرية مع تركيا مماثلة للاتفاقية المبرمة مع إسرائيل". ورفضت مصر المشاركة بصفة مراقب في المناورات الثلاثية في عامى ١٩٩٨و١٩٩٩ ، وبرر الرئيس "مبارك"

هذا الرفض في ١٩٩٧/٩/١٧ في ضوء عدم التوصل إلى تسوية لمشكلة الشرق الأوسط". وأكد "مبارك" أيضا في ١٩٩٧/١٠/٨ "أن مصر ضد التحالف ، ولن تنضم إلى أى تحالف من هذا القبيل (يقصد التحالف التركى-الإسرائيلي) في المستقبل ، ولا تقبل أى عمل موجه ضد سوريا أو ضد أى دولة عربية".

هذا **الرفض** أو **التحفظ** المصرى إزاء هذا التحالف والمشاركة فيه لم يمنع مصر من تبنى سياسة **"الإبقاء على قنوات الاتصال مفتوحة مع تركيا"** والمقترنة **"بالمتابعة الحذرة"** لتطورات الموقف التركى. وذلك بالرغم من أن مصر بدت إثر مباحثات "مبارك" و"دميريل" في ١٩٩٧/٩/١٦ "مطمئنة" لتفسيرات معينة قدمها الأخير لتعاون بلاده عسكريا مع إسرائيل ، بل أن مصر بعد تلك المباحثات عبرت على لسان رئيسها عن استعدادها لأداء دور ما في نقل وتوضيح الموقف التركى طبقا لهذه التفسيرات إلى الدول العربية الأخرى (والمقصود بها تحديدا سوريا).

وثمة دعوات مصرية رسمية متكررة منذ عام ١٩٩٦ لتركيا "بإعادة النظر في تعاونها العسكرى مع إسرائيل". وكان من آخرها ، طبقا للبيانات المتاحة ، تأكيد "د.أسامة الباز" مستشار الرئيس للشئون السياسية في ١/٣٠/ ٢٠٠٠ "أن مصر ستطلب من تركيا بعد انتهاء عملية التسوية للصراع العربى – الإسرائيلى إعادة النظر في تحالفها مع إسرائيل" ، وتشديده على "أن مصر ستعمل بعد تحقيق التسوية السلمية على إقامة نظام أوثق للتعاون بين الدول العربية يقوم على منع أى عدوان عليها ، ومنع إقامة أى أحلاف عسكرية تستقطب فيها أى دولة عربية في حلف ضد دولة عربية أخرى"[٥٠].

ثالثاً: مصر وتركيا وضبط التسلح والترتيبات الأمنية الإقليمية

على الرغم من الأسبقية الواضحة للاعتبارات الاقتصادية في **"المشروع الشرق أوسطى"** ، إلا أن الجوانب الأمنية والاستراتيجية لهذا المشروع تظل ركيزة جوهرية ، بل ربما كانت هي الفكرة الأساسية وراء طرحه في عقد التسعينيات[٥١]. ويتعين التمييز في هذا الخصوص بين نوعين من هذه الترتيبات التى ما تزال قيد البحث أو التطور ، وهما:

- الترتيبات "الاتفاقية" الممكن التوصل إليها في إطار لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى ضمن لجان المفاوضات متعددة الأطراف ، حيث تُعد عملية ضبط التسلح حلقة محورية في "المشروع الشرق أوسطى" وركيزة أساسية للتسوية الشاملة للصراع العربى – الإسرائيلى ، إلا أن هذه العملية تشهد جموداً منذ فترة ليست بالقصيرة ، ولم يكن هذا الجمود مرتبطاً بوصول حكومة "نتانياهو" الليكودية إلى السلطة في ١٩٩٦ وإنما سبق ذلك ، حيث وصلت مباحثات هذه اللجنة إلى حد الجمود خلال فترة حكومة رابين – بيريز (١٩٩٢ – ١٩٩٦) بسبب تباعد الرؤى والمواقف بين الجانبين العربى والإسرائيلى تجاه قضايا ضبط التسلح[٥٢].

- الترتيبات "الواقعية" الجارى إعدادها منذ نهاية حرب الخليج الثانية والمرتبطة بالتحالف الإستراتيجي "التقليدي" بين إسرائيل و الولايات المتحدة ، وتعزيز التواجد العسكرى الأمريكى في منطقة الخليج ، وتدعيم الروابط العسكرية والاستراتيجية الأمريكية بالدول العربية "المعتدلة" ، فضلاً عن التعاون/ التحالف العسكرى والإستراتيجي التركى–الإسرائيلى منذ فبراير ١٩٩٦ واحتمالات تطوره

بدعـم أمـريكي إلى "تحـالف إقـليمي أوسع" بما يتجاوز الصعوبات المثارة أمام التوصل إلى ترتيبات أمنية "اتفاقية".

وبالـنظر إلى أنـه تـم التطرق سابقاً إلى هذه الترتيبات الأخيرة ، فإن التركيز هنا سينصب على الترتيبات الأولى والمواقف التركية و المصرية تجاهها.

١- تركيا ومفاوضات لجنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى[٥٣]

شـاركت تركيا ومصر ، وغيرهما من الأطراف المعنية ، في اجتماعات هـذه اللجـنة الـتى وافقت في اجتماعها الأخير "بالدوحة" في مايو ١٩٩٤ على مشـروع اقترحـته تـركيا بإنشاء بنك للمعلومات خاص ببرامج الحد من التسلح والأمن الإقليمى وتبادل المعلومات بين دول المنطقة.

ويُلاحظ في هذا السياق ما يلى:

أ) إن تـركيا ، شـأنها فى ذلك شأن الولايات المتحدة الأمريكية ، تشارك فى هـذه اللجـنة "كطرف من خارج الإقليم" بحكم عضويتها فى حلف الأطلنطى. وتنـبع مشـاركة تـركيا مـن تصورها المطروح منذ نشوب أزمة الخليج الثانية بإمكانيـة بـناء نظـام لـتدابير الثقة والأمن في "الشرق الأوسط" بالاستفادة من خـبراتها باعتبارها الدولة الوحيدة في المنطقة العضو في مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبـي. وإن كانت الفترة اللاحقة لنهاية الحرب ، وقبل انعقاد مؤتمر "مدريد" للسـلام ، قد شهدت إثارة عدة تساؤلات داخل تركيا وخارجها بشأن فرص نجاح المـنطقة في بناء هذا النظام ودور تركيا في إطاره ، وذلك لاختلاف الأوضاع في أوروبـا بالمقارنـة "بالشـرق الأوسـط" ، ففى الأولى تمت عملية ضبط التسلح ومراقبـته وتبـنى هـذا النظام من خلال مفاوضات بين كتلتين/حلفين ، بينما في الثانى تواجه كل دولة مشكلة أو أكثر مع أحد جيرانها على الأقل ، وهى مشكلات عـرقية أو حدوديـة أو عقائديـة ، مما يصعب معه جمع هذه الدول لمناقشة أى موضـوع ولو كانت لديها بصدده مصلحة مشتركة ، كما يصعب إقناع دول عربية

معينة بتدمير أسلحتها غير التقليدية خاصة من الصواريخ في ظل رفض إسرائيل التخلي عن ترسانتها النووية.

ب) إن تركيا بحكم عضويتها في حلف الناتو لن تكون ملزمة بأي اتفاقات محتملة لخفض التسلح قد يتم التوصل إليها في إطار مفاوضات هذه اللجنة في حالة استئناف عملها المجمد منذ مايو ١٩٩٥. وهذه مسألة مهمة ليس فقط بالنظر إلى تزايد قدرات تركيا العسكرية التقليدية منذ نهاية حرب الخليج الثانية وخاصة في ظل برنامجها المعلن في أبريل ١٩٩٧ لتحديث قدراتها العسكرية بتكلفة تتجاوز (١٣٠) مليار دولار حتى عام ٢٠٢٥ . ولكن أيضا بالنظر إلى استمرار أمريكا في تخزين رؤوس نووية في تركيا رغم نهاية الحرب الباردة من ناحية واحتمال تحول تركيا مستقبلا إلى قوة نووية اعتمادا على قدراتها التقنية الذاتية وكذا بالتعاون مع دول أخرى كإسرائيل من ناحية أخرى . حيث أشار تقرير "لمعهد واشنطن لسياسات الشرق الأوسط في يوليو ١٩٩٧ إلى "أن من أهداف المؤسسة العسكرية التركية لتوثيق التعاون مع إسرائيل . تمكين تركيا من التحول إلى قوة نووية بحلول عام ٢٠٢٠ (٥٤)".

وتنطبق الملاحظة الأخيرة نفسها على محدودية الدلالة الفعلية لإعلان الرئيس "ديميريل" عقب زيارته لمصر في ١٩٩٩/٧/٢٦ تأييده لمبادرة الرئيس مبارك لإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

٢- موقف مصر تجاه عملية ضبط التسلح

تحتل عملية ضبط التسلح مكانة محورية في المفهوم المصري لتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي باعتبار أن التوصل إلى اتفاقات متوازنة ومستقرة لضبط التسلح بين دول "الشرق الأوسط" يمثل الضمانة الحقيقية لاستمرار العملية السلمية ونجاحها وبناء قاعدة للثقة المتبادلة بين هذه الدول وتحقيق التوازن الإستراتيجي وضبط العلاقات الصراعية وخفض نفقات الدفاع وتوجيه الفائض

لخدمــة أغــراض التنمية الاقتصادية. ويقوم الموقف المصرى إزاء هذه العملية عــلى ثلاثة ركائز أساسية ، أولها التأكيد على الأهمية المحورية لمبادئ التساوى والشــمول فيمــا بيــن جميــع الدول ، وثانيها كفالة التوازن الأمنى لجميع دول المــنطقة كمــا وكيفا بما يضمن أمن الجميع دون أى استثناء ، وثالثها ضرورة إخلاء المنطقة من كافة أسلحة الدمار الشامل والربط بين مختلف أنواعها(٥٥).

وبعــبارة أخــرى فإن هذا الموقف يتميز بالأساس بالربط بين اجتماعات لجــنة ضــبط التسلح وغيرها من لجان المفاوضات متعددة الأطراف عموما وبين الــتقدم المــتحقق فــي مسارات المفاوضات الثنائية ، كما أنه يشدد على وجوب شــمول عملية ضبط التسلح في المنطقة لتشمل جميع دولها وكافة أسلحة الدمار الشــامل لديهــا ووســائل إيصالها بما فيها السلاح النووى الإسرائيلى لاستحالة تحقيــق السلام و التسوية الدائمة للصراع العربى – الإسرائيلى في ظل الاحتكار الــنووى الإســرائيلى. وقــد أكد الرئيس "مبارك" في هذا الخصوص في ٣٠/٥/٢٠٠٠ "أنــه يتعين على جميع دول المنطقة أن تتجاوب مع الاقتراح الذى قدمته مصــر ويقضــى بــإخلاء منطقة الشرق الأوسط من أسلحة الدمار الشامل وفى مقدمــتها السلاح النووى ، لأن الاستمرار في إنتاج وحيازة هذه الأسلحة يتناقض مع تحقيق السلام و الحفاظ عليه ، ويخل بالتوازن اللازم بين دول المنطقة"(٥٦).

ونــتيجة لهذا الموقف المصرى المدعوم من الدول العربية الأخرى قرر اجــتماع "موســكو" للمفاوضات متعددة الأطراف في ١١/٢/٢٠٠٠ "أن الدعوة لاجــتماع اللجــنة المكــلفة بمراقبة التسلح والأمن الإقليمى تحتاج إلى مزيد من المشــاورات" ، ذلــك أن مصر ربطت –على لسان وزير خارجيتها– انعقاد هذه اللجنة ببحث الترسانة النووية الإسرائيلية(٥٧).

وعــبر عن التزام السياسة المصرية بمبدأ شمول عملية ضبط التسلح ، أنهــا لدى انتهاء مؤتمر نزع السلاح من رفع اتفاقية نزع الأسلحة الكيميائية إلى الجمعيــة العامة للأمم المتحدة أكدت موافقتها المبدئية الكاملة على إطار الاتفاقية

ومضـــمونها ، إلا أنها شددت على ضرورة عدم التعامل مع هذه الاتفاقية بمعزل عن الجهود الأخرى المتعلقة بباقى أسلحة الدمار الشامل وعلى رأسها اتفاقية منع انتشار الأسلحة النووية ونظام الضمانات والتفتيش الدولي عليها(٥٨).

وقد وجدت مبادرة الرئيس "مبارك" المعلنة منذ أبريل ١٩٩٠بالدعوة إلى إنشـــاء مـــنطقة خالية من جميع أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط ترحيباً كـــبيراً عـــلى الصعيدين العربى والدولى ، ويمكن اعتبارها مبادرة عربية لاسيما وأن الجامعة العربية قررت بموجب قرار مجلسها رقم (٥٣٨) في ١٩٩٤/٣/٢٧ جعـــلها بـــنداً دائمـــاً في جدول أعمالها ، وأكدتها قمة "القاهرة" العربية في يونيو ١٩٩٦ وقمـــة مجـــلس التعاون الخليجى السادسة عشرة في "مسقط" في ديسمبر ١٩٩٥. وعززت الدبلوماسية المصرية هذه المبادرة بتحرك دولى واسع النطاق ، ومن ذلك تقدم مصر بمشروع قرار في ١٩٩٩/١٢/٢ نال موافقة الجمعية العامة للأمـــم المتحدة بأغلبية كبيرة ويقضى بحظر الانتشار النووى في المنطقة ويطالب إســـرائيل بســـرعة الانضمام إلى معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية وإخضاع جميع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية والتخلى عن حيازة الأسلحة النووية والامتناع عن إنتاجها وتخزينها والحصول عليها بأى طريقة(٥٩).

وفى السياق نفسه ، نجحت جهود مصر في مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشـــار النووى في "نيويورك" في مايو ٢٠٠٠ في تضمين بيانه الختامى لأول مرة فقرة تطالب إسرائيل بالانضمام إلى المعاهدة وإخضاع كافة منشآتها النووية لـــنظام الضـــمانات الشـــامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، كما تنص على تعيين ممـــثل خـــاص عـــن الـــدول الموقعة على المعاهدة لإجراء اتصالات مع إسرائيل لإقـــناعها بالانضـــمام إلى المعاهدة على أن يرفع تقريراً عن مدى التقدم المتحقق إلى المؤتمر القادم عام ٢٠٠٥(٦٠).

٣ - الآفاق المحتملة لعملية ضبط التسلح وصعوباتها في المنطقة

تواجه هذه العملية صعوبات عديدة كالتناقض بين مواقف مصر والدول العربية من ناحية وموقف إسرائيل تجاهها من ناحية أخرى ، لا سيما في ظل التناقض الجوهرى بين المفهوم الأمنى الإسرائيلى ومفهوم ضبط التسلح ومقتضياته واعتقاد إسرائيل بأن أى التزامات يمكن أن تتعهد بها يمكن أن تؤدى إلى التأثير السلبى على رادعها الإستراتيجي وأن العرب لن يلزموا أنفسهم تماماً بأي اتفاقيات لضبط التسلح بحكم "الطابع اللاديمقراطى" لنظمهم. ومن بين هذه الصعوبات أيضاً ما يتعلق بصعوبة التحديد الدقيق للدول التى يُفترض أن تدخل في نطاق هذه العملية بحكم انعدام التحديد الجغرافى الدقيق لإقليم "الشرق الأوسط" نفسه ، فضلاً عن جمود عملية التسوية[٦١].

ولا يُحتمل أن يشكل الإنجاز المتحقق في مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الانتشار النووى في مايو ٢٠٠٠ مقدمة لتطور ذى مغزى على طريق بناء تدابير شاملة لضبط التسلح والأمن الإقليمى في المنطقة ، وذلك بالنظر إلى الصعوبات سالفة الذكر ، وأهمها ما يتعلق بمفهوم الأمن الإسرائيلى ، فضلاً عن الدعم الأمريكى لهذا المفهوم:

أ) استمرار موقف إسرائيل القائم على رفض التوقيع على هذه المعاهدة بدعوى "أن أسلحتها النووية –رغم سياسة التعتيم بشأنها– تمثل رادعاً استراتيجياً لحماية أمنها من مخاطر دول معينة في المنطقة كالعراق وإيران" ، وهو ما عبر عنه بوضوح وزير خارجيتها "ديفيد ليفى" في ٢٠٠٠/٥/١٣ الذى أكد أيضاً بعد مباحثاته في "نيويورك" مع أمين عام الأمم المتحدة "أن معارضى السياسة النووية الإسرائيلية لا يريدون أن يعرفوا أن أمن إسرائيل معرض للخطر، وأن التهديدات قائمة وأن أسلحة الدمار الشامل يجرى تطويرها في عدة

أماكن ، وأن عملية السلام في الشرق الأوسط ليست شاملة ، وأن العراق وإيران يمثلان تهديداً خطيرا لا يمكن تجاهله . وأن أصدقاء إسرائيل لا يمكن أن يعطوها ضمانات تتعلق بأنشطة أعدائها"(٦٢).

ب) مواصلة إسرائيل تطوير أسلحتها غير التقليدية ووسائل إيصالها بما يهدد بتصعيد سباق التسلح في المنطقة ، ومن ذلك إعلانها في ٢٠٠٠/٦/١٨ عن قيامها في الشهر الماضى بإجراء أول تجربة لإطلاق صواريخ قادرة على حمل رؤوس نووية في المحيط الهندى انطلاقا من غواصات ألمانية "دولفين" ودمرت أهدافا على(١٥٠٠) كم بزعم "إيجاد رادع لأى هجوم نووى إيرانى محتمل ضدها"(٦٣).

ج) التأييد الأمريكى الكامل للموقف الإسرائيلى ، بالرغم من صدور تقرير عن مركز أبحاث الكونجرس في ٢٠٠٠/٦/١٨ بشأن "امتلاك إسرائيل – رغم عدم إعلانها رسمياً – ترسانة نووية وكيماوية بيولوجية متطورة"(٦٤) ، حيث تحرص الإدارة الأمريكية على تأكيد الالتزام بضمانات التفوق العسكرى النوعى لإسرائيل على دول المنطقة باعتبار أن الحفاظ على أمن إسرائيل يشكل أحد الأهداف الأساسية للسياسة الأمريكية في المنطقة وأن هذا الالتزام تكريس للضمانات الأمريكية المتعلقة بأمن إسرائيل في فترة ما بعد التسوية ، كما أن التفاهم الأمنى والإستراتيجى بين إسرائيل وأمريكا المعلن في فبراير ٢٠٠٠ بشأن ما سماه الطرفان "بالمخاطر الكامنة المهددة لأمن إسرائيل نتيجة انتشار الصواريخ البالستية وأسلحة الدمار الشامل في المنطقة" تمت ترجمته إلى إقامة آلية جديدة لدعم التعاون الإستراتيجى بين الطرفين لمواجهة هذا "الخطر" . فضلاً عن تأكيد "واشنطن" استعدادها لبحث المطالب الإسرائيلية بشأن "ثمن السلام" مع سوريا ومنها الحصول على ما تتراوح قيمته بين ١٧–٣٠ مليار دولار من الأسلحة والمعدات العسكرية والتكنولوجيا الأمريكية المتطورة(٦٥).

المناقشات

أثـــار هـــذا المحور قدراً كبيراً من الجدل و النقاش بين المشاركين بشأن المسائل الثلاث المرتبطة به.

١- التعاون العسكرى والأمنى بين مصر وتركيا

تســـاءل **أ/علاء عبد العزيـز** عن أسباب محدودية التعاون العسكرى بين مصر وتركيا بالرغم من عقدهما ستة بروتوكولات عسكرية منها أربعة في الفترة ١٩٨٧ - ١٩٩١ ، مشـــيراً إلى "هشاشـــة" مضمونها وعدم تفعيلها لهذا التعاون وعدم تنفيذ بعضها على الإطلاق. ورداً على ذلك ، ذكر **د/مصطفى علوى** أن سبب ذلـــك قـــد يعـــود إلى "العقيدة" الثابتة لدى المؤسسة العسكرية المصرية والقيادة السياسية المصرية بشأن "التحفظ" على التعاون العسكرى الوثيق مع دولة كتركيا عضـــو بحـــلف "الـــناتو" وذلك رغم التعاون العسكرى القائم بين مصر والولايات المتحدة و الحوار "الأمنى" الجارى بين مصر و"الناتو".

وطرح **د/جلال معوض** سبباً آخر لتفسير ذلك ، ويرتبط "بتحفظ" مصر إزاء الـــتحالف الـــتركى-الإســـرائيلى في ضوء رفضها لمنطق التحالفات في المنطقة. وشـــدد على السبب نفسه **المستشار/أشرف عقل** الذى أعتبر أن العلاقات التركية -الإســـرائيلية الآخذة في التطور تشكل أحد أهم معوقات تطور العلاقات المصرية والعربية عموماً مع تركيا.

وأشـــار **السفير/محمد وفاء حجازى** إلى ضـــرورة تركيـــز مصـــر على المؤسســـة العسكرية التركية بدورها المؤثر في صنع السياسة التركية ، مما يثير أهميـــة إقامـــة علاقـــات أوثق مع هذه المؤسسة وتفعيل الزيارات المتبادلة بين المسئولين العسكريين في البلدين وطلاب الكليات العسكرية.

وطالب **د/محمد سليم** بضرورة تجاوز النظرة الضيقة للتعاون الأمنى بين البلدين والقاصر على "مكافحة الإرهاب" ، مشيراً إلى إمكانية تطوير هذا التعاون في نطاق مبادرة كازاخستان لإنشاء منظمة للتعاون الأمنى والإقليمى والتى تشارك فيها الدولتان ، بالرغم من اختلافهما في ضوء تركيز تركيا على مسألة "مكافحة الإرهاب" مقابل مطالبة مصر بتوسيع نطاق اهتمامات المنظمة لتشمل قضايا أخرى وأشار أيضاً إلى إمكانية تعاون البلدين في مواجهة احتمال نشوب حرب هندية -باكستانية ستؤثر بالضرورة على منطقة "الشرق الأوسط" ، معززاً إمكانات هذا التعاون في ضوء تطور العلاقات التركية -الهندية لا سيما بعد زيارة رئيس الوزراء التركى "أجاويد" مؤخراً للهند دون باكستان. وأضاف أن على مصر أن تأخذ في الحسبان عند التعاون الأمنى مع تركيا عضوية الأخيرة في "الناتو" وفى مؤتمر الأمن و التعاون الأوروبى ، لاسيما وأن للأخير أولويات في التعامل مع أعضائه ترتبط بشروط سياسية واجتماعية وثقافية معينة لا تبدو دولة كمصر - على خلاف تركيا - مستعدة لقبولها كإلغاء عقوبة الإعدام وتقرير المساواة الكاملة بين المرأة والرجل وحرية تغيير المعتقدات الدينية.

٢- العلاقات الأمنية و العسكرية والاستراتيجية بين تركيا وإسرائيل

أشار **السفير/محمد وفاء حجازى** إلى أن العلاقات التركية -الإسرائيلية تعبر عن تعاون إستراتيجى شامل ، وأن من ابرز العوامل الدافعة لتركيا باتجاه تعزيز هذا التعاون ما يتعلق بتغيير قيادتها السياسية والعسكرية وتفاقم حدة مشكلتها الكردية وسعيها بعد انهيار الاتحاد السوفيتى إلى أداء دور أكبر في "الشرق الأوسط" واستفادتها من حالة التفكك العربى منذ أزمة الخليج الثانية ومن تعامل الدول العربية معها من منظور ثنائى ، مع انطباق الأمر الأخير على مصر التى تتعامل مع تركيا ثنائياً وليس من منظور دور مصر الإقليمى "كقائد للعالم

العربى".

واتفــق مــع ذلــك "التوصــيف" **السفير/مهدى فتح الله** الذى رأى أن العلاقــات الــتركية -الإســرائيلية تعــبر عن تعاون إستراتيجى بالمفهوم الشامل الاقتصادى والعسكرى والسياسي والثقافى وتتصف بالعمق و التشابك. وأشار إلى أن مفهــوم هــذا التعاون أبعد من أن يكون موجهاً ضد دولة ثالثة بدليل "اختفاء" إســرائيل إبــان الأزمــة الســورية - التركية في أكتوبر ١٩٩٨ ، وأن الولايات المــتحدة ترى في هذا التعاون أداة لخلق التوازن في مواجهة دول أخرى كالعراق وإيــران وســوريا ، فضــلاً عــن تقديرها لأهميته لمصالحها في آسيا الوسطى والقوقاز.

وفى مواجهــة هذا التحديد لهذه العلاقات كتعبير عن "تعاون إستراتيجي شــامل" عــلى نحــو مــا ذهب إليه أيضاً **أ/محمد فتحى أدريس** وآخرون ، طرح **المستشار/سالم ملك** تصوراً مغايراً يتمثل في ما يلى:

أ) إن المسئولين الأتراك يؤكدون أن ما بين بلادهم وإسرائيل لا يعدو أن يكــون تعاوناً عسكرياً عادياً ، بينما تذهب إسرائيل إلى وصفه "بالتحالف" كوسيلة تــلجأ إليهــا لــلخروج مــن حالة "العزلة" الإقليمية التى تعانى منها ، ويقوم هذا التعاون على أسس تجارية "بحتة" ، بيد أن إسرائيل لا تزود تركيا بأحدث التقنيات العسكرية.

ب) إن مــا دفــع تــركيا إلى هذا التعاون تقديرها أن الدول العربية أقل تطــوراً في المجالات العسكرية مقارنة بإسرائيل ، وأن هذه الدول لا يتوافر لديها الرغــبة أو الاســتعداد للــتعاون العسكرى مع تركيا التى عرضت عليها اتفاقات مماثــلة لاتفــاق فبراير ١٩٩٦ المبرم مع إسرائيل دون أن تتلقى منها أى ردود إيجابية.

ج) إن التعاون العسكرى التركى -الإسرائيلي ليس موجهاً إلى سوريا أو

إلى أى بـــلد آخر في المنطقة . فلم تكن تركيا تحتاج إلى إسرائيل في حالة نشوب حرب مع سوريا في أكتوبر ١٩٩٨.

ولفت **د/جلال معوض** الأنظار في هذا الخصوص إلى ما يلى:

أ) إن العلاقات الأمنية و العسكرية والإستراتيجية التركية – الإسرائيلية ، سواء وُصفت "بالتحالف" أو "التعاون الإستراتيجي الشامل" ، تتجاوز في مجالاتها وعمقها التعاون العسكرى المعتاد وتنطوى على كثير من المخاطر المهددة للأمن القومى العربى وخاصة أمن سوريا والعراق وكذا مصر.

ب) إن عـــدم تدخل إسرائيل إلى جانب تركيا ضد سوريا في أزمة أكتوبر ١٩٩٨ لا يـــنهض دليلاً على عدم استهداف سوريا بهذا التحالف ، بقدر ما يعود إلى عـــدم احتياج تركيا في تلك الأزمة إلى دور إسرائيلى "مساند" في ظل تمتعها بـــالقدرة عـــلى الإدارة الفعالة للأزمة عبر توجيه التهديدات والتحذيرات لسوريا ولـــلدول العـــربية الأخـــرى وحشـــد قواتهـــا عـــلى الحدود مع سوريا باستغلال الانقســـامات العـــربية القائمـــة واختلال توازن القوى في المنطقة في غير صالح الجانب العربى عموماً.

ج) إن الـــتعاون العســـكرى المقـــترح أو القائم بين تركيا وبعض الدول العـــربية يختـــلف فـــي طبيعته وعمقه عن "التحالف" القائم بين تركيا وإسرائيل ، خصوصاً وأن النص الكامل والحقيقى للاتفاقية الأساسية لهذا التحالف المبرمة في فبراير ١٩٩٦ غير معروف حتى الآن ولم تعرض الاتفاقية على البرلمان التركى.

٣– ضبط التسلح والأمن الاقليمى

أشـــار **السفير/أحمد خليل** إلى أن تـــركيا تعتـــبر نفســـها دولة "شرق أوســـطية" عـــندما يتعـــلق الأمـــر بالترتيبات الاقتصادية الإقليمية ، ودولة خارج المـــنطقة عـــندما تـــثور مسألة ضبط التسلح ، مما يفرض عليها ضرورة تحديد وضعها في هذا الخصوص ، ومما يثير أيضاً صعوبة تحديد دول المنطقة الواجب

إخضاعها لعملية ضبط التسلح.

وفى السـياق نفسه ، ذكر **د/مصطفى علوى** أن مشاركة تركيا في أعمال لجـنة ضبط التسلح والأمن الإقليمى حتى توقفها في مايو ١٩٩٥ تتم من منطلق كونها "قوة من خارج الإقليم" بحكم عضويتها في "الناتو" . مما يعنى أن اقتراحها بإنشـاء بنك للمعلومات العسكرية أمر منفصل تماما عن اتفاقيات ضبط التسلح و الـتى لا تشمل تركيا. وكان ذلك بمثابة رد على إشارة أ.علاء عبد العزيز إلى أن اتفاقيـة واشنطن" المؤسسة "للناتو" لا تعفى أعضاءه من الخضوع لأى ترتيبات أمـنية أخرى . بالرغم من إشارته إلى عدم تناول اجتماعات هذه اللجنة للترسانة العسكرية التركية.

وأشـار **د/محمد السيد سليم** إلى أن استبعاد تركيا من كافة مشروعات ضـبط التسـلح في المنطقة يعرقل هذه العملية . لاسيما في ظل رفض سوريا و العـراق لذلك رغم عدم مشاركة البلدين فى اجتماعات اللجنة. أما **السفير/مهدى فتح الله** فذكـر أن تركيا لن تتنازل عن الحفاظ على تفوقها العسكرى ، وأكد ما ورد بالورقـة بشـأن سعى تركيا للتحول إلى قوة نووية بالرغم من عدم طرحها هـذه المسـألة. وإن كـان ذلـك لا يقلل كثيرا من أهمية دعمها لمبادرة الرئيس مبارك بإخلاء المنطقة من أسلحة الدمار الشامل.

المحـــــــور الثالث

"القضايا العربية والإسلامية في العلاقات المصرية - التركية "

أولاً: مصر وتركيا وقضايا السلام والعلاقات مع سوريا والمسألة العراقية

بالرغم مما يبدو لأول وهلة من صعوبة أو "عدم منطقية" جمع القضايا الثلاث تحت عنوان واحد ، إلا أن الأمر قد يبرره حقيقة أن بدء العملية السلمية فى المنطقة بعقد مؤتمر "مدريد" للسلام عام ١٩٩١ شكل فى جانب كبير منه جزء من "المقابل" الذى نالته الأطراف العربية المعنية نظير مشاركتها فى الائتلاف الدولى المناهض للعراق فى حرب الخليج الثانية ، والأخيرة أفرزت بدورها تداعيات عديدة على المنطقة العربية وبخاصة العراق طرحت – وما تزال تطرح – العديد من النتائج والآثار على مجمل العلاقات التركية بالمنطقة العربية عموماً وبالعراق وسوريا خصوصاً، فضلاً عن ما يواكب هذه التداعيات من تطورات فى العلاقات التركية – الإسرائيلية بانعكاساتها على العلاقات التركية – العربية ولا سيما مع سوريا والعراق.

١- مصر وتركيا والسلام في "الشرق الأوسط"

دون الخوض مجدداً فى ما سبق ذكره فى موضع سابق بهذه الدراسة عن تقدير البلدين لأهميتهما فى تحقيق السلام والاستقرار فى المنطقة بالرغم من "تباين" إدراكهما لماهية السلام وتوقيت بناء ترتيباته الإقليمية الاقتصادية والأمنية وطبيعة الأخيرة منها بوجه خاص ، فإن التركيز هنا سينصب بالأساس على جوانب أخري لموقف تركيا تجاه التطورات الأخيرة لعملية التسوية لاسيما ما يتعلق من هذا الموقف بعلاقات تركيا مع سوريا وإسرائيل ، فضلاً عن موقفها ومصر إزاء الانتفاضة الفلسطينية فى أكتوبر ٢٠٠٠.

أ) اهتمام تركيا بتحقيق السلام والعلاقات مع سوريا وإسرائيل

تتوالى منذ صيف ١٩٩٩ تصريحات مسئولي تركيا التى تؤكد حرصها – بحكم ثقلها الإقليمي وعلاقاتها الطيبة بكافة الأطراف المعنية– على بذل ومساندة جميع الجهود الممكنة لإحلال السلام والاستقرار فى "الشرق الأوسط" وحل القضية الفلسطينية واستئناف العملية السلمية على جميع المسارات دون أن يكون التقدم المتحقق على أى منها وبخاصة على المسار الفلسطينى على حساب المسارات الأخرى ولاسيما المسار السوري. وعبرت عن هذا الموقف بوضوح تصريحات أدلى بها الرئيس "دميريل" خلال زيارته لإسرائيل وفلسطين والأردن فى ١٤-١٦ يوليو ١٩٩٩، وفى ختام مباحثاته مع الرئيس مبارك فى أنقرة فى ١٩٩٩/١/٢٩ (٦٦)، وفى الإسكندرية فى ١٩٩٩/٧/٢٦، فضلاً عن تصريحاته فى ٢/١٧/ ٢٠٠٠ وورد فيها(٦٧):

"إن تركيا تتعاون مع **مصر** إلى ابعد مدى من اجل إنجاح عملية السلام ، وقد قدمت الدعم إلى الرئيس عرفات فى جميع المحافل الدولية ، وتشجع إسرائيل على إنجاح هذه العملية ، ويجب البدء فى تسوية **النزاع الفلسطيني– الإسرائيلي** باعتباره جوهر هذه العملية ، ولكن لا يجب أن تكون هذه التسوية على حساب **المسار الإسرائيلي –السوري** ، ويجب على الحكومة الإسرائيلية أن تسير فى المسارين معاً لأن بروز **شرق أوسط جديد** من شأنه أن يعود بالفائدة على كل دول المنطقة...وتركيا مستعدة للإسهام فى **المسار متعدد الأطراف** فى عملية السلام وستواصل دعمها لإنجاح هذه العملية".

وفى السياق نفسه يُلاحظ **ربط تركيا بين دورها فى تحقيق السلام وبين تطور علاقاتها مع إسرائيل وفصل هذا التطور عن علاقاتها مع سوريا** ، وذلك رغم أن دافعاً رئيسياً لاهتمام تركيا بدعم علاقاتها مع إسرائيل فى المجالات

العسكرية والأمنية والاستراتيجية يرتبط بتقديرها "لمخاطر" معينة قد تتعرض لها فى حالة تسوية سوريا صراعها مع إسرائيل بما قد يتيحه ذلك من إمكانات اكبر لسوريا "للضغط" على تركيا بشأن المياه وغيرها من المشكلات المثارة بين البلدين ، ورغم تقدير سوريا للتحالف التركى–الإسرائيلي كمحاولة "لتطويقها" والضغط عليها من الطرفين كل فيما يخصه من قضايا معها . وعبر عن الموقف التركى فى هذا الخصوص الرئيس "دميريل" إبان زيارته لإسرائيل فى ١٤/٧/١٩٩٩ وقبيل زيارته لمصر فى ٢٣/٧/١٩٩٩ ، حيث شدد على[٦٨]:

– "إن علاقات تركيا مع إسرائيل لن تكون على حساب العرب بل لفائدتهم ، وتركيا على استعداد لمساعدة أصدقائها –من العرب والإسرائيليين– فى المنطقة بأي طريقة فى وسعها لتنشيط عملية السلام ... وإن هذه العلاقات ليست موجهة ضد أي دولة ثالثة ؛ ولهذا فإنها لن تتأثر بالتحسن النسبى الذى طرأ مؤخراً –منذ توقيع اتفاقية أدنا فى ٢٠ أكتوبر ١٩٩٨– على العلاقات التركية – السورية".

– "إن تركيا تتمنى تحقيق السلام بين سوريا وإسرائيل ، رغم خلافاتها مع سوريا، لأنها تعتبرها دولة جارة وليس عدواً ، ولن يكون هذا السلام على حساب العلاقات التركية – الإسرائيلية ولن يؤثر على عمقها على جميع الأصعدة الدبلوماسية والتجارية والاقتصادية والعسكرية والثقافية".

وواصل "دميريل" التعبير عن الموقف نفسه بإشارته فى ١٧/٢/٢٠٠٠ إلى[٦٩]:

* "إن العلاقات التركية –الإسرائيلية قد تطورت فى العديد من المجالات لتحقيق مصالح الدولتين ، وان الجانب العسكري لهذه العلاقات محدود وليس موجهاً إلى دولة ثالثة".

* إن تركيا ترغب فى الحفاظ على علاقات طيبة مع سوريا وتعزيز

التعاون معها، ومن ثم يجب على سوريا أن تواصل تعاونها مع تركيا ضد إرهاب حزب العمال الكردى طبقاً لاتفاق أدنا فى أكتوبر ١٩٩٨ ، ويُعد هذا الأمر أرضية لهذه العلاقات فى المستقبل".

* "إن تركيا ترحب باستئناف المفاوضات بين إسرائيل وسوريا التى بدأت فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٩ فى واشنطن ، وتتوقع أن يتغلب الجانبان على الصعاب التى تواجه هذه المفاوضات وان يتحركا إلى الأمام...وتأمل تركيا فى أن تشارك سوريا ولبنان فى المفاوضات متعددة الأطراف التى اتفق فى موسكو فى فبراير ٢٠٠٠ على إعادة استئنافها".

ب) تركيا والمفاوضات الإسرائيلية – السورية ومسألة طبرية والفرات

بمناسبة قمة الرئيسين "حافظ الأسد" و"كلينتون" فى "جنيف" فى ٢٦/٣/ ٢٠٠٠ ، أعلنت إذاعة إسرائيل "أن سوريا وإسرائيل توصلتا من خلال اتصالات سرية إلى اتفاق حول مسألة المياه يقضى بالإبقاء على سيطرة إسرائيل على نهر الأردن **وبحيرة طبرية** وعدم استخدام سوريا الينابيع الصغيرة فى الجولان المغذية لنهر الأردن مقابل حصول سوريا على مياه إضافية من **نهر الفرات** بالاتفاق مع تركيا التى ستحصل فى المقابل على تعويضات ومساعدات مالية أمريكية"[٧٠].

ويُلاحظ بشأن مواقف الأطراف الثلاثة المعنية بهذا الأمر ما يلى:

– إن **سوريا** أكدت على لسان وزير خارجيتها "فاروق الشرع" فى ٣٠/٣/ ٢٠٠٠ "أن الرئيس الأسد رفض بشكل قاطع طلباً قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي بواسطة الرئيس كلينتون خلال القمة بان تبقى إسرائيل سيطرتها التامة على نهر الأردن وبحيرة طبرية ، باعتبار ذلك يمثل تراجعاً حقيقياً عن

وديعة رابين وقرارى مجلس الأمن ٢٤٢و٣٣٨". وعبر عن الموقف نفسه "بشار الأسـد" فى ٢٠٠٠/٦/١٢ قـبيل وفـاة والـده بـتأكيده "أن السلام خيار سوريا الإسـتراتيجي ، وإنها لن تتنازل عن حقوقها الشرعية فى مياه طبرية وحقها فى الإشـراف على الجانب الشمالى الشرقى من شاطئ البحيرة وما يترتب على ذلك مـن حقـوق" ، وعاد "بشار الأسد" بعد أدائه اليمين الدستورى رئيساً لسوريا فى ٢٠٠٠/٧/١٧ ليؤكد "تمسكه باستعادة هضبة الجولان المحتلة ، باعتبارها مسألة كـرامة ولا يمكـن لأحـد التفريط فيها، ورفضه أي خط معدل لخط حدود ١٩٦٧/٦/٤"[٧١].

– إن **تركيا** نفت على لسان مسئول كبير بوزارة خارجيتها فى ٢٠٠٠/٣/٢٧ أن يكـون قـد تم إبلاغ تركيا بهذه المسألة ، وأكدت "أن الموقف التركى الـذى تـم إبلاغه لجميع الأطراف المعنية يقوم على أساس أنه لا يمكن أن تكون مياه الفرات ودجلة جزء من المفاوضات السورية – الإسرائيلية ، ولا يمكن بحث موضوع مياه الفرات فى غياب تركيا"[٧٢].

– إن **إسرائيل** ، وعـلى لسـان "آمنون شاحاك" وزير السياحة وعضو فـريق التفاوض مع سوريا و"دانى توم" مستشار "باراك" للشئون الأمنية ، أكدت مجـدداً فى ٢٠٠٠/٤/٩ "رفضـها استعادة سوريا لأراضيها المطلة على بحيرة طـبرية ، وعـدم قـبولها بأى اتفاق مع سوريا لا يقر بالسيادة الإسرائيلية على البحيرة ومحيطها بالكامل"[٧٣].

وعودة إلى **مسألة الفرات ودجلة** ، يُلاحظ أن الرئيس "دميريل" إبان إثارة مسـألة طـبرية حرص أيضاً على أن يؤكد فى ٢٠٠٠/٣/٢٧ ثبات موقف تركيا إزاء المسـألة الأولى باعتـبار "أن لها الحق فى السيادة على النهرين والاستفادة القصوى من مياه أنهارها الوطنية حتى آخر نقطة حدودية ، وإنها ستواصل بناء السـدود عـلى جميـع الأنهار التركية بما فيها دجلة والفرات" ، ورفض وصف العـراق وسوريا للنهرين بأنهما "مشتركان" ، وتوقع "أن تؤدى مسألة تقسيم مياه

النهرين إلى مشكلات صعبة بين البلدين وتركيا". وواكب ذلك إعلان مصادر تركية "أن الجانب التركى طرح خلال زيارة وكيل الخارجية التركية لدمشق فى فبراير ٢٠٠٠ خطته الفنية الخاصة بموضوع المياه ، وان الوقت لا يزال مبكراً للشروع فى محادثات ثلاثية بين تركية وسوريا والعراق حول موضوع اقتسام المياه"(٧٤).

ج) تركيا والانتفاضة الفلسطينية (٧٥)

على خلاف الموقف التركى الرسمى والشعبى المدعم للانتفاضة الفلسطينية فى نهاية الثمانينيات والمندد بالقمع الإسرائيلي لها ، اتسم **موقف تركيا الرسمى** إزاء انتفاضة الأقصى منذ اندلاعها فى ٢٠٠٠/٩/٢٨ بقدر كبير من "التحفظ" وتجنب الإدانة المباشرة لإسرائيل كمسئول عن إثارة العنف فى الأراضي الفلسطينية. وهذا الموقف ، بما يعكسه من حرص "أنقرة" على علاقاتها مع "تل أبيب" ، جاء مغايراً لمواقف كثير من الأتراك والصحف التركية. ففى ١٤/ ٢٠٠٠/١٠ أعرب رئيس الوزراء "أجاويد" عن "مخاوف بلاده من تحول المواجهات الدامية الحالية بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلي حرب شاملة ستكون كارثة على العالم" ، بينما واصلت عدة صحف تركية انتقاداتها لإسرائيل وحملتها المسئولية عن استمرار الأوضاع المتفجرة وزيادة عدد الضحايا من الفلسطينيين ، واعتبرت صحيفة "حريات" فى اليوم نفسه "أن اقتراح باراك لتشكيل حكومة طارئة تضم الزعيم اليمينى المتشدد أريل شارون تصعيداً للتوتر، وأن إجراء كهذا سيعكس رغبة إسرائيل فى الابتعاد عن السلام".

وعكست زيارة "عمرو موسى" لانقرة فى ٢٠٠٠/١٠/٩ الأهمية التى توليها **مصر** لتركيا وللتنسيق معها فى "الجهود المبذولة لتهدئة الأوضاع فى فلسطين" ، سواء بحكم اهتمام **تركيا** بتسوية المشكلة الفلسطينية أو بحكم علاقاتها "الخاصة" مع إسرائيل. ففى ٢٠٠٠/١٠/١١ أعلن متحدث باسم الخارجية التركية "أن بلاده تجرى مشاورات مع مصر بخصوص المساعى

المبذولة لإيقاف الاشتباكات والأوضاع المتفجرة فى الأراضي الفلسطينية المحتلة والعمل على تهيئة الظروف لإحياء عملية السلام ، وأنه تم الاتفاق على إجراء هذه المشاورات خلال زيارة عمرو موسى لتركيا". وأشارت صحيفة "ميليت" فى اليوم نفسه إلي أن رئيس الوزراء "أجاويد" ووزير الخارجية "إسماعيل جيم" وضعا مقترحات محددة من اجل تخفيف حدة التوتر ، وسمتها الصحيفة "صيغة أنقرة" ، وتتضمن ثلاث مراحل تبدأ بوقف إطلاق النار ، ثم تشكيل لجنة من رجال دولة يحظون باحترام واسع النطاق الدولى بدلاً من تشكيل لجنة دولية للتحقيق فى ملابسات وأسباب الأحداث الجارية ، وأخيراً إدخال تعديلات على اقتراح كان الرئيس "كلينتون" قد تقدم به مؤخراً بشأن مستقبل مدينة القدس ، وقد تم إرسال هذه المقترحات إلي الرئيس "عرفات" و "باراك" وبعض الدول المعنية الأخرى.

وفى السياق نفسه أوضح بيان لرئاسة الجمهورية التركية أن الرئيسين "مبارك" و"سيزار" فى اتصال هاتفى بينهما فى ٢٠٠٠/١٠/١١ تبادلا الآراء حول التطورات بالأراضى الفلسطينية وأكدا "ضرورة تهيئة جو من الهدوء فى المنطقة وبالسرعة الممكنة للحيلولة دون تسبب هذه الأحداث المحزنة فى تعريض عملية السلام فى الشرق الأوسط للخطر".

٢- مصر وتوترات العلاقات التركية-السورية[٧٦]

زادت حدة توترات هذه العلاقات منذ منتصف التسعينيات بسبب قضايا أمن الحدود (الاتهامات التركية لسوريا بدعم حزب العمال الكردىPKK) والمياه والاسكندرونة وانتقادت سوريا للتحالف التركى -الإسرائيلى والمناورات الثنائية والثلاثية وعمليات تركيا العسكرية فى شمال العراق وإعلان "منطقتها الأمنية" فى أكتوبر ١٩٩٧. ولم تكتف **مصر** بأداء دور **"المهدئ"** لهذه التوترات ، على نحو ما ظهر فى سعيها منذ لقاء مبارك – دميريل فى سبتمبر ١٩٩٧ "لنقل التفسيرات التركية بشأن التعاون العسكرى مع إسرائيل إلى سوريا" ، بل سعت أيضاً إلى

عـرض **وساطتها** لحل أزمة يونيو ١٩٩٦ بين البلدين ، وقامت بوساطة نشطة في احتواء أزمة أكتوبر ١٩٩٨.

أ) مصر وأزمتا يونيو ١٩٩٦ وأكتوبر ١٩٩٨

شـهدت **أزمة يونيو ١٩٩٦** بين تركيا وسوريا زيادة الحشود العسكرية على الحدود بين البلدين واقترابهما من الدخول في "مواجهة عسكرية محدودة" ، وذلـك بفعل عوامل التوتر سالفة الذكر وإن برز منها على السطح ما يتعلق بأمن الحـدود. ونجـح البـلدان في احتواء هذه الأزمة دون حاجة إلى **وساطة مصر** أو إيـران ، وسـاعد على ذلك عدم مجاراة سوريا لتركيا في هذه الحشود وترحيبها بالصبغة التعاونية للخطاب السياسي لرئيس الوزراء التركي "أربكان".

واختـلف الوضع عن ذلك في **أزمة أكتوبر ١٩٩٨** والتي اتصف **أسلوب تركيا** في إثارتهـا وإدارتهـا باقتران "اتهاماتها" لسوريا بتحذيرات سافرة تكرر وصـفها "بالأخيـرة" لـلقيام بعمـل عسكري ضدها من ناحية ، وتزايد حشودها وتحـركاتها واسـتعداداتها العسـكرية على الحدود مع سوريا من ناحية ثانية . واخـتزالها مشـكلات البلدين في المشكلة الأمنية مع استغلال الأزمة للضغط على سـوريا بصـدد مشكلات المياه والاسكندرونة والتحالف التركي - الإسرائيلي من ناحيـة ثالـثة ، وقيامهـا بتوجيه "تحذيرات" للبلدان العربية الأخرى من مساندة سوريا من ناحية رابعة. أما **سوريا** فاتصف موقفها بالهدوء والتعقل والدعوة إلى تغليب لغة الحوار كأسلوب وحيد لحل الأزمة وكافة المشكلات المثارة بين البلدين بما فيها المسألة الأمنية، ونبع ذلك الموقف من حرص سوريا على تجنب الدخول في مواجهـة عسـكرية "غيـر مأمونة العواقب" مع تركيا في ظل ظروف إقليمية ودولية "غير مواتية" من وجهة النظر السورية.

واقترب البلدان في هذه الأزمة بدرجة اكبر من حافة المواجهة العسكرية، لولا مرونة الموقف السوري وجهود **الوساطة "المكوكية" للرئيس مبارك** بين

الطـــرفين المرحـــبين بهـــذه الوساطة والتى ساعدتهما على توقيع **اتفاق "أدنا" الأمني** فى ١٩٩٨/١٠/٢٠. ويتضمن الاتفاق ثلاثة بنود أساسية ، يتعلق أولهما "باعـــتراف سوريا بان حزب العمال PKK منظمة إرهابية ، وتعهدها بعدم السماح لـــه بحمـــل السلاح أو تلقى إمدادات أو مساعدات مالية أو شن حملة دعائية من أراضـــيها ، وعدم السماح لزعيمه أو المنظمات التابعة له بالعودة إلى أراضيها" ، وثانيهـــا "باتفاق الجانبين على ألا يسمح أي منهما بأي نشاط يستهدف أمن الآخر انطلاقاً من أراضيه على أساس المعاملة بالمثل". ويختص ثالثها "باتفاق الجانبين عـــلى أن آليـــة الأشراف على تنفيذ الاتفاق تتمثل فى إقامة خط هاتف مباشر بين دمشق وأنقرة وتعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل منهما لدى الآخر".

وتمثـــلت أهم تطورات العلاقات بين سوريا وتركيا منذ توقيع هذا الاتفاق فى:

– اتخاذ البلدين خطوات عملية لتنفيذ الاتفاق وفق الآلية المحددة ، وعقد اجـــتماعات لاحقـــة للجنة التعاون الأمني ، كان خامسها فى "دمشق" فى ٢٣/٢/ ١٩٩٩ وعـــبر فى ختامه رئيس الوفد التركى عن "سرور تركيا للتطبيق الجارى للاتفـــاق" ، وسادسها فى أستانبول فى ٢٠٠٠/٦/٢ وعبر قبل عقده متحدث باسم رئاسة الأركان العامة التركية عن "ارتياح الأخيرة لسير أعمال اللجنة التى تهدف أساساً للتعاون من اجل مكافحة أي أنشطة إرهابية ، وأهمية اجتماعات اللجنة فى إتاحـــة الفرصة لتحقيق المزيد من التفاهم فى المجال الأمني وما يترتب على ذلك مـــن تطورات إيجابية فى التعاون بين البلدين" وقد أجرى وزير الداخلية السورى "محمـــد حـــربة" مباحثات مع المسئولين الأتراك فى "أنقرة" فى ٢٦-٢٨ سبتمبر ٢٠٠٠ تركزت على القضايا الأمنية التى تهم البلدين وما تم تنفيذه بشأن مكافحة الإرهاب[٧٧].

– إعـــلان وزيـــر خارجيـــة ســـوريا إثر اجتماعه مع نظيره التركي فى "نيويورك" على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ١٩٩٩/٩/٢٣

"إن البلدين اتفقا على تشكيل مجموعتي عمل فى أنقرة ودمشق من اجل حل كافة المشـكلات الـتى تؤدى إلى توتر العلاقات بينهما ، وان هذا الاتفاق يشكل نقطة تحـول فى العلاقات بين البلدين". وبموجب الاتفاق الأخير ، تم عقد أول مباحثات شـاملة بيـن البلدين فى "دمشق" فى ٢٠٠٠/٣/٦ منذ توقيع اتفاق "أدنا" بغرض بحث جميع القضايا الأمنية والاقتصادية والسياسية والمائية التى تهم البلدين[٧٨].

– انعقاد اللجنة الاقتصادية السورية – التركية المشتركة فى "دمشق" فى ٢٠٠٠/٥/٨ ، وهـو أول اجـتماع لها منذ عام ١٩٩٢ ، لبحث تعزيز العلاقات الاقتصـادية بيـن البـلدين ، وتـم فى خـتامها التوقيع على اتفاقيتين لتشجيع الاستثمارات المشتركة وتجنب الازدواج الضريبى[٧٩].

– مشـاركة الرئيس التركى الجديد "أحمد نجدت سيزار" فى تشييع جنازة الـرئيس "حـافظ الأسـد" فى ٢٠٠٠/٦/١٣ ، وتـأكيده "رغبة تركيا فى تحسين العلاقـات مـع سوريا ، واستعدادها التام للتعاون مع الرئيس السورى الجديد من اجـل تحسين العلاقات بين البلدين". وكان رئيس الوزراء التركى "بولنت أجاويد" قـد أشـار بدوره فى ٢٠٠٠/٦/١٢ إلى "أن العلاقات التركية – السورية شهدت تطـورات إيجابية فى عهد الرئيس حافظ الأسد" ، معرباً عن "أمله فى استمرارها على الوتيرة نفسها"[٨٠].

ب) دور مصر ومستقبل العلاقات التركية – السورية

كـان ، ومـا يـزال ، **دور مصر والرئيس "مبارك"** فى "نزع فتيل" أزمة أكـتوبر ١٩٩٨ موضـع إشـادة المسئولين الأتراك وتقديرهم. وللرئيس التركى السـابق "دميريل" تصريحات عديدة أشاد فيها "بأهمية هذا الدور فى احتواء هذه الأزمة ، وإسداء خدمة كبيرة لكل من تركيا وسوريا عبر نجاح الرئيس مبارك فى نزع فتيل التوتر بين البلدين"[٨١].

فى نهاية ١٩٩٨ رأت بعض الأوساط المصرية "أن دور مصر كان حيوياً

فى تســوية هــذه الأزمــة ن وانـــه يتعين عليها مواصلته للتوصل إلى **تسوية تاريخيــة بيــن ســـوريا** وتركيا عبر قيامها بطرح صفقة شاملة تقوم على توقيع اتفاقيـــة نهائيـــة لاقتسام مياه الفرات بدلاً من اتفاقية ١٩٨٧ المرحلية فى مقابل إقـــرار ســـوريا نهائياً بالحدود التركية الحالية خصوصا وان الاسكندرونة فى يد تركيا وباعتراف دولى ولم تعد سوريا تثير قضيتها"[٨٢].

رغــم ذلك ، قد يكون من الأجدى واقعيا إلى اتفاق "أدنا" باعتباره "تجميداً مؤقــتاً" للـــتوترات القائمة فى العلاقات بين سوريا وتركيا ، واعتبار التحسن أو الاستقرار الذى عرفته مؤخراً هذه العلاقات أقرب إلى "الاستقرار الهش". ويستند هــذا التقدير بالأساس إلى عدم ظهور بوادر أو مؤشرات لإمكانية حدوث تحولات حقيقيـــة وذات مغزى فى سياسة تركيا ومواقفها الثابتة إزاء المشكلات الجوهرية القائمة فى هذه العلاقات كمياه الفرات والاسكندرونة ودور تركيا فى شمال العراق وتحالفها مع إسرائيل.

وقـــد يعنى ذلك أن هذه التوترات مرشحة للظهور مجدداً فى المستقبل ، ربمـــا بدرجـــة أقل حدة من أزمة أكتوبر ١٩٩٨. ويفرض ذلك على **مصر** مواصلة وتطوير دورها سواء "كمهدئ" أو "كوسيط" بين البلدين ، وذلك باستغلال علاقاتها "الطيبة" مع تركيا وعلاقاتها "القوية" مع سوريا والتى عبر عنها الرئيس "مبارك" إبـــان مشـــاركته فى تشييع الرئيس حافظ الأسد فى ٢٠٠٠/٦/١٣ بتأكيده لنجل الأخيـــر وخليفته "بشار الأسد": "وقوف مصر مع الشعب السورى وقيادته وقواته المسلحة فى جميع المعارك التى تخوضها من اجل سوريا والأهداف القومية العليا ، وان مصر تعتبر الدور السورى قريباً من الدور المصرى ومن أهم الأدوار التى يقوم بها شعب عربى"[٨٣].

٣- مصر وتركيا والمسألة العراقية

توافـــق موقفا مصر وتركيا إزاء العراق خلال أزمة وحرب الخليج الثانية

١٩٩٠-١٩٩١ ، بالرغم من اختلاف دوافع البلدين ، ولعب البلدان دوراً مهماً — وإن اختلفت طبيعته— فى الحرب لصالح الائتلاف الدولى[٨٤].

ومــع انــتهاء الحــرب ، وتحرير الكويت ، واستمرار الأزمة فيما بات معروفاً فى جانب كبير منه "بالمسألة العراقية" ، بدأ موقفا البلدين تجاه العراق فى الاختلاف ، بالرغم من التقارب الرسمى أو "الشكلى" بينهما سواء بصدد المطالبة بــرفع الحظر المفروض على العراق منذ أغسطس ١٩٩٠ أو بصدد تأكيد سيادة العــراق ووحدة أراضيه فى ارتباط المسألة الأخيرة بدور تركيا "النشط" فى شمال العراق منذ نهاية الحرب.

أ) مصر وتركيا والمطالبة برفع الحظر عن العراق

أعــرب رئيس الوزراء التركى الأسبق "اربكان" خلال مباحثاته مع نظيره المصرى "الجنزورى" بالقاهرة فى ١٩٩٦/١٠/٤ عن "تأييد تركيا سرعة تطبيق قــرار مجلس الأمن المتعلق ببرنامج النفط مقابل الغذاء من اجل تخفيف المعاناة عن الشعب العراقي". بيد أن **الموقف التركى** المعارض لاستمرار هذا الحظر ينبع بالأســاس مــن اعتبارات اقتصادية بحتة ترتبط بما ألحقه هذا الحظر بتركيا من خســائر اقتصادية كبيرة تتجاوز (٣٠) مليار دولار وفق التقديرات التركية (حتى نهايــة ١٩٩٩) ، وهى خســائر لا تغطيهــا بقــدر كاف التعويضات والمعونات الأمــريكية والغــربية والخليجية واستئناف التجارة جزئياً بين تركيا والعراق منذ تطــبيق المرحلة الأولى لهذا البرنامج فى الفترة ١٠ ديسمبر ١٩٩٦ - ٧ يونيو ١٩٩٧[٨٥].

وعــلى ســبيل المــثال ، تمثلت بالأساس استفادة تركيا من تطبيق تلك المرحــلة فى الحصــول على (١٤٠) مليون دولار كرسوم وعوائد لنقل وتصدير نفط العراق عبر أنبوبي كركوك – يامورتاليك وذلك مقابل اكثر من (٤٠٠) مليون دولار سنوياً قيمة هذه الرسوم قبل الحظر ، وفى استيراد (١٨,٦١) مليون برميل

مــن النفط بنسبة (١٥,٥%) ممن مجموع ما صدره العراق من نفط آنذاك مقابل تــزويده بأغذية وأدوية وسلع أخري مما أدى إلى زيادة حجم التجارة بين البلدين إلى (٥٠٠) مــليون دولار ، وتقل القيمة الأخيرة كثيراً عما كانت عليه قبل أزمة الخليج الثانية عندما كان العراق فى عقد الثمانينيات وحتى أغسطس ١٩٩٠ اكبر شــريك تجارى لتركيا فى المنطقة العربية ؛ ففى ذلك العقد زاد حجم هذه التجارة عــلى (١٨,٧٤٤) مليار دولار منها (٦٤٤٩,٥) مليوناً قيمة صادرات تركيا إلى العــراق بنســبة (٣٣,٩%) مــن إجمالى صادراتها إلى المنطقة و(١٢٢٩٤,٨) مليوناً قيمة وارداتها منه بنسبة (٥١,١%) من إجمالى ورداتها من الدول العربية ، وفى عام ١٩٩٠ الذى شهد بداية الأزمة بلغ حجم هذه التجارة (١٢٦١) مليون دولار مــنها (٢١٤,٥) مليوناً قيمة صادرات تركيا إلى العراق بنسبة (١٢,٤%) مــن الإجمالى ليحتل العراق بذلك المركز الثالث عربياً و(١٠٤٦,٥) مليوناً قيمة واردات تــركيا مــن العراق بنسبة (٣٣,٩%) من الإجمالى ليحافظ العراق على مركزه الأول فى هذا الخصوص[٨٦].

أمــا فى حالــة **مصر** فيــتوارى كثيراً تأثير الاعتبارات الاقتصادية على موقفهــا المعارض لاستمرار هذا الحظر ، وذلك نتيجة غلبة الاعتبارات الإنسانية عــلى هذا الموقف القائم على "ضرورة مراعاة الآثار الإنسانية الفادحة لاستمرار الحظــر على الشعب العراقي" ، فضلاً عن المحدودية النسبية لحجم علاقات مصر التجارية والاقتصادية مع العراق مقارنة بحجم علاقات الأخير مع تركيا. ولا ينفى ذلــك اســتفادة مصر بدورها من تطبيق برنامج "النفط مقابل الغذاء" ، حيث ذكر وزيــر قطــاع الأعمــال "د.مخــتار خطاب" فى ٢٠٠٠/٥/٦ إبان زيارته لبغداد ومشــاركته فى افتــتاح الدورة الثانية لمعرض المنتجات المصرية هناك أن حجم الصادرات المصرية للعراق خلال النصف الثانى من عام ٢٠٠٠ فى إطار المرحلة الســابعة للبرنامج سيصل إلى حوالى (٣٥٠) مليون دولار ، علماً بان قيمة هذه الصــادرات بلغت (٤٤) مليون دولار فى إطار المرحلة الأولى للبرنامج وارتفعت

إلى (١٦٢) مليوناً فى إطار مرحلته السادسة[٨٧].

ويــتفق **موقفا مصر وتـركيا** إزاء هــذه المسألة بشأن الربط بين الرفع الكــامل للحظر وبين التزام العراق بقرارات مجلس الأمن الدولى المتعلقة بشروط وقــف حرب الخليج الثانية ، وان كان **موقـف مصر** فى هذا الخصوص يتصف بقدر اكــبر من "المرونة" و"الواقعية" فى تقدير حجم هذا الالتزام ومسألة "تهديد العراق لجيــرانه" ، وذلــك بالمقارنة **بموقف تركيا** الأكثر اتفاقاً مع **الموقف الأمريكي**. وتــبدو فــرص البــلدين محدودة فى التأثير إيجابياً على موقف الولايات المتحدة المدعــوم من بريطانياً والقائم على مواصلة الحظر والاكتفاء بصيغة "النفط مقابل الغــذاء" وتحميــل النظام العراقي مسئولية معاناة شعبه بدعوى "أن هذا البرنامج يشــكل أفضــل وســيلة لتخفيف معاناة العراقيين ، ولكن هذا النظام يتعمد عرقلة وصول المساعدات الإنسانية خاصة فى الجنوب لرغبته فى استغلال معاناة الشعب العراقي لتخفيف العقوبات دون الوفاء بالتزاماته "على حد تعبير الرئيس "كلينتون" فى نهاية مارس ٢٠٠٠[٨٨].

جدير بالذكر أن الرئيس "دميريل" كان قد أشار فى ١٩٩٤/٥/٦ قبل يوم واحــد مــن زيارتــه لمصر إلى "أنه يتوقع الاتفاق مع واشنطن خلال أيام لكسر الحصــار على العراق من جل إعادة استئناف تشغيل أنابيب النفط العراقي المارة بــتركيا والمهــددة بالتلف نتيجة تراكم نحو (١١) مليون طن من النفط بداخلها ، فضــلاً عــن تغطية خسائر تركيا المقدرة بحوالى (٢٠) مليار دولار بسبب الحظر الــدولى المفروض على العراق". بيد أنه عاد ليصرح بعد مباحثاته "بالقاهرة" مع الــرئيس "مــبارك" فى ١٩٩٤/٥/٧ "أن رأيه الشخصى ضد فرض هذه العقوبات عــلى العــراق ، ولكــن أعضاء المجتمع الدولى والتحالف الذى نشأ أثناء حرب الخــليج حساســون للغاية تجاه موقف العراق وليسوا مستعدين لان يفعلوا شيئاً إزاء هــذه العقوبــات"[٨٩]. وفى ٢٠٠٠/٢/١٧ عــبر "دميــريل" بدرجة اكبر من الوضــوح عــن موقــف بلاده فى هذا الخصوص: " إن إقرار السلام فى الشرق

الأوسـط يجـب أن يتضـمن أيضـاً حـل المشكلة العراقية ، وهى مشكلة بالغة الصـعوبة، ولا يمكـن التكهن بأي حل لها ولا يعرف أحد كيف يمكن أن تُحل لأن العـراق خارج المجتمع الدولى ولا يستجيب لقرارات الأمم المتحدة ويسبب نظامه الأذى لجيرانه بما فى ذلك تركيا بالإضافة إلى شعبه .. "(٩٠).

— تطور المواقف المصرية والتركية إزاء الحظر على العراق(٩١)

شهد أكتوبر ٢٠٠٠ تطورات قد تكون ذات دلالة فى مواقف البلدين تجاه الحظـر المفروض على العراق ، وبخاصة ما يُعرف "بالحظر الجوى". ففى إطار التضـامن الدولى والإقليمى مع الشعب العراقي ضد استمرار هذا الحظر ، هبطت فى "بغداد" فى ٢٠٠٠/١٠/١١ طائرة **مصرية** وأخرى **تركية** ، وسبق ذلك بثلاثة أيـام هبوط طائرة تركية أخرى فى "بغداد" لنقل مساعدات إنسانية وأدوية للشعب العراقي. ومن ناحية أخرى أعلن وزير الطاقة **التركى** "جمهور أرزومير" فى ١١ /٢٠٠٠/١٠ أن الأعمال قد بدأت بالفعل من جانب شركة خطوط الأنابيب التركية "بوتاشـى" لاتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لإعادة تشغيل أنبوبي نقل نفط العراق عـبر تركيا بكامل طاقتهما ، وأن الوفود الفنية من الجانبين مستمرة فى ممارسة عملها بالفعل فى هذا الخصوص.

وبصـرف الـنظر عما إذا كان تطور **الموقف التركى** فى هذا الصدد قد يشكل بداية لتحرك تركى فعال للمطالبة بوقف هذا الحظر ، فإنه يمكن تفسير هذا التطور بشقيه فى ضوء بعض الاعتبارات ومنها:

* إن الموقـف التركى "الجديد" وسيلة لإظهار استياء تركيا من استمرار الحظـر بآثاره السلبية على اقتصادها من ناحية ، ولضمان مصالحها الاقتصادية المستقبلية مع العراق إذا أسفرت عملية "خرق الحظر الجوى" من جانب عدة دول عن إلغاء فعلى للحظر.

* إن هـذا الموقـف يشكل جزء من ردود الفعل التركية "الغاضبة" إزاء

قـــرار مجلس النواب الأمريكى بشأن "الإبادة الجماعية للأرمن" فى تركيا العثمانية فى العشـــرينيات ، حيـــث أعـــلن الوزير التركى "إنه فى حالة فرض أي عقوبات اقتصـــادية أمـــريكية ضـــد بلاده بسبب المسألة الأرمنية فإن تركيا على استعداد لشـــراء إجمـــالي نفط العراق المقدر بـــ (١,٥) مليار برميل يوميا فى حالة فشله فى تسويق بتروله فى الخارج".

ب) مصر ودور تركيا فى شمال العراق[٩٢]

تتبـــنى **تـركيا** مـــنذ نهايـــة حرب الخليج الثانية سياسة "مزدوجة" تجاه العـــراق ، إذ أنهـــا تقوم من ناحية على التأكيد الرسمى على الحفاظ على سيادة العـــراق ووحـــدة أراضيه وسلامته الإقليمية "والتدخل" عند الضرورة لمنع حزبى "بـــارزانى" و"طالبانى" من الاتفاق على إقامة "دولة كردية" فى شمال العراق على غـــرار مـــا حدث عام ١٩٩٤ ، وذلك تقديراً منها لمخاطر قيام تلك "الدولة" على مشـــكلتها الكـــردية ، وتقوم هذه السياسة من ناحية أخري على أداء دور متعدد الجوانب يتعارض فى جوهره مع هذا الهدف المعلن أو على الأقل "يؤجل" استعادة العـــراق لسيادته على مناطقه الشمالية الخاضعة فعلياً لسيطرة هذين الحزبين فى ظل منطقة "الحظر الجوى" شمال خط عرض ٣٦.

فى إطـــار التنســـيق والـــتعاون مع أمريكا وبريطانيا ، تقوم تركيا بدور **"الوسيط"** بيـــن الحزبين الكرديين العراقيين بدء باتفاق "أنقرة" للسلام فى أكتوبر ١٩٩٦ وانـــتهاء باتفـــاق "واشنطن" فى سبتمبر ١٩٩٨ وما أعقبه من تطورات لاحقة لهذه الوساطة. وفى الإطار نفسه ، تقوم تركيا بدور مهم فى "حماية" أكراد العـــراق فى ظـــل قـــوة "المراقبة الشمالية" الجوية الأمريكية والبريطانية لمنطقة "الحظر الجوى" بشمال العراق المعتمدة على قاعدة "انجيرليك" التركية والتى حلت مـــنذ ديسمبر ١٩٩٦ محل قوات "المطرقة" البرية والجوية العاملة ضمن ما كان يُســـمى "بعمـــلية توفير الراحة" ، مع قيام هذه الطائرات بطلعات وعمليات قصف

جوى لأهداف متنوعة فى شمال العراق بشكل شبه يومى منذ نهاية عملية "ثعلب الصحراء" فى ديسمبر ١٩٩٨ فى مراكبة عمليات مماثلة فى جنوب العراق فى إطار ما يُعرف "بالحرب الصامتة". ومن ناحية ثالثة يشمل دور تركيا تحركها **"كقوة غازية"** عبر عملياتها العسكرية المتكررة فى شمال العراق منذ أغسطس ١٩٩١ والتى لم تتوقف بالرغم من مبادة حزب PKK عقب اعتقال زعيمه عام ١٩٩٩ "بنبذ العنف".

ويُلاحظ أيضاً "ازدواجية" موقف تركيا إزاء الخطة الأمريكية – البريطانية المعلنة منذ يناير ١٩٩٩ **"لتغيير النظام العراقي بالقوة"** بين موقفها الرسمى المعلن فى الفترة فبراير – مايو ١٩٩٩ بعدم المشاركة فى هذه الخطة "لعدم وجود معارضة عراقية حقيقية قادرة على قيادة العراق فى حالة الإطاحة بنظامه الحالى ، وتجنب إشاعة الفوضى والاضطراب فى المنطقة وتهديد وحدة العراق وسيادته عبر قيام الأكراد العراقيين بمحاولة إقامة دولة كردية فى شمال العراق مما سيعرض تركيا لمخاطر أمنية كبيرة" ، وبين موقفها الفعلى القائم على المشاركة بدور مهم فى سياسة "احتواء العراق والضغط عليه" عبر دورها فى شمال العراق بجوانبه الثلاثة سالفة الذكر مضافاً إليها تعاون تركيا الأمني مع حزب "بارزانى" ودعمها للتركمان ومنطقتها الأمنية فى شمال العراق المعلنة فى أكتوبر ١٩٩٧.

إذ كانت **السياسة المصرية** لم تتبن موقفاً واضحاً فى انتقاد دور تركيا "كحام ووسيط بين الأكراد العراقيين" ، ربما نتيجة حذر هذه السياسة إزاء المشاركة الأمريكية الفعالة فى هذا الخصوص ، بالرغم من تخليها عن هذا "الحذر" فى انتقاد الضربات الأمريكية – البريطانية للعراق ولاسيما فى ديسمبر ١٩٩٨ فى إطار عملية "ثعلب الصحراء" ، فان لهذه السياسة بعض المواقف المعبرة عن الانتقاد أو "التحفظ" إزاء هذا الدور فى تعلقه بجوانب أخري ومنها:

- **العمليات العسكرية التركية المستمرة فى شمال العراق منذ**

صـيف ١٩٩١ ، ولاسـيما ما يتجاوز منها فى الحجم والنطاق الهدف المعلن لها "تعقب عناصر حزب PKK وتدمير قواعده فى شمال العراق" ، وذلك على نحو ما ظهـر بوجـه خـاص فى عمليتى "فولاذ" عام ١٩٩٥ (٢١مارس-٤مايو) وعام ١٩٩٧ (٢٥مـايو-٢١يونيـو). واقترن انتقاد مصر لمثل هذه العمليات "الكبرى" بانـتقادها للتعاون العسكرى التركى – الإسرائيلي وتطوراته ؛ ففى ١٩٩٤/٦/٤ عـبر الرئيس "مبارك" فى رسالته إلى الرئيس "دميريل" عن "قلقه من الوضع فى شـمال العراق" وأكد "ضرورة الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية"، وفى ٦/١١/ ١٩٩٧ وإبـان استقباله وزير الدولة التركي "عبد الله جول" انتقد الرئيس "مبارك" العملية التركية الأخيرة والمناورات العسكرية بين تركيا وإسرائيل وأمريكا ، وفى ١٩٩٧/٨/١٥ ذكـر الـرئيس "مـبارك": "أنه سيبحث مع الرئيس دميريل خلال زيارتـه لمصر فى سبتمبر ١٩٩٧ أبعاد العلاقات التركية-الإسرائيلية والتدخلات التركية فى أراضى العراق".

– **خطة تـركيا وتحركاتها لإقامة منطقة أمنية فى شمال العراق ،**

حيـث أكـد وزير الخارجية "عمرو موسى" فى ١٩٩٧/١٠/٢٢ بشـأن ما تردد حول هذه المسألة "حرص مصر على وحدة وسلامة أراضى العراق وسيادته على كامل ترابه ، وان أي شئ يمس أراضى العراق مسألة لا تتفق معها سياسة مصر ولا يمكـنها الـتعاطف معها ولا الموافقة عليها". وكان "موسى" لدى بداية إعلان تـركيا خطتها لإقامة هذه المنطقة قد أكد فى ١٩٩٦/٩/٧ "ضرورة احترام سيادة وسـلامة أراضـى العراق من جانب جميع الدول بما فى ذلك تركيا ، وان شمال العـراق لا يصـح أن يكون مستباحاً لأي قوى لان ذلك يعنى إهداراً لمعنى سلامة وسيادة العراق على أراضيه ، وسوف يخلق المساس بأراضي العراق بهذا الشكل سـابقة خطيـرة فى المنطقة. وإذا كان مجلس الأمن يناقش الآن تحركات العراق داخـل أراضـيه (دخـول القـوات العراقية أربيل إبان القتال بين قوات بارزانى وطالبانى) فإن من الأولى به أن يتعرض لأي تحركات أخري داخل هذه الأراضي".

أمـــا الرئيس "مبارك" فأكد لدى اتصاله مع نظيره التركى فى ١٩٩٦/٩/٩ "إصرار مصـــر وحرصـــها على وحدة العراق واحترام سيادته على كامل ترابه الوطنى ، وانه إذا أرادت تركيا إقامة شريط أمنى فليكن هذا داخل أراضيها".

- **مطالبة تـركيا "بضم الموصل"** الواردة صراحة على لسان الرئيس "دميريل" فى ١٩٩٥/٥/٣ قبل يوم واحد من نهاية عملية "فولاذ ٩٥" ، حيث دعا إلى "إعـــادة ترسيم الحدود بين تركيا والعراق لاسترداد إقليم الموصل الذى كانت تـــركيا قـــد اضـــطرت للتنازل عنه لصالح العراق ، بحيث تنتهى حدود تركيا عند نهايـــة خط نفط الموصل وكركوك بما يمنع أيضاً تسلل متمردى حزب PKK عبر الحـــدود الحاليـــة". وقـــد حذر "عمرو موسى" فى ١٩٩٥/٥/٦ من "أي محاولة للمساس بسلامة الأراضي العراقية ووحدتها".

- **مبادرة "الجيـرة/منـتدى الجوار"** الـــتركية المعلنة من جانب وزير خارجيتها "إسماعيل جيم" إبان زيارته لمصر فى ٢١-٢٣ مارس ١٩٩٨ "لتوثيق العلاقات مع دول الجوار وإزالة الهواجس العربية تجاه تركيا لاسيما بشأن طبيعة تعاونـهـــا العسكرى مع إسرائيل ودورها فى شمال العراق ، وذلك عبر إقامة جسر مـــن التعاون بين تركيا ودول الجوار الجغرافى بما فيها العراق فى إطار مساعى تـــركيا للتوصـــل إلى ترتيـــبات أمنية فى المنطقة من اجل إزالة الأسباب العميقة الاجـــتماعية والاقتصـــادية والسياســـية الخالقـــة للأزمات فى العراق ، وستضم المـــبادرة جيران العراق كأعضاء والعراق نفسه بهدف خلق جو يؤدى إلى مزيد من المساعدة والدعم".

رفضت مصر هذه المبادرة أو تحفظت عليها ، حيث أشار الرئيس مبارك فى ١٩٩٨/٣/٢٣ إلى "صعوبة تنفيذ مبادرة تركيا التى تنادى بحلف أو مجموعة تضم سوريا وتركيا والعراق والأردن قبل حل الخلافات بين تركيا وكل من سوريا والعـــراق" ، وذكر "عمرو موسى" فى اليوم نفسه "أن المبادرة التركية أثارت قلقاً كـــبيراً ، خاصة بعد قيام التحالف الإستراتيجي بين تركيا وإسرائيل ، والرأي العام

العـــربي لا يؤيـــد التعاون العسكرى التركى-الإسرائيلي الذي يسميه الإسرائيليون تحالفـــاً اســـتراتيجياً ، وهـــناك رفض عربى للأعمال العسكرية التركية فى شمال العراق". (*)

ثانياً: العلاقات المصرية - التركية فى الإطار الإسلامي

تتمـــثل الجوانب الأساسية لهذه العلاقات فى هذا الإطار فى اهتمام البلدين بالقضـــايا السياسية والاقتصادية المهمة للعالم الإسلامي من ناحية ، وعضويتهما النشـــطة فى مـــنظمة المؤتمـــر الإسلامي من ناحية ثانية وفى مجموعة الثمانى للتـــنمية مـــن ناحيـــة ثالثة. وتغلب السمة التعاونية على هذه العلاقات ضمن هذا الإطـــار بدرجـــة اكـــبر من علاقاتهما فى أطر أخري كالإطارين العربي و"الشرق الأوســـطي" ، كمـــا تؤدى مصر أحياناً فى هذا الإطار دور "المهدئ" أو "الوسيط" لتسوية واحتواء توترات معينة قد تثيرها بعض الأفعال التركية كالتعاون/التحالف مع إسرائيل ومحاولة تركيا المنافسة على الترشيح لرئاسة الأمانة العامة لمنظمة المؤتمر الإسلامي فى صيف ٢٠٠٠.

١- مصر وتركيا وقضايا العالم الإسلامي

تـــأتى فى مقدمـــة هـــذه القضـــايا القدس والشيشان والبوسنة وكوسوفا

(*) كمـــا ســـبق التـــنويه فى موضـــع ســـابق بهذه الدراسة ، يكاد ينفرد التصريح الأخير بين التصـــريحات المصرية الرسمية بالإشارة إلى "التعاون العسكري" بين تركيا وإسرائيل "بالتحالف الإســـتراتيجي" ، بالـــرغم مـــن الحرص على نسبة التسمية الأخيرة إلى إسرائيل . وبالنظر إلى أهمية دلالة هذا التصريح فان الإحالة واجبة إلى مصدره : الأهرام (١٩٩٨/٣/٢٤) ،ص٥.

وغيـــرها من المسائل التى تشكل محوراً مهماً لمباحثات مسئولي البلدين المعنيين بها بحكم ثقلهما فى العالم الإسلامي ، وكذا بحكم الاهتمام الخاص والمباشر الذى يوليـــه كـــل منهما لبعض هذه المسائل الأكثر ارتباطاً به لأسباب عديدة. فالقضية الفلســـطينية بوجـــه خاص وتسوية الصراع العربي – الإسرائيلي بوجه عام من البـــنود "الثابـــتة" فى هـــذه المباحـــثات ولاســـيما على مستوى رئيسى البلدين ، والقضـــايا الأخرى أيضاً لها نصيبها من الاهتمام فى هذه المباحثات. وعلى سبيل المـــثال كانت مناقشة الوضع فى كوسوفا أحد مجالات مباحثات الرئيسين "مبارك" و" دميريل" فى أنقرة فى ١٩٩٩/١/٢٩[٩٣].

وينطـــبق الأمـــر نفسه على قرارات اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي بشـــأن هـــذه القضايا ، وذلك بالرغم من "حساسية" وضع تركيا فى ظل علاقاتها المتطورة مع إسرائيل. وعلى سبيل المثال ، فان الدبلوماسية المصرية لعبت دوراً مـــا إبان القمة الإسلامية فى "طهران" فى ديسمبر ١٩٩٧ فى "احتواء" التوترات الناشئة عن تطور العلاقات التركية – الإسرائيلية ، حيث كانت هناك محاولات من بعـــض الـــدول الأكـــثر انتقاداً لهذه العلاقات (كسوريا) للإشارة صراحة إلى تركيا ضمن ما نص عليه البيان الختامى للمؤتمر بشأن هذه المسألة ، ولكن بفضل هذا الدور – وغيره – اكتفى البيان بالمطالبة "بوقف جميع أشكال التعاون مع إسرائيل وخصوصاً العسكرى" ، وإدانة "أي تحالفات للدول الإسلامية مع إسرائيل" ومطالبة "الدول التى قامت بالتعاون والتحالف مع إسرائيل بالكف فوراً عن ذلك" ، وإن كان ذلـــك لـــم يمـــنع هيئة رئاسة الأركان العامة التركية من الإعلان فى اليوم الأخير للقمة فى ١٩٩٧/١٢/١١ عن إجراء المناورات الثلاثية فى الشهر اللاحق[٩٤].

ومـــع "هـــدوء" ردود الفعل العربية والإيرانية إزاء تطور هذه العلاقات ، وبخاصة من جانب سوريا منذ أزمة أكتوبر ١٩٩٨ ، باتت قرارات المنظمة بشأن هـــذه المســـألة اكـــثر "تعميماً". وعلى سبيل المثال ، فان البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجيـــة المـــنظمة بماليزيا فى ٢٠٠٠/٦/٣٠ "حث الدول الإسلامية التى

تســـرعت فى اتخاذ خطوات تجاه العلاقات مع إسرائيل على إعادة النظر فى هذه العلاقات حتى تنصاع إسرائيل إلى قرارات الأمم المتحدة"[٩٥]. ومن أهم ما تضمنه هذا البيان بشأن القضايا الإسلامية[٩٦]:

أ) توجيـــه نداء عالمي للحفاظ على هوية القدس ، وتأكيد أن قيام الدولة الفلســـطينية المســـتقلة وعاصمتها القدس يشكل القاعدة الأساسية لإحلال السلام الدائـــم فى الشـــرق الأوسط ، ودعوة الدول الإسلامية إلى الاعتراف بهذه الدولة عـــند إعلانها ، ومناشدة دول العالم دعم فلسطين للحصول على العضوية الكاملة فى الأمم المتحدة.

ب) تـــأكيد الدعـــم الكامل لعملية السلام فى الشرق الأوسط وتنفيذ جميع الاتفاقيـــات الـــتى انطـــلقت على أسس مؤتمر مدريد ومبدأ الأرض مقابل السلام وقـــراري مجلس الأمن ٢٤٢ و٣٣٨ ، وتـــأكيد أن إخلال إسرائيل بهذه المبادئ والمماطـــلة فى تـــنفيذها والتنصـــل منها يؤدى إلى تقويض خطير لهذه العملية ، ودعوة المجتمع الدولى وخاصة راعى السلام إلى الضغط على إسرائيل لتنفيذ هذه القـــرارات ، وتأكيد حق لبنان فى استعادة كل شبر من أرضه ، ومطالبة إسرائيل بالانسحاب الكامل من الجولان السورية.

ج) مناشدة جميع دول العالم خاصة الدول النووية لممارسة الضغط على إســـرائيل للانضـــمام إلى معاهدة منع الانتشار النووى ، والدعوى إلى إيجاد عالم خـــال مـــن أســـلحة الدمار الشامل خاصة الأسلحة النووية ، وتأييد إخلاء منطقة الشـــرق الأوســـط من جميع هذه الأسلحة وكذلك إنشاء منطقة خالية من الأسلحة الـــنووية فى آســـيا الوســـطى وإفـــريقيا ، وإدانة جميع الكيانات التى تقوم بدفن النفايات السامة فى أراضى الدول الأعضاء بالمنظمة.

د) تـــأكيد ضـــرورة تمسك المجتمعات والأقليات المسلمة فى الدول غير الأعضـــاء بالمـــنظمة بهويتها الدينية والثقافية وتمتعها بمعاملة متكافئة من حيث الحقوق والالتزامات والواجبات.

هـــ) تقديـــر الجهود المصرية والليبية المبذولة من اجل تحقيق الوفاق الوطنى بالسودان وإيجاد حل سلمى لمشكلة الجنوب.

و) تـــأييد عقد مؤتمر دولى تحت إشراف الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب مـــع وضـــع تعريف دقيق للإرهاب وتمييزه عن نضال الشعوب فى سبيل التحرر الوطـــنى ، وتأكيد إرادة الدول الأعضاء فى الالتزام بأحكام معاهدة منظمة المؤتمر الإســـلامي لمكافحة الإرهاب وتنسيق جهودها لمكافحة جميع أشكال الإرهاب بما فى ذلك إرهاب الدولة.

ز) تأكيد أهمية مواجهة تحديات العولمة من خلال مشاركة البلدان النامية فى صـــنع القرار على الصعيد الدولى فيما يتصل بالسياسات الاقتصادية والمالية ، ومناشدة دول العالم لاتخاذ تدابير لحل مشكلة الديون الخارجية ، وتحرير التجارة على نحو أكبر بما يتيح المزيد من الفرص لتجارة السلع الأساسية والخدمات.

ح) كمـــا تضمن البيان عدداً من القضايا المهمة للعالم الإسلامي كقضايا أفغانســـتان والبوسنة والشيشان والصومال وكوسوفا ، وكذلك قضايا استخدامات التكنولوجيا ومشكلة اللاجئين وغيرها.

٢- منظمة المؤتمر الإسلامي

تتمـــتع مصـــر وتركيا بأهمية معينة فى نطاق هذه المنظمة التى تأسست مـــنذ قمة "جدة" الإسلامية عام ١٩٧٢، وذلك لكونهما من اكبر البلدان الإسلامية ولدورهمـــا النشـــط والفـــاعل فى المـــنظمة وعـــلى الأصعدة الإقليمية والدولية ولحرصـــهما على الوفاء بتسديد التزاماتهما المالية تجاه المنظمة. وترأس تركيا مـــنذ عـــام ١٩٨٤ اللجـــنة الدائمـــة للـــتعاون الاقتصادي والتجاري بين الدول الإســـلامية، وتستضـــيف جهازين مهمين تابعين للمنظمة وهما المركز الإسلامي للأبحـــاث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية "بأنقرة" ، ومركز الأبحاث للتاريخ والفـــنون والثقافة الإسلامية "بأستانبول". والبلدان عضوان نشطان فى إطار البنك

الإســـلامي للتنمية ومن دوله المؤسسة. جدير بالذكر إن تركيا عضو دائم بمجلس الإدارة التنفيذي للبنك منذ عام ١٩٨٥ الذي شهد زيادة حصتها فى رأس ماله إلى (١٦) مـــليون دينار إسلامي لتصبح خامس اكبر دولة مشاركة فيه بنسبة (٨,١٦ %) مـــن رأس المـــال ، كمـــا إنها من اكثر الدول الأعضاء استفادة من القروض والتســـهيلات المقدمة من البنك حيث نالت (١١١٦,٤) مليون دولار من إجمالي الأخيرة فى الفترة ١٩٧٦-١٩٩٠[٩٧].

ولأول مـــرة منذ انضمامها إلى المنظمة ، رشحت تركيا فى مايو-يونيو ٢٠٠٠ "يشـــار يقيـــش" ســـفيرها السابق فى مصر ومندوبها فى منظمات الأمم المـــتحدة بفيينـــا لـــتولى منصب الأمين العام للمنظمة خلفاً للمغربى "د.عز الدين العـــراقي" الـــذى تنتهى مدة ولايته الأولى فى ٨/١٢/٢٠٠٠ ، وذلك فى مواجهة مرشـــح مغربى آخر "عبد الحميد بلقزيز" ومرشح بنجلاديشي "مايون شولوجرى". وطـــبقا لما ذكره "يقيش" فى ٢٦/٦/٢٠٠٠ "فإن قرار تركيا بالتقدم بمرشح لهذا المنصـــب ينـــبع مـــن تقديرها لإمكاناتها الكبيرة خصوصاً بعد ترشيحها لعضوية الاتحاد الأوروبي ، حيث يمكنها أن تصبح الصورة المرئية للدول الإسلامية ضمن إطـــار الاتحـــاد الأوروبـــي بمـــا يعزز من ضرورة احترام الرؤى الخاصة للعالم الإســـلامي فى مجـــال حقـــوق الإنســـان وقيمه وتقاليده وعدم الربط بين الإسلام والإرهاب. وأن هذا القرار تم إبلاغه إلى سفراء تركيا المعتمدين لدى البلدان الـــ (٥٥) الأعضـــاء فى المـــنظمة ، وان (٩) دول آســـيوية من مجموع (١٧) دولة آســـيوية بالمـــنظمة بعـــد تعـــليق عضوية أفغانستان أخطرت تركيا رسمياً بتأييد مرشحها ، وأعلنت سلطنة عمان دعمها للمرشح التركى ، واتخذت الخطوة نفسها السودان والأردن وتونس ، وذكر وزير خارجية مصر وقوف مصر مع تركيا غير أن الموقف الرسمي سيعلن بعد التشاور مع المجموعة العربية"[٩٨].

وكـــان "يقيـــش" قـــد زار القاهرة فى ١٣ مايو ٢٠٠٠ حيث سلم وزير الخارجيـــة "عمرو موسى" رسالة من نظيره التركى"إسماعيل جيم" تتعلق بمساعي

تـــركيا للحصول على تأييد الدول الأعضاء بالمنظمة لمرشحها[٩٩]. بيد أن مؤتمر وزراء خارجيـــة دول المـــنظمة في "كوالالمبور" في ٢٧-٣٠يونيو ٢٠٠٠ اتفق عــلى اخـــتيار المرشـــح المغربي "بلقزيز" أميناً عاماً جديداً للمنظمة ، حيث نجح وزراء خارجيـــة المجموعـــة العـــربية - رغم ما كان بينهم من انقسامات - فى التوصـــل إلى اتفـــاق على تشكيل فريق عمل (مكون من مصر والسودان وخمس دول عـــربية أخـــري) الـــتقى بوزيرى خارجية تركيا وبنجلاديش (بحضور وزير الخارجيـــة الماليـــزى رئيس المؤتمر) لإقناعهما بتنازل بلديهما عن الترشيح لهذا المنصـــب لصـــالح المرشـــح المغربى والذى فاز بالمنصب بدون تصويت (حيث يقتضـــى التصويت مبدأ الإجماع) فى جلسة خُصصت لهذا الغرض وشهدت توافق الآراء حـــول اختياره بعد اقتناع البلدين المنافسين بوجهة النظر العربية والقائمة مـــن ناحيـــة على تمتع المجموعة العربية ومرشحها بتأييد (٥٠%) من مجموع الأعضـــاء ، والمســـتندة من ناحية أخرى إلى حق المغرب فى تولى هذا المنصب فترة ثانية وفق التقليد السائد فى المنظمة . ويبدو أن مصر بعلاقاتها "الطيبة" مع تركيا لعبت دوراً مهماً فى إقناعها بسحب مرشحها ، وهو ما تحقق بالفعل بالرغم من تردد بعض "التكهنات" قبل هذا التطور "بأن تركيا فى حالة عدم فوز مرشحها ستنسحب من المنظمة"[١٠٠].

٣- مجموعة الثمانى للتنمية[١٠١]

تضـــم هـــذه المجموعـــة مصـــر وتركيا وإيران وباكستان وبنجالاديش وإندونيســـيا وماليزيا ونيجيريا ، وانعقدت قمتها الأولى التأسيسية فى "أستانبول" فى ١٩٩٧/٦/١٥ورأس وفـــد مصـــر فيها رئيس الوزراء "د.كمال الجنزورى" ، وقمـــتها الـــثانية فى "دكا" فى ١-٣ مارس ١٩٩٩ ورأس الجانب المصرى فيها وزيـــر الخارجيـــة "عمـــرو موسى" ، وتقرر استضافة "القاهرة" للقمة الثالثة عام ٢٠٠٠ أو فى بداية ٢٠٠١[١٠٢]. وتتولى مصر رئاسة اللجنة التجارية باعتبارها المنســـق الـــتجاري لـــلمجموعة ، فيما ترأس تركيا لجنة الصناعة وتتولى مهمة

المنسق العام للمجموعة حيث يقع "بأستانبول" مقر أمانتها العامة.

ويُلاحظ فى هذا السياق ما يلى:

أ) إن رئيس وزراء تركيا الأسبق **"أربكان"** كان صاحب مبادرة تأسيس المجموعة باسم **"مجموعة الثماني الإسلامية"** ، وكان من أبرز عناصر تصوره للمجموعة وأهدافها طبقاً لما ذكره فى افتتاح اجتماع لجنة خبرائها فى أنقرة فى ١٩٩٦/١١/٩ واجتماع وزراء خارجية دولها فى أستانبول فى ١٩٩٧/٦/١٤: "إن الدول الإسلامية الثمانى يمكنها تكوين مجموعة على غرار مجموعة الدول الصناعية السبع الكبرى لأنها تمثل أكبر حجم من عدد السكان المسلمين فى العالم وكل دولة منها متقدمة فى أحد المجالات وذات ثقل إقليمي ، وإن إنشاء المجموعة لا يعنى تخلى أي دولة منها عن التنظيم الإقليمي الذي تنتمي إلى ، وإن المجموعة ليست بديلاً عن منظمة المؤتمر الإسلامي ، وإنها تستهدف توثيق العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياسية والإعلامية بين دولها".

ب) إن أهم ما ورد فى **إعلان أستانبول** الصادر فى ختام القمة الأولى للمجموعة فى ١٩٩٧/٦/١٥ تمثل فى ما يلى:

– إعلان تأسيس المجموعة رسمياً وإقرار ميثاقها باسم **"مجموعة الثمانى للتنمية"** D8 ، **وهدفها الرئيسي** "التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال مبادئ السلام والحوار والتعاون والعدالة والمساواة والديمقراطية ، وتدعيم التعاون بين دولها فى كافة المجالات الاقتصادية المتعلقة بالتبادل التجاري والصناعة والزراعة والطاقة والبيئة وتنمية الموارد البشرية والاتصالات والمعلومات والتمويل والبنوك والخصخصة والتنمية والعلم والتكنولوجيا والسياحة وغيرها ، وكذا فى المجالات السياسية والتشاور فى المحافل الدولية". والمجموعة من حيث **طبيعتها** "منتدى عالمى عضويته مفتوحة أمام الدول النامية الأخرى التى تشارك دول المجموعة الأهداف والمبادئ والقيم".

– بدء تنفيذ ستة **مشروعات كبرى** لدعم التعاون الاقتصادى بين دول المجموعة ، ومنها **مشروع مصرى** بإنشاء الشركة الدولية للتسويق بغرض زيادة التبادل التجارى بين هذه الدول وبينها وبين العالم الخارجى ، **ومشروع تركى** خاص بإنتاج طائرات زراعية.

– تشجيع تأسيس مجالس أعمال مشتركة من خلال غرف التجارة والصناعة والأجهزة المعنية فى الدول الأعضاء.

– اختيار "أستانبول" مقراً للأمانة العامة للمنظمة ، والاتفاق على عقد قمتها الثانية فى بنجالاديش.

ج) إن الرئيس **"مبارك"** فى كلمة وجهها إلى قمة أستانبول أشار إلى دعم مصر للمبادرة بإنشاء المجموعة المتصفة بسمات تميزها عن سائر تجمعات العالم النامى وبتراث مشترك يربط بين دولها التى تتمتع بآفاق كبيرة للتعاون فى المجالات الاقتصادية بما يؤهل المجموعة "لأن تكون بداية لتعاون مستقبل أشمل لإيجاد تجمع اقتصادي أكبر قادر على استشراف القرن الجديد" ، كما أكد عدم تعارض آلية التعاون بين هذه الدول مع أي ترتيبات إقليمية وثنائية أخري تشارك فيها مثل جهود مصر لإقامة منطقة تجارة حرة عربية وتنفيذ اتفاق الجماعة الاقتصادية الأفريقية وتنمية علاقات التعاون الاقتصادي مع الولايات المتحدة واتفاق المشاركة مع الاتحاد الأوروبي. أما **الرئيس "دميريل"** فأكد "أن المجموعة تستهدف التعاون الاقتصادي المثمر بين الدول الأعضاء، وإنها جسر للمستقبل من أجل السلام والتنمية ، وإنها ليست موجهة ضد أحد ، وإنها بدأت بعدد محدود من الدول لتحقيق ديناميكية أكبر إلا إن الباب مفتوح لتوسيع عضويتها".

د) إن **التحديد الجديد لطبيعة المجموعة** "مجموعة الثمانى للتنمية" بعيداً عن صفتها الإسلامية الأولى "مجموعة الثمانى الإسلامية" عبر فى جانب

كبير منه عن الصراع القائم آنذاك (يونيو ١٩٩٧) بين أربكان والمؤسسة العسكرية والأوساط العلمانية التركية التى رأت أن هذا التحديد مطلوب حتى لا تبدو المجموعة فى صيغتها الأولى "خياراً إسلاميا" يتعارض —وكذا عضوية تركيا فى منظمة المؤتمر الإسلامي– مع "الخيار الغربى" لتركيا المتمثل فى الاندماج اقتصادياً وسياسياً فى الاتحاد الأوروبي . وتثير هذه الملاحظة مسألتين مهمتين توافقت بشأنهما مواقف **مصر وتركيا** إلى حد كبير ، الأولى تتعلق بالحرص على **استمرار المجموعة** بعد استقالة "أربكان" فى ١٨/٦/١٩٩٧، والثانية ترتبط **بتوسيع عضوية المجموعة مستقبلاً** ، وثمة احتمالات كبيرة لان تكون من بين الدول المتوقع انضمامها إلى المجموعة بعض الدول العربية وجمهوريات آسيا الوسطى والقوقاز الإسلامية.

هـ) إن ثمة مؤشرات عديدة **لاهتمام مصر بالمجموعة وتفعيلها** وخصوصاً فى القطاع التجارى الذى تتولى مهمة تنسيقه ، ومنها:

– استضافة القاهرة فى ٤–٥ يونيو ١٩٩٧ اجتماع مجموعة العمل الخاصة بقطاع التجارة وتم خلاله الاتفاق على التركيز على المشروع المصرى بإنشاء الشركة الدولية للتسويق ، وفى ٢٧/٧/١٩٩٧ بدأ اتحاد الغرف التجارية فى مصر فى تلقى طلبات رجال الأعمال الذين سيشاركون فى إقامة هذه الشركة التى ستكون القاهرة مقرها الرئيسى ولها فروع فى بقية الدول.

– مشاركة وفد مصرى برئاسة السفير "سيد قاسم المصرى" مساعد وزير الخارجية للعلاقات الدولية فى اجتماع الدورة الخامسة للجنة مفوضى المجموعة فى "أستانبول" فى ٢٢–٢٤ أبريل ١٩٩٨ وتم فيه مناقشة دراسة ما قبل الجدوى لمشروع هذه الشركة والاتفاق على تعديل مشروع تركيا بشأن تصنيع طائرات زراعية لتصبح ذات أغراض متعددة (كمراقبة الحدود والسواحل والإخلاء الطبي/الإسعاف الطائر ومقاومة الحرائق وخدمات البترول) ، وستشارك الهيئة العربية للتصنيع فى مصر فى إنتاج بعض مكونات هذه الطائرات مع

شـــركات أخـــري تركية وإيرانية وماليزية ، كما تم فى الاجتماع مناقشة التقارير المعدة من لجان المجموعة المسئولة عن مختلف مجالات التعاون بين دولها.

- مشـــاركة مصر فى القمة الثانية للمجموعة فى "دكا" فى ١-٣ مارس ١٩٩٩ لمناقشـــة مســـتقبل المجموعة ووضع الهياكل الدائمة للتنسيق بين دولها وتقويم ما تم إنجازه منذ قمتها الأولى وتحديد أولويات التعاون بين دولها.

- مشاركة مصر فى اجتماع لجنة مفوضى المجموعة فى "دكا" فى ٢١/ ٢/٢٠٠٠ لـــبحث تقرير اجتماع اللجنة بالقاهرة فى ٢٥-٢٦ فبراير ١٩٩٩ فى مجـــال التجارة وبحث استكمال التمويل اللازم للشركة الدولية للتجارة التى تتكلف دراســـة جدواهـــا (٤٧٠) ألف دولار يساهم فيها جزئياً البنك الإسلامي للتنمية ، وبحـــث التعاون فى مجالي النقل البحرى والتنسيق بين البنوك المركزية فى دول المجموعـــة لتطوير الإجراءات المصرفية الداعمة للتجارة واقتراح ماليزيا بتعميم نظـــام التكافل الإسلامي فى التأمين عوضاً عن نظام التأمين الشائع واقتراح مصر لتنســـيق التعاون بين شركات التأمين الآخذة بهذا النظام (التكافل الإسلامي) وبين الهيئة المصرية العامة لإعادة التأمين ، وبحث تقرير عن تصنيع الطائرات المقرر إنـــتاجها فى إطـــار المجموعـــة وإعداد نموذجها الأول عام ٢٠٠٠ ، وإن أعلنت مصـــر أنهـــا لـــن تقـــوم باستخدام هذه الطائرات إلا بعد تطويرها للاستخدام فى أغراض أخرى لأن قانونها يحظر الرش الزراعى بالطائرات[١٠٣].

- مشـــاركة مصـــر فى اجـــتماع وزراء الاتصـــالات والمعلومات لدول المجموعة فى "طهران" فى ٢٤/٤/٢٠٠٠ والمخصص لإعلان إنشاء موقع موحد باسم دول المجموعة على شبكة "الإنترنت" العالمية فى أوائل مايو ٢٠٠٠ بهدف تنشيط التبادل التجارى فيما بينها وبين العالم الخارجى ويضم الموقع بيانات كاملة عـــن الأنشـــطة الـــتجارية والصناعية والزراعية فى هذه الدول بما يتيح تعريف ســـلعها ومنتجاتها أمام جميع دول العالم ، كما أعلن السفير "سيد قاسم المصرى" أن مصـــر بصـــفتها منسق المجموعة فى قطاع التجارة ستقوم بإنشاء موقع آخر

موازٍ على هذه الشبكة فى هذا القطاع[١٠٤].

المناقشات

تركــز النقاش بوجه خاص على العلاقات بين سوريا وتركيا في ارتباطها بالعلاقــات الــتركية – الإســرائيلية ، والعلاقــات المصرية – التركية في الإطار الإسلامى، وإن تطرق النقاش إلى قضايا أخرى ذات صلة بموضوع هذا المحور.

١- مصر وعلاقات تركيا بسوريا وإسرائيل

أشــاد **أ/محمد إدريس** بدور مصر في احتواء وتسوية الأزمة السورية – الــتركية فــي أكــتوبر ١٩٩٨ وإدخــال علاقات دمشق وأنقرة مرحلة جديدة من الاســتقرار و"النضــج" ، وفى دفع تركيا إلى إدراك خطورة تداعيات علاقاتها مع إسرائيل.

وأشــار **السفير/مهدى فتح الله** إلى أن تــركيا بدأت منذ عام ١٩٩٧ نشاطاً عالمياً لطرح المياه "كسلعة اقتصادية" ، وبدأت في تصدير مياه "مانوجات" مجانــاً لقــبرص الشمالية وتتجه لبيعها لإسرائيل والأردن وفلسطين وربما ليبيا أيضاً ، مما يشكل عودة إلى "مقايضة المياه بالنفط" ، وهى مسألة بالغة الخطورة بالنســبة لمصــر وغيــرها مــن الــدول العــربية. وفى الســياق نفســه شدد **السفيران/محمد عز الدين وأحمد خليل** على خطورة الآثار المحتملة التى قد تــلحق بمصــر نــتيجة السياسة التركية القائمة على التعامل مع المياه "كسلعة" ،خصوصاً في حالة امتداد ذلك إلى نهرى دجلة والفرات مما سيؤدى إلى مزيد من التعقيد في علاقات تركيا مع سوريا والعراق. وأشار **المستشار/أشرف عقل** إلى أن هدفاً أساسياً لإسرائيل من سعيها "لشراء المياه" من تركيا يرتبط بحرصها على تدعيم علاقاتها الإستراتيجية مع الأخيرة "كحليف موثوق به".

ورداً عـلى سؤال طرحه **د/جلال معوض** عما إذا كانت زيارة السيد "عمرو موســى" لتركيا في أكتوبر ٢٠٠٠ ذات صلة ما "بدور تركى محتمل في التهديدات الإســرائيلية بضــرب ســوريا ولبــنان" ، اســتبعد **السفير/مهدى فتح الله** هذا الاحــتمال، مشــدداً عــلى أن الزيارة كانت محددة سلفاً قبل "تفجر" الأوضاع في المنطقة وأنها جاءت في إطار الرؤية المصرية لأهمية التشاور مع تركيا.

أمــا **أ/السيد هانى** فأشار إلى ضرورة التعامل المصرى والعربى عموماً مع تركيا باعتبارها "الخطر الثانى على الأمن القومى العربى بعد إسرائيل" لاسيما في ظل تحالفها مع الأخيرة واحتلالها الإسكندرونة ورفضها تطبيق قواعد القانون الدولي على الفرات ودجلة ودورها في شمال العراق. ورد **د/جلال معوض** بأنه مع تقديــر حجم المخاطر المرتبطة بالسياسة التركية تجاه هذه المسائل وغيرها ، إلا أنه ليس من مصلحة مصر -والعرب عموماً- التعامل مع تركيا "كإسرائيل ثانية"، مشــدداً على وجوب أن ينصرف الجهد الرئيسى للسياسة المصرية ليس فقط إلى مواصــلة الاتصالات مع تركيا ولكن أيضاً إلى إعادة بناء التضامن العربى كوسيلة فعالة لمواجهة هذه المخاطر.

ووجــه بعض المشاركين في الحلقة الأنظار إلى ضرورة الاهتمام ببعض المســائل الــتى قــد تؤثر على مستقبل العلاقات المصرية-التركية ، حيث أشار **د/مصطفى علوى** إلى الــتغيرات المتوقعة في سياسات سوريا داخلياً وخارجياً بعد رحيــل الرئيس "حافظ الأسد" وآثارها المحتملة على العلاقات السورية – التركية وعلاقــات مصر بتركيا، فضلاً عن مستقبل العراق وآثاره على العلاقات المصرية – التركية. وأشار **أ/علاء عبد العزيز** إلى إمكانية حدوث تغير ما في هذه العلاقات فــي مرحــلة ما بعد الرئيس "دميريل" والذى كانت قد تطورت بينه وبين الرئيس "مــبارك" علاقــة قويــة ساعدت بدرجة كبيرة على تطور علاقات البلدين. وأشار **السفير/محمد عز الدين** إلى الــتأثيرات المحتملة لاستمرار أو تسوية المشكلة القبرصــية عــلى هــذه العلاقــات ، فيمــا شدد **المستشار/أشرف عقل** في هذا

الخصــوص عــلى تأثيــرات العلاقات التركية – الإسرائيلية و الجدل أو الصراع الدائــر في تركيا حول مسألة الهوية ، فضلاً عن استعداد تركيا لأن تتبنى سياسة "جديــدة" تجــاه المــنطقة العربية عموماً تقوم على أساس "تبادل المنافع" وليس "تعظيمها" فحسب للجانب التركى وحده.

٢- التعاون المصرى – التركى في الإطار الإسلامى وأهمية الجوانب التاريخية والثقافية والاجتماعية

أبــدت **د/نــادية مصطفى** تحفظهــا على ترتيب القضايا الواردة بالورقة ومــجئ القضايا الإسلامية في نهايتها رغم أن كافة النقاط السابقة بالورقة تتعلق بقضــايا إســلامية ، وشددت على أن مصر وتركيا من أهم دول العالم الإسلامى وليــس "الشــرق الأوســط" فحسب ، وأن العلاقات بين البلدين في إطار منظمة المؤتمر الإسلامى أعمق بكثير مما ورد في الورقة ، وطرحت ثلاثة أسئلة مهمة: هــل يمكــن وضــع اســتراتيجية مصرية للتعامل مع تركيا ضمن دائرة إسلامية للسياســة الخارجيــة المصــرية؟ وهل يمكن أن تتحقق مصالح للبلدين في حالة تأســيس علاقاتهمــا عــلى أساس الإرث التاريخى والثقافى وليس فقط المصالح المادية؟ ولماذا لا يتم الاهتمام بالعلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية كعلاقات أساسية "تحتية" بين الشعبين تُبنى عليها علاقات الدولتين؟

رد **السفير/محمد عز الديـن** على السؤال المتعلق بكيفية ترجمة الإرث الحضــارى المشترك إلى مصالح بأنه رغم تحقق ذلك في تجارب أخرى كالتجربة الأوروبيــة الــتى جمعت بين تعدد القوميات و المصالح ، إلا أن الأمر يبدو أكثر صــعوبة فــي الإطــار الإســلامى عموماً لأنه يتطلب إرادة سياسية وأداء فعالاً ومتميزاً.

والواقـــع أن الجوانب التاريخية والاجتماعية والثقافية للعلاقات التركية – المصرية نالت حيزاً كبيراً من مناقشات الندوة وأعمالها منذ افتتاحها، بالرغم من إشـــارة الورقـــة إلى تركيزها على الجوانب الاقتصادية والسياسية لهذه العلاقات دون إغفال أهمية الجوانب الأخرى. وفى هذا السياق أشار **د/كمال المنوفى** إلى ضـــرورة الاهـــتمام بالصـــورة القومية المتبادلة بين البلدين لتأثيرها الكبير على علاقاتهمـــا ، حيـــث تبدو صورة تركيا لدى المصريين عموماً ذات طبيعة "سلبية" بـــتأثير أكـــثر مـــن عامل: فترة الحكم العثمانى لمصر وما اتصفت به من جمود واســـتبداد، تـــركيا الكماليـــة العـــلمانية وموقفهـــا تجاه الإسلام، عداء تركيا في الخمســـينيات والســـتينيات لـــلقومية العربية ودورها آنذاك في الأحلاف الغربية الهادفـــة إلى تطويـــق واحـــتواء الخطر الشيوعى"، والعلاقات الحالية بين تركيا وإســـرائيل والولايـــات المتحدة، فضلاً عن تأثير المقررات الدراسية لدى تعرضها لـــتاريخ العـــثمانيين في مصر والمواد الإعلامية (الأفلام القديمة) في تكريس هذه الصورة.

وفى الســـياق نفسه ، أثار **السفير/محمد عز الدين** ضرورة الرجوع إلى مصـــادر تركية لمعرفة طبيعة نظرة الأتراك إلى مصر كدولة وكشعب ، مشيراً إلى اليســـر الكـــبير الذى يتعامل به الدبلوماسيون المصريون مع أقرانهم الأتراك في الاجـــتماعات والمحـــافل الإسلامية والدولية. وأشار **د/جلال معوض** بدوره إلى أنه مـــن خـــلال معايشـــته للمجتمع التركى في الفترة ١٩٨٧– ١٩٩١ لمس علاقات ومشاعر "ودية" يكنها أكثر الأتراك تجاه مصر بدرجة أكبر مقارنة ببلدان عربية أخرى.

أما **السفير/محمد وفاء حجازى** فأشار إلى مشكلة الهوية المثارة في تركيا وسياســـة "أتاتورك" في تغريب المجتمع التركى، مشدداً على انتماء هذا المجتمع حـــتى الآن إلى الإســـلام كحضـــارة ، وأن العلاقات المصرية والعربية عموماً مع تـــركيا ذات أساس تاريخى واجتماعى ، وأن بمقدور العرب عموماً الاستفادة من

الإســلاميين "المعــتدلين" أو مــا سماه "باللوبى العربى الإسلامى" كقوى مساندة لــتطوير هــذه العلاقات خصوصاً وأن من بين هؤلاء من تعلموا في الأزهر، مما يســتدعى الاهتمام بالبعد الثقافى لهذه العلاقات وتعزيز الحوار الثقافى بين العرب وتركيا.

وأكد أيضاً **د/نــازلى معوض** ، **د/مصطفى علوى** ، **والمستشار/أشرف عقل** أهمية تطوير العلاقات الثقافية و الحوار الثقافى بين الجانبين .

وأشــار **السفير/مهدى فتح الله** إلى مــا واكب اتجاه تركيا غرباً بعد الحــرب العالميــة الأولى وتحولهــا الشامل على يد "أتاتورك" في هذا الاتجاه من زيــادة الشــعور التركى "بالاستياء" من العالم العربى لإسهام بلدانه (إبان الثورة العربية الكبرى) في هدم الإمبراطورية العثمانية ، وشدد على وجوب التمييز عند الحديــث عن الإسلام في تركيا بين الإسلام السياسي والإسلام كعقيدة ، وأن تركيا تحولــت بعــد انهيــار الاتحــاد السوفيتى وظهور الجمهوريات الجديدة في آسيا الوســطى و القوقاز من "مصد أو جدار مضاد للشيوعية" إبان الحرب الباردة إلى دور "حاجــز مضــاد للمد الأصولى" عبر طرح نموذجها للتطور العلمانى في إطار "العــثمانية الجديدة" مدعومة في ذلك من الولايات المتحدة والدول الغربية الأخرى لمواجهة نماذج أخرى كالنموذج الإيرانى.

وحــرص **المستشار/صالح ملك** عــلى تأكيد أهمية الحوار الثقافى بين الجانــبين لتجاوز المشكلات القائمة وكذا المشكلات "المتوارثة" ذات التأثير على العلاقــات العربية -التركية عموماً ومن بينها ما يتعلق بالحكم العثمانى الذى ذكر "أنــه لم يكن يعبر عن استعمار، وإنما كان يعبر عن أخوة إسلامية". أما **د/محمد سليم** فقلل من جدوى الحوار الثقافى حالياً مع النخبة التركية بسبب توجهها نحو الانضــمام إلى عضــوية الاتحــاد الأوروبى و"انصياعها" للمطالب الأوروبية التى يتعلق بعضها بهوية تركيا الإسلامية.

وتركزت المداخلات ذات الصلة بما ورد في الورقة بشأن العلاقات المصرية – التركية في الإطار الإسلامى على ما يلى:

أ) مجموعة الثمانى للتنمية: أشار **السفير/مهدى فتح الله** إلى أن المجموعة وفق مبادرة "أربكان" كانت تتضمن أهدافاً مهمة لو قُدرت لها فرصة التنفيذ لأحدثت "انقلاباً" في التكتلات الاقتصادية في العالم. بيد أن المجموعة تم "تحجيمها" الآن في نطاق أضيق بكثير من "حلم أربكان" ، رغم تبنيها بعض المشروعات كإنتاج طائرة متعددة الأغراض وإنشاء شركة دولية للتسويق التجارى. واتفق مع هذا التقويم **السفير/أحمد خليل** بإشارته إلى أن التعاون المصرى-التركى في نطاق هذه المجموعة أقل مما كان متوقعاً ، ومطالبته بضرورة تفعيل هذا التعاون وتلك المجموعة.

ب) منظمة المؤتمر الإسلامى: استكمال لمداخلته السابقة ، أشار **السفير/أحمد خليل** إلى أن التعاون بين البلدين في نطاق المنظمة ما يزال أقل مما كنا نتمناه كمصريين ، مما يستدعى زيادة هذا التعاون وتنشيطه. وأشار **السفير/محمد عز الدين** في مداخلته إلى عدة مسائل مهمة وهي:

- إن تركيا تركز نشاطاتها فى نطاق المنظمة عبر رئاستها للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الإسلامية على مجالات متخصصة وتفصيلية وفنية وأقل إثارة للجدل مثل التوحيد القياسى لمواصفات السلع المنتجة والمتبادلة بين هذه الدول، وتستضيف معهداً تابعاً للمنظمة يختص بهذه المسألة.
- إن محدودية فاعلية المنظمة في تحقيق التعاون الإسلامى لا تنفى أن "أقوى" معاهدة "لمكافحة الإرهاب" هي تلك التى تم التوصل إليها في نطاق المنظمة ، وساعد على ذلك بالأساس التوافق بين موقفى مصر وتركيا في هذا الخصوص.
- إن مسألة سحب تركيا لمرشحها "يشار يقيش" لمنصب الأمين العام للمنظمة

لــم تكن كما ورد في الورقة مسألة سياسية لعبت فيها مصراً دوراً في إقناع تركيا بسحبه بقدر ما كانت مسألة قانونية "بحتة" بعد تأكيد المستشار القانونى للمــنظمة "أن الترشيح أو شغل المنصب يكون للدولة وليس للفرد"، مما أتاح لــلمغرب الاحــتفاظ بهــذا المنصــب عــبر مرشحها فترة ثانية مدتها (٤) ســنوات،وكذلك فــي ضوء ما اتفق عليه لدى تعديل ميثاق المنظمة في قمة "داكار" في ديسمبر ١٩٩١.

إن المنظمة تبنت موقفاً واضحاً وقوياً إزاء قضية البوسنة، حيث قرر مؤتمر وزراء خارجية دولها في "استانبول" عام ١٩٩١ تشكيل فريق اتصال لمتابعة المســألة، وقــرر مؤتمــرها اللاحق في يوليو ١٩٩٥ بعد ساعات من وقوع "مذابــح" واسعة النطاق في البوسنة اعتبار قرار مجلس الأمن الدولي بحظر تصدير أى أسلحة إلى البوسنة "قراراً باطلاً أخلاقيا وسياسياً".

خاتمة

تتمـــثل النـــتيجة الأساســية لهــذه الدراسة فى أن العلاقات المصرية – الـــتركية، رغــم تعدد مجالاتها الاقتصادية والسياسية (والثقافية) وأطرها الثنائية والمـــتعددة الأطراف ، ما تزال تحتاج تطوير اكبر خدمة لمصالح البلدين ومصالح المنطقة ككل.

ودون الخـــوض فى عــرض توصــيات بشــأن متطلبات تطوير هذه العلاقات والعلاقـــات العربية–التركية بوجه عام ومواجهة أو الحد من "مخاطر" بعض تحركات السياســة التركية تجاه ا لمنطقة العربية(١٠٥)، فان مسئولية تطوير هذه العلاقات لا تقع فحسب على مصر أو الجانب العربي عموماً وإنما تقع أيضاً على الجانب التركى.

وبصرف النظر عن طبيعة الموقف المصرى الرسمى المتصف عموماً – لاعتـــبارات الكياســـة والدبلوماســية– بقـــدر كبير من المرونة والاستعداد لقبول التفسيرات المقدمة من جانب تركيا لأفعال وتحركات معينة لسياستها تجاه المنطقة العـــربية عموماً (التعاون/التحالف مع إسرائيل وثبات الموقف التركى إزاء مشكلة الفـــرات ودجـــلة والدور التركى فى شمال العراق) ، فإن القضية الأساسية ليست "ســـوء فهـــم" مـــن جانب بعض الأوساط فى مصر ودول عربية أخرى لمثل هذه الأفعال والتحركات التركية أو "التهويل" فى تقويم دلالاتها السلبية ومخاطرها على المـــنطقة ، بقـــدر ما هى حاجة الجانب التركى نفسه إلى "مراجعة" سياساته هذه والـــتي تضـــر على المدى البعيد مصالحه فى المنطقة عموماً وتضر العرب أيضاً لأنــــه ليـــس من المطلوب عربياً "خسارة تركيا" أو "تحويلها إلى إسرائيل ثانية" ، فهـــذا لا يتعارض فحسب مع اعتبارات الجغرافيا والتاريخ والثقافة ولكن أيضاً مع مصالح المنطقة العربية نفسها فى بناء وتطوير علاقات طبيعية ومتوازنة مع دول الجوار الطبيعى كتركيا وإيران وغيرها.

الهوامش

(١) اعتماد البحث بالأساس على مصادر للباحث نفسه ليس له من غرض سوى الإيجـــاز وتجنب تكرار الإحالة إلى مصادر عديدة تركية وعربية اعتمد عليها فى دراساته السابقة للعلاقات بين تركيا ومصر والمنطقة العربية عموماً.

(٢) لمـــزيد مـــن التفاصيل عن تاريخ هذه العلاقات وتطورها ومتطلبات دعمها ، انظـــر: وجدى كديك ، "العلاقات الثقافية بين مصر وتركيا" ، فى: د.نازلى معوض أحمد (محرر) ، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي فى التسعينيات (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٩) ص٥٥٥-٥٦٧.

(٣) د. جـــلال معـــوض ، "العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا" ، فى: د. نازلى معـــوض أحمد (محرر) ، علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافى ، مصدر سابق، ص ٤٨٩-٥٥٠. وأنظر أيضا للباحث نفسه:
العلاقـــات الاقتصـــادية العـــربية — التركية (أبو ظبى: مركز الإمارات للدراسات والـــبحوث الإســـتراتيجية ، سلسلة دراسات استراتيجية ، العدد ٢٣ ، ١٩٩٨) ، ص٩٣-١٢٤.
"تركيا والعرب ١٩٩٩" ، فى :تقرير حال الأمة ١٩٩٩ (بيروت : المؤتمر القومى العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، ٢٠٠٠) ، ص٧-١٠.

(٤) حـــوار مـــع الـــرئيس الـــتركى سليمان دميريل ، أجراه: إبراهيم نافع وبعثة الأهرام فى أنقرة ، الأهرام (القاهرة ، ٢٠٠٠/٢/١٨) ، ص٥.

(٥) الأهرام (٢٠٠٠/٢/٤) ، ص١.

(٦) حوار مع الرئيس التركى سليمان دميريل ، مصدر سابق ، ص٥.

(٧) الأهرام (٢٠٠٠/٥/١٧) ، ص١٤.

(٨) د. جـــلال معوض ، "العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا" ، مصدر سابق ، ص٥٢٥-٥٢٦.

(٩) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٧ ، ص١٢٤-١٢٧.

(١٠) الأهرام (١٩٩٩/١١/١٢) ، ص٨.

(١١) الأهرام (٢٠٠٠/٥/٣) ، ص٨.

(١٢) *الأهرام* (٢٠٠٠/٢/١) ، ص١ ؛ و (٢٠٠٠/٢/٢) ، ص١.

(١٣) الأهرام (٢٠٠٠/٥/٣) ، ص٨.

(١٤) د. جـــلال معـــوض ، " العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا" ، ص٥٢٦-٥٣٠. وانظر أيضاً للباحث نفسه: العلاقات الاقتصادية العربية-التركية ، ص ٦٨-٧٥ ، ص٨٨ ، ص١١٨ ؛ صـــنع القرار في تركيا والعلاقات العربية-التركية، ص١٤٢-١٤٧، ص٣٣٢؛ دور تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط، ص٤٠-٤٣ .

(١٥) الأهرام (٢٠٠٠/٣/١١) ، ص١٤.

(١٦) الأهرام (٢٠٠٠/٤/١٢) ، ص٥ .

(١٧) الأهرام (٢٠٠٠/٦/٨) ، ص٤.

(١٨) مقابـــلة مـــع وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي "جمهور أيرزومير" ، أجراها: إبراهيم نافع وبعثة الأهرام في أنقرة ، الأهرام (٢٠٠٠/٢/٢٠) ، ص٥ .

(١٩) انظر بشأن الاجتماع الأخير لهذه اللجنة: الأهرام (٢٠/٤/٢٠٠٠) ، ص٤.

(٢٠) الأهرام (١٩/٦/٢٠٠٠) ، ص٥ ؛ و (٢٢/٦/٢٠٠٠) ، ص ٤.

(٢١) الأهرام (٢١/٦/٢٠٠٠) ، ص٤.

(٢٢) مقابلة مع وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي ، مصدر سابق ، ص٥.

(٢٣) الأهرام (٧/١٢/١٩٩٩) ، ص٨.

(٢٤) الأهرام (١٨/١/٢٠٠٠) ، ص٨.

(٢٥) الأهرام (٨/٣/٢٠٠٠) ، ص٩.

(٢٦) الأهرام (١٠/٢/٢٠٠٠) ، ص١.

(٢٧) الأهرام (١٤/٣/٢٠٠٠) ، ص٨.

(٢٨) الأهرام (٨/٥/٢٠٠٠) ، ص٩.

(٢٩) مقابلة مع وزير الطاقة والموارد الطبيعية التركي ، مصدر سابق ، ص٥.

(٣٠) لمزيد من التفاصيل عن التعريف النظرى والإجرائي لمفهوم العنف السياسى ، أنظر:
د. حسنين توفيق إبراهيم ، "العنف السياسى فى مصر" ، فى: د. نيفين مسعد(محرر) ، ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٥) ، ص٣٦٧-٣٧٠.

(٣١) المصدر نفسه ، ص ٣٨٣-٣٩٦. وأنظر أيضاً: د. جلال معوض ، الهامشيون الحضريون والتنمية فى مصر (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول

النامية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٨) ، ص١١٣-١١٩ ؛ ص١٨١-١٨٩.

(٣٢) لمزيد من التفاصيل فى هذا الخصوص ، أنظر:

د.جلال معوض ، "الإسلام والعنف السياسى فى تركيا" ، فى:د.نيفين مسعد (محرر) ، ظاهرة العنف السياسى .... ، مصدر سابق ، ص١٦٧-١٨٠.

د. جلال معوض ، "الأحزاب والمشكلة الكردية فى تركيا" ، فى: د. مصطفى كامل السيد ، د. صلاح سالم زرنوقة (محرران) ، الأحزاب والتنمية فى الوطن العربي وخارجه (القاهرة: مركز دراسات وبحوث الدول النامية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٧) ، ص١١٤-١٢٠.

د. محمد حرب ، "مصر وتركيا وقضايا الإرهاب والأكراد" ، فى د. نازلى معوض أحمد (محرر) ، علاقات مصر مع دول الجوار .... ، مصدر سابق ، ص٣٩٧-٣٩٩.

(٣٣) الأهرام (٢٠٠٠/٢/٢٤) ، ص٥.

(٣٤) من أبرز الاغتيالات التى نفذتها أو نُسبت مسئوليتها إلى هذه المنظمات : اغتيال "د. معمر أقصوى" M.Aksoy أستاذ القانون الدستورى ورئيس معهد القانون التركى فى أنقرة فى ١٩٩٠/١/٣١ ، واغتيال "جيتن أميج" C. Emec الصحفى العلمانى بجريدة "حريات" فى أستانبول فى ١٩٩٠/٣/٧ ، واغتيال الكاتب العلمانى "طوران دورسون" T.Dursun بسبب كتاباته عن "الأصولية الإسلامية ومخاطرها" فى أبريل ١٩٩٠ والذى شهد أيضاً اغتيال "د. بهرية أوجوق" B. Ucok بعد ثلاثة أيام من نشر تقرير عن "العلمانية والأصولية" كانت قد شاركت فى إعداده لصالح "الحزب الديمقراطى الاجتماعى الشعبى" SHP فى ١٩٩٠/٤/٢٠، واغتيال الصحفى العلمانى الليبرالي "أوجور مومكو" U.Mumco بصحيفة "جمهوريات" فى ١٩٩٣/١/٢٤. انظر فى هذا الخصوص:

د. جلال معوض ، "الإسلام والعنف السياسى فى تركيا" ، مصدر سابق ،

ص١٦٨-١٦٩.

(٣٥) لمزيد من التفاصيل عن "اتهامات" المصادر التركية الرسمية وغير الرسمية لإيران بالتورط فى دعم نشاطات هذه المنظمات وبخاصة منظمة "الحركة الإسلامية" و "حزب الله" ، انظر على التوالي:

د. جلال معوض ، "الإسلام والعنف السياسى فى تركيا" ، ص١٧١-١٧٤.

مقابلة مع وزير الداخلية التركى "سعد الدين طنطان" ، أجراها مجدى الحسينى ، الأهرام (٢٠٠٠/٥/٢٧) ، ص٧.

(٣٦) نشرت صحيفة "ديلى نيوز" التركية فى ١٩٩٠/٥/٢ أن بياناً صادراً عن اجتماع عُقد بالعاصمة التونسية فى فبراير ١٩٩٠ بين ممثلى منظمة "الثأر الإسلامي" التركية والجناح العسكرى لحركة "النهضة" الإسلامية التونسية تضمن "تهديدات بضرب سفارات أمريكا وتركيا وأربع دول أخري فى تونس ، والقيام بعمليات مشتركة لتدمير خونة الإسلام وأعداء القضية الفلسطينية ، واغتيال وزير التعليم التونسى". ورغم نفى حركة "النهضة" وجود أي جناح عسكرى لها أو أي صلة لها بالبيان ، إلا أن السلطات التركية والتونسية تعاملت مع الأمر بجدية وبدأت تعاوناً أمنياً فى مجال مواجهة "المتطرفين الإسلاميين" ، وانعقد لهذا الغرض اجتماع فى "تونس" فى مارس ١٩٩٠ بين وفد من الداخلية التركية ووزير داخلية ورئيس وزراء تونس . انظر فى هذا الخصوص:

د. جلال معوض ، "الإسلام والعنف السياسى فى تركيا" ، ص١٧١.

Ilnur Cevik, "Moslem Fundamentalism, Not only Turkey's concern", Turkish Daily News, TDN (Ankara, May٢, ١٩٩٠) P.١; P. ١١.

(٣٧) د. جلال معوض ، " العرب وتركيا" ، فى: حال الأمة العربية ، المؤتمر القومى العربي السابع ، الدار البيضاء: ١٩-٢١ مارس ١٩٩٧ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٧) ، ص١٧٠ ؛ ص١٨٠-١٨٤.

(٣٨) مقابلة مع وزير الداخلية التركي .... ، مصدر سابق ، ص٧.

(٣٩) د. جـــلال معوض ، "الإسلام والعنف السياسي في تركيا" ، مصدر سابق ، ص٣٢٧.

(٤٠) مقابلة مع وزير الداخلية التركي .... ، مصدر سابق ، ص٧.

(٤١) الأهرام (١٩٩٩/٧/٢٧) ، ص١.

(٤٢) الأهـــرام (٢٠٠٠/٥/٢١) ، ص٢٤؛ و(٢٠٠٠/٥/٢٣) ، ص١؛ و(٢٥/٥/ ٢٠٠٠) ، ص١٣؛ مقابلة مع وزير الداخلية التركي ، مصدر سابق ، ص٧.

(٤٣) مقابلة مع وزير الداخلية التركى ، مصدر سابق ، ص٧.

(٤٤) د. جلال معوض ، "الجديد فى العلاقات العربية — التركية" ، مجلة البحوث والدراســـات العــربية (القاهــرة: معهد البحوث والدراسات العربية ، العدد ٢٩ ، يوليـــو ١٩٩٨)، ص٩٠-٩٢. وللـــباحث نفسه ، دور تركيا الإقليمي فى الشرق الأوسط (القاهرة: المركز العربي لبحوث التنمية والمستقبل ، ٢٠٠٠) ، ص٥٦-٥٨.

(٤٥) د. جلال معوض ، "العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا" ، مصدر سابق ، ص٥١١-٥١٢.

(٤٦) د. جـــلال معوض ، "الجديد فى العلاقات العربية-التركية" ، مصدر سابق ، ص٨٤-١٠٦. وللباحث نفسه ، صنع القرار فى تركيا والعلاقات العربية-التركية (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨) ، ص٢٣٧-٢٧٠.

(٤٧) من الكتابات المصرية المعبرة عن هذا التصور:
الـــتقرير الإســـتراتيجي العـــربي ١٩٩٧ (القاهـــرة: مركـــز الدراسات السياسية

والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٨) ، ص١٥٤-١٥٧ ؛ التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٨ (القاهرة ،١٩٩٩) ، ص١٩٣-٢٠٥.

(٤٨) الأهرام (٢٠٠٠/٤/٤) ، ص٨ ؛ و (٢٠٠٠/٤/٦) ، ص٨.

(٤٩) د. جلال معوض ، صنع القرار في تركيا ... ، مصدر سابق ، ص ٢٢٣ ؛ ص ٢٣٧ ؛ ص ٢٦٦.

(٥٠) الأهرام (٢٠٠٠/١/٣١) ، ص٩.

(٥١) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٩ (القاهرة ، ٢٠٠٠) ، ص١٩٢.

(٥٢) المصدر نفسه ، ص١٩٢-١٩٣.

(٥٣) د. جلال معوض ، دور تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط ، مصدر سابق، ص٥٣-٥٤.

(٥٤) الأهرام (١٩٩٧/٧/٢٦) ، ص٤..

(٥٥) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٩ ، ص١٩٤-١٩٥.

(٥٦) الأهرام (٢٠٠٠/٥/٣١) ، ص٥.

(٥٧) الأهرام (٢٠٠٠/٢/٢) ، ص١.

(٥٨) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٩ ، ص١٩٥.

(٥٩) د. صالح بكر الطيار ، "الأمن المصرى والخيار النووى الإسرائيلي" ، الأهرام (٢٠٠٠/٥/٥) ، ص١٠.

(٦٠) الأهرام (٢٠٠٠/٥/١١) ، ص١ ؛ و (٢٠٠٠/٥/٢٢) ، ص١ ، ص٤.

(٦١) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٩ ، ص١٩٣-١٩٥.

(٦٢) الأهرام (٢٠٠٠/٥/١٤) ، ص٤.

(٦٣) الأهرام (٢٠٠٠/٦/١٩) ، ص٥.

(٦٤) الأهرام (٢٠٠٠/٦/٩) ، ص٤.

(٦٥) طه المجدوب ، "إسرائيل والمشروع الجديد للأمن والدفاع (٨) . ثمن السلام مضاعفة القدرات العسكرية الإسرائيلية التقليدية وغير التقليدية" ، الأهرام (٢٠٠٠/٣/١٢) ، ص٦.

(٦٦) د. جلال معوض ، دور تركيا الإقليمي في الشرق الأوسط ، مصدر سابق ، ص٤٤.

(٦٧) حوار مع الرئيس التركى "سليمان دميريل" ، أجراه: إبراهيم نافع وبعثة الأهرام فى أنقرة ، الأهرام (٢٠٠٠/٢/١٨) ، ص١.

(٦٨) د. جلال معوض ، دور تركيا الإقليمي ..... ، ص٤٥.

(٦٩) حوار مع الرئيس التركى "سليمان دميريل" ، مصدر سابق ، ص٣.

(٧٠) الأهرام (٢٠٠٠/٣/٢٧) ، ص٩.

(٧١) الأهرام (٢٠٠٠/٣/٣١) ، ص٤ ؛ و(٢٠٠٠/٦/١٣) ، ص٥ ؛ و(٢٠٠٠/٧/١٨) ، ص٥.

(٧٢) الأهرام (٢٠٠٠/٣/٢٨) ، ص٩.

(٧٣) الأهرام (٢٠٠٠/٤/١٠) ، ص٨.

(٧٤) الأهرام (٢٠٠٠/٣/٢٨) ، ص٩.

(٧٥) الأهرام (٢٠٠٠/١٠/١٥) ، ص٤ ؛ و(٢٠٠٠/١٠/١٢) ، ص٩ ؛ و(١٣/ ٢٠٠٠/١٠) ، ص٨.

(٧٦) د. جلال معوض ، دور تركيا الإقليمي .. ، ص١٣-١٥ ؛ وللباحث نفسه ، "تركيا والعرب ١٩٩٨" ، تقرير حال الأمة العربية ١٩٩٨ (بيروت : المؤتمر القومى العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٩) ، ص١١-١٦.

(٧٧) الأهرام (٢٠٠٠/٦/٣) ، ص٩ ؛ و (٢٠٠٠/٩/٢٧) ، ص٨.

(٧٨) الأهرام (٢٠٠٠/٣/٧) ، ص٩.

(٧٩) الأهرام (٢٠٠٠/٥/٩) ، ص٨.

(٨٠) الأهرام (٢٠٠٠/٦/١٤) ، ص٥ ؛ و (٢٠٠٠/٦/١٣) ، ص٥.

(٨١) انظر على سبيل المثال تصريحات الرئيس دميريل المنشورة فى: الأهرام (٢٠٠٠/٢/٢١) ، ص١.

(٨٢) التقرير الإستراتيجي العربي ١٩٩٨ ، ص٢٠٦-٢١١.

(٨٣) الأهرام (٢٠٠٠/٦/١٤) ، ص ١.

(٨٤) لمزيد من التفاصيل حول دوافع وجوانب موقفى مصر وتركيا إزاء أزمة الخليج الثانية ، انظر:
د. نازلى معوض أحمد ، "التصور المصرى لأمن الخليج بعد الحرب" ، فى: د.مصطفى علوى (محرر) ، مصر وأمن الخليج بعد الحرب (القاهرة: مركز

البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٤) ص٢٥١-٢٨٢.

د. جــلال معــوض ، "التصور التركى لأمن الخليج بعد الحرب" ، فى: د.مصطفى علوى (محرر)، مصر وأمن الخليج بعد الخليج ، ص١٩٥-٢٤٣.

Galal Abdullah Mouawad, "Egypt's Regional Role After Desert Storm" in: JIME REVIEW, A Review Of Middle East And Energy Affairs (Cairo: The Japanese Institute Of Middle Eastern Economies, JIME, No.٢٣, Winter ١٩٩٣), PP.٨٩-٩٧.

(٨٥) د. جلال معوض ، صنع القرار فى تركيا والعلاقات العربية – التركية ، ص ١٣٧.

(٨٦) د. جــلال معــوض ، العلاقات الاقتصادية العربية-التركية ، ص١٣ ، ص ٢٩-٣٠ ، ص٩٣-٩٤ ، ص٩٧-٩٨.

(٨٧) الأهرام (٢٠٠٠/٥/٧) ، ص١٥ ؛ و (٢٠٠٠/٦/١٢) ، ص١٥.

(٨٨) الأهرام (٢٠٠٠/٤/١) ، ص١.

(٨٩) د. جــلال معوض ، "واقع وآفاق العلاقات المصرية-التركية" ، فى: د. عبد المنعم المشاط(محرر) ، الدور الإقليمي لمصر فى الشرق الأوسط (القاهرة: مركز البحوث والدراسات السياسية بجامعة القاهرة ، ١٩٩٥) ص٣٧٣.

(٩٠) حوار مع الرئيس التركى "سليمان دميريل"... ، الأهرام (٢٠٠٠/٢/١٨) ، ص٥.

(٩١) الأهرام (٢٠٠٠/١٠/١٢) ، ص٩. الأخبار (٢٠٠٠/١٠/١٢) ، ص٦.

(٩٢) د. جــلال معوض ، صنع القرار فى تركيا والعلاقات العربية-التركية ، ص ٤٠-٤٩ ، ص١٥٠-١٩٢ ؛ وللــباحث نفســه ، "الجديد فى العلاقات العربية-

التركية" ، ص١٠٦-١٢٠ ؛ "تركيا والعرب ١٩٩٩" ، ص٥-٧.

(٩٣) د. جلال معوض ، "تركيا والعرب ١٩٩٩" ، ص٨.

(٩٤) د. جلال معوض ، "الجديد في العلاقات العربية-التركية" ، ص١٠٠.

(٩٥) الأهرام (١/٧/٢٠٠٠) ،ص٤.

(٩٦) المصدر نفسه والصفحة.

(٩٧) د. جـلال معـوض ، "العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا" ، ص٥١٨-٥١٩.

(٩٨) حـوار مـع "يشـار يقيـش" المرشح التركي لمنصب الأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي ، أجراه: سيد عبد المجيد ، الأهرام (٢٧/٦/٢٠٠٠) ، ص٧.

(٩٩) الأهرام (١٣/٥/٢٠٠٠) ، ص١٢.

(١٠٠) إبـراهيم السـبهى ، "المؤتمـر الإسلامي بماليزيا: كيف نجحت المجموعة العربية في الاحتفاظ بمقعد الأمين العام؟" ، الأهرام (١٠/٧/٢٠٠٠) ، ص٦.

(١٠١) د. جـلال معوض ، "العلاقات الاقتصادية بين مصر وتركيا" ، ص ٥١٩-٥٢٥ ؛ و"تركيا والعرب ١٩٩٩" ، ص٩-١٠.

(١٠٢) أشـارت الخارجيـة المصـرية في ٢٥/٢/١٩٩٩ إلى أن القمـة الثالثة لـلمجموعة ستنعقد "بالقاهرة" عام ٢٠٠٠ ، ولكنها عادت في ١٢/٢/٢٠٠٠ إلى القـول "بـأن الاجتماع الوزاري لدول المجموعة سينعقد في سبتمبر ٢٠٠٠ ولم يُحـدد مكانه بعد ، وان القمة الثالثة ستعقد بالقاهرة في أوائل عام ٢٠٠١". انظر على التوالي:

الأهرام (٢٦/٢/١٩٩٩) ، ص١ ؛ و (١٣/٢/٢٠٠٠) ، ص١٥.

(١٠٣) الأهرام (١٣/٢/٢٠٠٠) ، ص١٥.

(١٠٤) الأهرام (٢٤/٤/٢٠٠٠) ، ص١٥.

(١٠٥) من التدابير المقترحة فى هذا الخصوص من منظور الجانب العربي : تدعيم العلاقات الاقتصادية العربية-العربية دون إغفال أهمية تطوير العلاقات الاقتصادية مع تركيا وبخاصة فى نطاق مشروعات مشتركة دون مشاركة إسرائيل على غرار مشروع الربط الكهربائي السداسى ، استعادة التضامن العربي وإعادة العراق إلى محيطه العربي ، مواصلة الاتصالات السياسية العربية-التركية وخاصة من جانب دول عربية مؤثرة كمصر ذات علاقات طيبة مع تركيا ، تكثيف النشاط العربي الدبلوماسى والإعلامي فى تركيا وتفعيله ، والتأثير فى بيئة عملية صنع القرار فى تركيا والقوى المؤثرة أو المشاركة فيها كالرأي العام وجماعات المصالح والأحزاب السياسية والمؤسسة العسكرية. لمزيد من التفاصيل عن هذه التدابير وغيرها ، انظر:
د. جلال معوض ، صنع القرار فى تركيا والعلاقات العربية-التركية ، ص٢٩٨-٣٠٧.

المشاركون فى الندوة
(الأسماء مرتبة أبجديا)

	الاسم	الصفة
١-	السفير/أحمد توفيق خليل	سفير سابق بالخارجية المصرية
٢-	المستشار/أشرف عقل	مدير شئون البلقان بوزارة الخارجية
٣-	أ/السيد هانى	محرر دبلوماسى بجريدة الجمهورية
٤-	أ.د/جلال عبد الله معوض	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية –جامعة القاهرة
٥-	أ.د/حسن نافعة	رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية – جامعة القاهرة
٦-	أ/حسين غنية	صحفى بجريدة الأهرام
٧-	أ/دينا حسن	صحفية بجريدة "الأهرام ويكلى"
٨-	أ/رشدى أبو الحسن	صحفى بمجلة روز اليوسف
٩-	المستشار/صالح ملك	المستشار الإعلامي للسفارة التركية بالقاهرة
١٠-	أ/علاء عبد العزيز	سكرتير ثالث بالخارجية المصرية
١١-	أ.د/كمال المنوفى	عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة ؛ رئيس مجلس إدارة مركز البحوث والدراسات السياسية.
١٢-	أ.د/محمد السيد سليم	مدير مركز الدراسات الآسيوية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية–جامعة القاهرة
١٣-	أ/محمد ثروت سليم	ملحق دبلوماسى بوزارة الخارجية المصرية
١٤-	السفير د/محمد عز الدين	مساعد وزير الخارجية
١٥-	أ/محمد فتحى أدريس	سكرتير أول بوزارة الخارجية المصرية
١٦-	أ/محمد مصطفى حيدر	سكرتير أول بوزارة الخارجية المصرية
١٧-	السفير/ محمد وفاء حجازى	مساعد وزير الخارجية الأسبق

١٨- أ.د/مصطفى علوى	وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة
١٩- السفير/مهدى فتح الله	مساعد وزير الخارجية
٢٠- أ.د/نادية مصطفى	أستاذ العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية ومدير مركز الحضارة للدراسات السياسية
٢١- أ.د/نازلى معوض أحمد	مدير مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة

مركز البحوث والدراسات السياسية

مركز البحوث والدراسات السياسية وحدة ذات طابع خاص لها استقلالها الفنى والمالى والإدارى ملحقة بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة.

ووفقـا للائحــة ، يختص المركز بتشجيع وإجراء الأبحاث التى تعبر عن اهــتمامات مجموعــة الباحــثين فى مجالات علم السياسة وتلك التى تحتاج إليها الجامعــات والهيــئات الوطــنية ، وإجــراء البحوث والدراسات بشأن المشكلات السياســية ذات الأهميــة الوطنية ، فضلا عن تجميع البيانات والإحصاءات التى يحــتاج إليهــا الــبحث السياسى ، كما ينظم دورات تدريبية فى منهج البحث فى العلوم السياسية.

رئيس مجلس إدارة المركز:

د.كمال المنوفى عميد كلية الاقتصاد والعلوم السياسية.

مدير المركز:

د.نازلى معوض أحمد أستاذ العلوم السياسية بالكلية.

أعضاء مجلس الإدارة

" وفقا للترتيب الأبجدي "

د.أحمد يوسف أحمد مدير معهد البحوث والدراسات العربية .

د.حسن السيد نافعة رئيس قسم العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية -جامعة القاهرة.

د.حسن حنفي حسنين الأستاذ المتفرغ بقسم الفلسفة-كلية الآداب-جامعة القاهرة.

د.سمعان بطرس فرج الله الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة .

لواء أ.ح.عبد الفتاح القاضي مدير مركز الدراسات الإستراتيجية بأكاديمية ناصر العسكرية العليا.

د.عبد المجيد مصطفى فراج الأستاذ المتفرغ بقسم الإحصاء-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة.

د.عبد الملك عودة الأستاذ المتفرغ بقسم العلوم السياسية-كلية الاقتصاد والعلوم السياسية-جامعة القاهرة .

د.عبد المنعم سعيد مدير مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام .

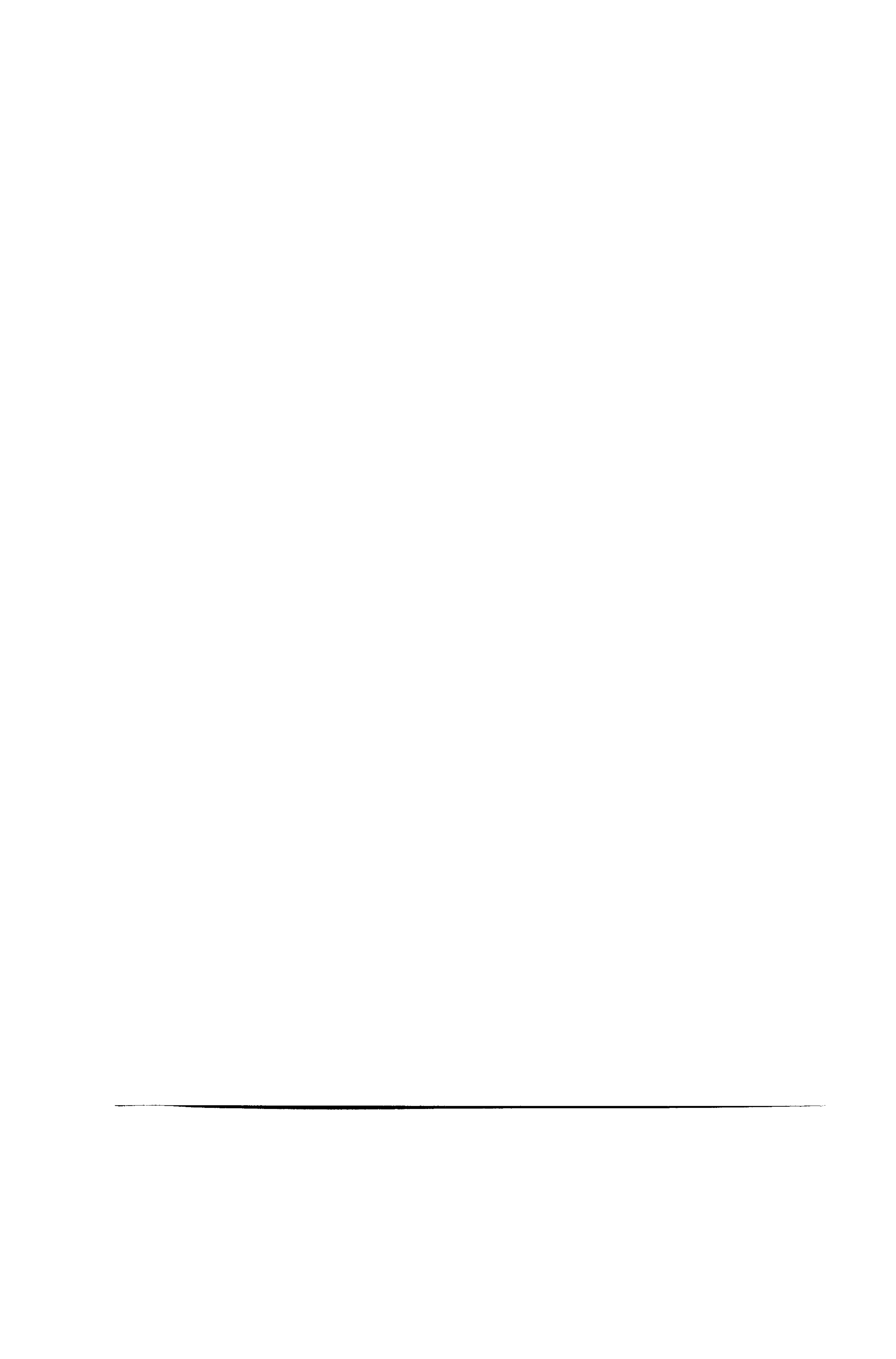
د.عليّ الدين هلال وزير الشباب

سفير د.محمد عز الدين مساعد وزير الخارجية لشئون المؤتمر الإسلامي وعدم الانحياز.

د.مصطفى علوي محمد وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون خدمة المجتمع وتنمية البيئة.

د. مني مصطفي البرادعي وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون الدراسات العليا والبحوث.

د.ودودة عبد الرحمن بدران وكيل كلية الاقتصاد والعلوم السياسية لشئون التعليم والطلاب.



قائمة كتب المركز

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
١	دراسات فى السياسة الخارجية المصرية	د.على الدين هلال (محرر)
٢	اتجاهات حديثة فى علم السياسة	د.على عبد القادر (تقديم)
٣	تحليل السياسات العامة: قضايا نظرية ومنهجية	د.على الدين هلال (محرر)
٤	تحليل السياسات العامة فى مصر	د.على الدين هلال (تقديم)
٥	القطاع الخاص والسياسات العامة فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٦	النظم المحلية فى الدول الاسكندنافية	د.السيد عبد المطلب غانم
٧	الثورة والثورة المضادة فى نيكاراجوا	د.نادية محمود مصطفى
٨	الأقليات والاستقرار السياسى فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم سعد
٩	التجديد السياسى والواقع العربي المعاصر	د.سيف الدين عبد الفتاح
١٠	تحليل السياسة الخارجية	د.محمد السيد سليم
١١	انتخابات الكنيست الثانى عشر فى إسرائيل	د.على الدين هلال (محرر)
١٢	الإدارة المصرية لازمة طابا	د.أحمد حسن الرشيدى (محرر)
١٣	تقويم السياسات العامة	د.السيد عبد المطلب (محرر)
١٤	تدريس العلوم السياسية فى الوطن العربي	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
١٥	التحولات السياسية الحديثة فى الوطن العربي	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
١٦	العلاقات المصرية-السودانية	د.أسامة الغزالى حرب (محرر)
١٧	حكم هيئة تحكيم طابا	د.أحمد صادق القشيرى
١٨	التبادل الطلابى بين مصر والدول الأفريقية	د.رجاء سليم
١٩	مصر والجماعة الاقتصادية الأوروبية ١٩٩٢	د.هناء خير الدين
		د.أحمد يوسف أحمد (محرران)
٢٠	الأيديولوجية والتنمية فى أفريقيا	د.حمدى عبد الرحمن
٢١	العالمية والخصوصية فى دراسة المنطقة العربية	د.نيفين عبد المنعم مسعد(محرر)
٢٢	البحث الامبيريقى فى العلوم السياسية	د.ودودة بدران (محرر)
٢٣	النظام السياسى المصرى: التغير والاستمرار	د.على الدين هلال (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٢٤	سياسة مصر الخارجية فى عالم متغير	د.أحمد يوسف أحمد (محرر)
٢٥	مصر وتحديات التسعينات	د.عبد المنعم سعيد (محرر)
٢٦	معجم النظم السياسية الليبرالية	د.حسن نافعة
٢٧	سياسة التعليم الجامعى فى مصر	د.أمانى قنديل (محرر)
٢٨	الوطن العربي فى عالم متغير	د.نازلى معوض (محرر)
٢٩	التوظف الحكومى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٣٠	الدور السياسى للأزهر (١٩٥٢-١٩٨١)	د.ماجدة على صالح ربيع
٣١	الانعكاسات الدولية والإقليمية لازمة الخليج	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٣٢	الكويت وتحديات مرحلة إعادة البناء	مجموعة باحثين
٣٣	اقترابات البحث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٤	الدولة والنظام العالمى: مؤثرات التبعية ومصر	د.أحمد ثابت
٣٥	تطور علاقة مصر بالجماعة الاقتصادية الأوروبية (١٩٨٩-١٩٩٠)	د.ودودة بدران (محرر)
٣٦	تصميم البحوث فى العلوم الاجتماعية	د.ودودة بدران (محرر)
٣٧	حرب الخليج والسياسة المصرية	د.مصطفى علوى (محرر)
٣٨	حتى لا تنشب حرب عربية عربية أخرى	د.مصطفى كامل السيد (محرر)
٣٩	حدود مصر الدولية	د.أحمد عبد الونيس شتا (محرر)
٤٠	قضايا نظرية فى السياسة المقارنة	د.عبد الغفار رشاد (محرر)
٤١	الادراة الأمريكية الجديدة والشرق الأوسط	د.هالة سعودى (محرر)
٤٢	التحولات الديمقراطية فى الوطن العربي	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٤٣	مصر وأمن الخليج بعد الحرب	د.مصطفى علوى (محرر)
٤٤	جامعة الدول العربية	أ.جميل مطر واخرون
٤٥	الكويت من الإمارة إلى الدولة:دراسة فى نشأة دولة الكويت وتطور مركزها القانونى وعلاقاتها الدولية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٤٦	السياسات الخارجية للدول العربية	د.بهجت قرنى د.على الدين هلال (محرران)
٤٧	دليل تقييم كفاءة التنظيم فى المنظمات العامة	د.أحمد رشيد

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٤٨	العلاقات العربية –الأفريقية	د.اجلال رأفت (محرر)
٤٩	المفاوضات العربية-الإسرائيلية ومستقبل السلام فى الشرق الأوسط	د.مصطفى علوى (محرر)
٥٠	النظام العالمى الجديد	د.محمد السيد سليم (محرر)
٥١	ماذا يعنى خريج علوم سياسية	د.على الصاوى
٥٢	التحول الديمقراطى فى المغرب	د.أحمد ثابت
٥٣	اتجاهات جديدة فى الإدارة بين النظرية والتطبيق	د.عطية حسين أفندى
٥٤	الجماعة الأوروبية ألمانيا ومصر	د.ودودة بدران (محرر)
٥٥	السياسة والتغير الاجتماعى فى الوطن العربي	د.جلال عبد الله معوض
٥٦	الأمـــم المتحدة فى ظل التحولات الراهنة فى النظام الدولى	د.حسن نافعة (محرر)
٥٧	معجم المصطلحات السياسية	د.على الدين هلال (مشرف) د.نيفين مسعد (محرر)
٥٨	أمن الخليج العربي: دراسة فى الإدراك والسياسات	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٥٩	التطور السياسى فى مصر ١٩٨٢-١٩٩٢	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٠	الثقافة السياسية فى مصر بين الاستمرارية والتغير	د.كمال المنوفى د.حسنين توفيق (محرران)
٦١	التعليم والتنشئة السياسية فى مصر	د.كمال المنوفى (محرر)
٦٢	منظمة المؤتمر الإسلامي فى عالم متغير	د.محمد السيد سليم (محرر)
٦٣	الدور الإقليمى لمصر فى الشرق الأوسط	د.عبد المنعم المشاط (محرر)
٦٤	المرأة المصرية والعمل العام:رؤية مستقبلية	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٥	إصلاح الأمم المتحدة	د.حسن نافعة
٦٦	الحركات الإسلامية فى عالم متغير	د.علا أبو زيد (محرر)
٦٧	المصالحة العربية الرؤى-الآليات-احتمالات النجاح	د.صفى الدين خربوش (محرر)
٦٨	السياسة والنظام المحلى فى مصر	د.السيد عبد المطلب غانم(محرر)
٦٩	ظاهرة العنف السياسى من منظور مقارن	د.نيفين عبد المنعم مسعد (محرر)
٧٠	النخبة السياسية فى العالم العربي	د.على الصاوى (محرر)

م	عنوان الكتاب	المؤلف (المحرر)
٧١	التحليل السياسى الامبريقى: طرق البحث فى العلوم السياسية	مجموعة مترجمين
٧٢	مصر والقوى الكبرى فى النظام الدولى الجديد	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٣	الانــتخابات الإســرائيلية "الكنيســت الرابعة عشر ١٩٩٦" ومستقبل التسوية	د.عبد العليم محمد
٧٤	قضايا الخصخصة فى مجلس الشعب	د.عزة وهبى
٧٥	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٧	د.على الدين هلال
٧٦	مــنظمة المؤتمر الإسلامي: دراسة قانونية-سياسية فى ضوء قانون المنظمات الدولية	د.أحمد الرشيدى
٧٧	المؤسسة التشريعية فى الوطن العربي	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٨	الحماية الدولية للاجئين	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٧٩	مصر ومشروعات النظام الإقليمى الجديد فى المنطقة	د.نادية محمود مصطفى (محرر)
٨٠	القضية الفلسطينية وآفاق التسوية السلمية	د.أحمد الرشيدى (محرر)
٨١	تطور النظام السياسى فى مصر ١٨٠٣-١٩٩٩(ط٣)	د.على الدين هلال
٨٢	مصر ودول الجوار الجغرافى فى التسعينيات	د.نازلى معوض أحمد (محرر)
٨٣	العلاقات الدولية بين الأصول الإسلامية وبين خبرة التاريخ الإسلامى	د.نادية محمود مصطفى د.سيف الدين عبد الفتاح(محرران)
٨٤	السياسات الخارجية للحركات الإسلامية	د.نيفين عبد المنعم مسعد د.عبد العاطى محمد (مؤلفان)
٨٥	الليبرالية الجديدة	د.نازلى معوض أحمد (محرر)

رقم الايداع بدار الكتب : ١٩٦٢٧ / ٢٠٠٠

الترقيـــم الدولـــــي : 1 / 466 / 223 / 977

